

لطفى منصور

صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

د. مصطفى عبد الغنى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

الأحزاب (٢٣)

لطفي منصور

صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

إهـــداء



لطفـــى منصــور

إلى روحه الطاهرة التي مازالت ترفرف بنورها

ونقتبس من هديها

الأســرة

تقــديم

تاريخ من الصمود

تجسد حياة رجل الأعمال لطفى منصور رحمة الله عليه، تاريخا طويلا من الصمود والإصرار والتحدى.. فقد كان لطفى منصور نموذجا لرجل الأعمال الحقيقى.. الذى يمتلك شخصية فذة.. وكفاءة منقطعة النظير.. وإصرارا دائما على النجاح. واستطاع من خلال التجارة والقطن والبورصة أن يقتحم مجال السياسة، ورغم الهزات المالية التى تعرض لها نتيجة تقلبات أسواق القطن وما تعرض له من تأميم لشركته - شركة لطفى منصور وأولاده لتجارة الأقطان - وما تعرض له من مصادرة وفرض الحراسة عليه، والمصادرة مرة أخرى، إلا أنه تمكن من إعادة بناء ثروته وإمبراطوريته المالية.. ولم يفقد فى يوم من الأيام احترامه لنفسه أو ثقته بالله.

وقد كان النجاح حليفه بصفة مستديمة فى علاج كل الأزمات التى واجهته فى عمله، فقد نجح لطفى منصور فى إدارة أزمة القطن فى الخمسينيات حينما تولى مصلحة القطن ونجح فى فتح أبواب جديدة لتصدير القطن المصرى إلى العديد من الدول، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وتغلب بذكائه على مشكلة الحصص الأمريكية لصادرات مصر من القطن، وكان أول من نادى بتصدير القطن المصرى «طويل التيلة» إلى الخارج بعد أن لاحظ أن المصانع المصرية تنتج أكثر من ٩٨٪ من الملابس الشعبية ولا يستخدم القطن طويل التيلة إلا فى عدد محدود من

المصانع فقط، على أن يتم استيراد كميات من القطن قصير التيلة لتشغيل المصانع المصرية وهو بالطبع بأسعار أقل كثيرا من أسعار القطن المصرى.

واختلف لطفى منصور مع وزير المالية بعد حدوث مضاربات من كبار رجال الدولة فى بورصة القطن، وتعيين آخر مديرا لمصلحة القطن، وقدم استقالته احتراما لنفسه، وبدأ فى العمل الحر، وإنشاء عدة محالج ومصانع للقطن حققت نجاحا كبيرا.. ولكن صدر قرار بتأميم جميع المحالج ومن بينها أملاك لطفى منصور.

كان للطفى منصور شخصية قوية جاذبة برزت فى مجال عمله الذى استطاع أن ينافس الأجانب وقد تعرض منصور لأزمات شديدة أخطرها فرض الحراسة عليه والتى سببها الأول من وجهة نظرى غيرة الكثير من الكبار من نجاح منصور فى إدارة شركته حتى بعد التأميم وحين فرضت الحراسة عليه لم يحرك ساكنا وكان مؤمنا بقدره وباختبار الله له.

وتدخلت لدى الرئيس عبد الناصر ونجحت فى استصدار قرار بالسماح له بالسفر للسودان للعمل فى مجال القطن رغم فرض الحراسة عليه.. وقد حقق نجاحا كبيرا هناك.

كانت علاقتى بلطفى منصور علاقة ممتدة من قبل قيام الثورة، وكان يقول لى: إنى أحبك رغم أنك شيوعى وأنا رأسمالى.. وتكونت علاقات إنسانية متينة بيننا وبين أسرة منصور، وكنا نزور بعضنا البعض خاصة قبل الفترة التى توليت فيها صحيفة «أخبار اليوم».

لطفى منصور، وبحق، نموذج لرجل الأعمال الذى نحتاجه الآن ونموذج للوطنى المخلص الذى يمثل قمة نجاح خلطة الرأسمالية بالوطنية على اعتبارها وصفة مصرية متفردة الملامح والأبعاد.

خالد محيى الدين

عضو مجلس قيادة الثورة

رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

مقـــدمة

مَنْ هو لطفى منصور؟

هذا سؤال يحاول أن يجيب عنه هذا الكتاب؟

ويكون السؤال المهم هنا هو:

- لماذا الكتابة عن لطفى منصور الآن؟

الإجابة، ببساطة، لأن لطفى منصور الذى نحاول رسم بعض ملامحه هنا، ليس هو رجل الأعمال - كما نعرفه اليوم - وإنما هو نمط من أنماط رجال الأعمال الذين عاشوا أهم فترات القرن الماضى، فعاش الفترة الليبرالية قبل ثورة يوليو، ثم عاش الفترة الاشتراكية إبان ثورة يوليو فى الخمسينيات والستينيات وسنوات من عصر السادات حتى رحل فى منتصف السبعينيات.

وباختصار، فإنه كان رجلا فريدا من طراز آخر مختلف.

وهذا يحتاج لتوضيح أكثر..

****

الواقع أن لطفى وإن كانت تنطبق عليه شروط رجال الأعمال، فإنه لم يكن لينتمى إلى أى منهم فى الفترة الماضية خاصة منذ عصر الانفتاح حيث أصبح رجل الأعمال من كبار التجار والمستثمرين، ثم من المصنفين فى أنشطة كثيرة لا تمت بصلة إلى مفهوم (رجل الأعمال) كما يجب أن يكون..

كان الرجل نموذجا لرجل الأعمال الذى ينتمى إلى الجانب المضىء فى عصره.

وهو النموذج الذى نعرفه حين نذكر تعريف رجل الأعمال، ففى المعاجم الأجنبيه نجد تعريف رجل الأعمال «البيزنس مان» Bussiness man وهو التعريف الأمريكى لصاحب رأس المال القادر على الإدارة والابتكار والوجود المميز فى مجال عمله.

بل إن التعريف له معان أكثر فى التعريف اللاتينى قبل ذلك، حيث يصبح رجل الأعمال رمزا لذاته، ثم رمزا للدور الذى يلعبه داخل بلاده، ففى اللاتينية مفهوم آخر لرجل الأعمال يصبح هنا هو Entrepreneur والمعنى الآخر الحرفى للمفهوم - أى الذى «ينتمى إلى منطقة المركز العصبى» وهى منطقة تشير أهميتها إلى رجل الأعمال النزيه ودوره فى حركة الحياة المركزية فى الدولة، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم المناطق فى دوائر المركز العصبى من حيث آليته وأهميته.

وعلى هذا النحو، عرفنا لطفى منصور وهو يعمل بقرب النقراشى والنحاس قبل ثورة ١٩٥٢ وعرفنا لطفى منصور وهو يعمل فى عصر عبد الناصر والسادات فى النصف الثانى من القرن العشرين.

لقد كان واعيا بالدور الذى يلعبه.

وكان مدركا للدور الذى عليه أن يقوم به.

وواعيا - كذلك - بأن الإيمان والحس الوطنى من أهم مقومات العمل فى المجتمع العربى فى هذا الوقت.

إن التعريف الأمريكى أو اللاتينى يمنحنا اعتقادا مؤداه، أن رجل الأعمال - هنا - يشير إلى مثل هذا الرجل الذى يكتسب الوعى بضرورة العمل فى مجتمع يسعى إلى التغيير وليس العمل من أجل تطوير ثروته وأنشطته الكثيرة وحسب كما نعرف رجل الأعمال هذه الأيام.

كان الرجل يمتلك من السمات الإيجابية لرجل الأعمال. كما سنرى فى الكتاب فإلى جانب الإيمان بالله كان يمتلك القدرة على الإدارة واتخاذ القرارات الإيجابية فى وقت الأزمات التى كثيرا ما تعرض لها.

كما استطاع أن يقوم بدور كبير فى المشروعات التى قام بها، فبعد أن كان «ملك القطن» فى فترة من الفترات، استطاع أن يطور مشروعاته فى فترة أخرى بعيدا عن الاضطراب الذى أصبح سمة العصر فى المرحلة التالية، ومن ثم، جنب نفسه فيما بقى من حياته وجنب أولاده. فيما بعد الكثير من المشكلات ليدخل فى عدة مشروعات عصرية مرورا بالشركات الصناعية الضخمة والأنشطة التى تتمشى مع العصر دون أن يفقد مبادئه.

ويلاحظ فى هذا الصدد كثرة الصدمات التى تعرض لها قبل الثورة أو بعدها خصوصا أنه عرف التأميم والحراسة والتضييق وما إلى ذلك مما كان سائدا فى فترة من الفترات خاصة حين قررت الدولة منذ أواسط الخمسينيات احتكار الاقتصاد وإدارة شئونه. ومع ذلك لم يستسلم وإنما عاود العمل بدأب من جديد بعد إعادة النظر إلى خريطة الاقتصاد العام فى النصف الثانى من القرن الماضى بما يشير إلى وعى هذا الرجل الذى لا نعرف عنه الكثير، فى وقت نعرف بعضا مما قام به رجال أعمال مصريون آخرون...

لقد انقضى عصر لطفى منصور الآن إلى عصر جديد.

إننا الآن أمام أنماط من رجال الأعمال الذين مارسوا أنشطة كثيرة بعضهم ينخرط فى أعمال تسئ إليهم كثيرا وبعضهم مازال نموذجه- لطفى منصور يسعى إلى الانتماء للوطن، كما يسعى للانتماء إلى ضمير حر.

ويسعى إلى الانتماء لله - سبحانه وتعالى - وهو ما يميز هذه الشخصية..

وهو فى سعيه لتحقيق ذلك لم يفعل هذا لنفسه فحسب، وإنما ليصبح رمزا لأولاده وأحفاده فيما بعد- حيث توسع الآن ابناؤه فى استثمارات داخلية فى السوق المحلية وللسوق المحلية مع المشاركة فى مشروعات ثقيلة نزيهة يتم تصدير إنتاجها إلى الأسواق الخارجية، وبالقيم نفسها التى حرص عليها لطفى منصور وهى كثيرة أهمها النزاهة والتجرد من الأنشطة المشبوهة والعمل بجد ودأب.

هذه أهم الأسباب التى دفعتنا لصياغة هذه السطور.

ومع هذا نعترف أنه واجهتنا صعوبات كثيرة..

****

من هذه الصعوبات أن الرجل الذى عاش زمنا طويلا، ولعب دورا ضخما فى الاقتصاد المصرى لم يترك خلفه أى أوراق أو وثائق يمكن الاعتماد عليها..

لقد كان اهتمامه الكبير يتركز فى عمله وسعيه قدر جهده على الإدارة والابتكار والتعامل مع التيارات السياسية التى واجهته وكيفية التصرف حيال التغييرات التى مرت بها البلاد لنصف قرن أو يزيد.

إنه فيما يبدو لم يجد وقتا ليكتب مذكرات شخصية، كما لم يسع ليملى بعض الذكريات عن الفترات الكثيرة والعصبية التى عاشها.

كما أن أحدا من أولاده أو أحفاده لم يجلس إليه ليكتب عنه أو له ما يمكن أن يعيننا على الكتابة عن الرجل. بشكل أدق- عن هذه الفترة الصعبة التى عاشها بعيدا عن فئة المغامرين الذين كثرت ثرواتهم للدخول إلى السوق السوداء.

كان الرجل شريفا.

ولم يرد أن يعلن ذلك بالكلام وإنما بالمواقف.

وكان الرجل مؤمنا.

وأراد أن يفعل ما يمليه عليه دينه فى السر لوجه الله.

وعلى هذا النحو، لم أجد من الوثائق ما يمكننى من إعادة ملامح هذا الرجل واستعادة عصره.

وكل ما وجدته بعض الأوراق مكتوبة، ومستعادة من شهادات بعض أولاده أو أحفاده ممن حوله.

وكل ما فعلته أن أخذت الأوراق وحاولت صياغتها من جديد.

ويجب أن أؤكد هنا وأشدد على أن الصياغة التى قمت بها لم تكن لتخرج قط عن مضمون هذه الأوراق التى وضعت بين يدى ومن ثم فإن المادة التحريرية التى حاولت صياغتها وإعادة تحريرها لم أخرج فيها عن هذه الأوراق التى قدمت إلىَّ ولم يكن لى أى هدف غير إلقاء الضوء على حياة رجل لم يترك للتاريخ ما نستطيع به تحديد مواقفه أو تأكيد بعض الأدوار التى قام بها.

لم يكن جهدى ليزيد هنا عن إعادة النظر فيما قدم لى، ومن ثم، إعادة الملامح المتناثرة للرجل فى «إطار» تاريخى يسعى إلى استعادة هذا الزمن الذى كان رجل الأعمال يسعى فيه إلى سياسة العمل الوطنى فى المقام الأول والاستثمار الأفقى سواء الاقتصادى منه أو الاجتماعى.

ولهذا، فإن محاولتى هنا لم تزد على إعادة الصياغة وإعادة النظر إلى الأحداث فى إطارها التاريخى، فى الحدود التى منحتنى إياها هذه الأوراق والوثائق التى وضعت بين يدىَّ.

وإلى جانب ذلك اعتمدت على بعض الشهادات التى حصلت عليها أثناء إعداد هذه الصفحات فضلا عن بعض أوراق وفرتها لى بعض «المصادر

الحية» وهى قليلة مثل ما كتبه الأستاذ خالد محيى الدين، و«شهادات» الزوجة والأبناء.

بقى أن أشير إلى أن الفترة الزمنية التى تحددت فيها هذه الترجمة لم تخرج عن نصف قرن على وجه التقريب، قبل ثورة يوليو بسنوات وإلى رحيل لطفى منصور فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى.

وهى فترة شهدت أهم تحولات البلاد من الفترة الليبرالية إلى الفترة الاشتراكية، ثم العودة بالبلاد إلى العصر الرأسمالى فى زمن السادات، وتباعاته حتى رحيل هذا الرجل.

وبعد لقد عرفنا العديد من رجال الأعمال فى القرن العشرين من أمثال طلعت حرب وعبود باشا وسيد جلال، ثم السيد يسين الذى أطلق عليه ملك الزجاج، ولم نعرف الكثير عن لطفى منصور الذى أطلق عليه «ملك القطن»، قبل أن يتحول القطن إلى مصادر أخرى أثرت البلاد ولعبت دورا كبيرا فى تأكيد دوره فى قطاع الأعمال الوطنيين.

هذا رجل أعمال لم يعرف السوق السوداء أو غسل الأموال أو قروض البنوك قبل الهروب، وإنما عرفناه رجلا نظيفا، دفع الكثير لمواقفه النبيلة ورحل، ولم ترحل معه مواقفه النبيلة وإيمانه العميق.

والحمد لله من قبل ومن بعد،،

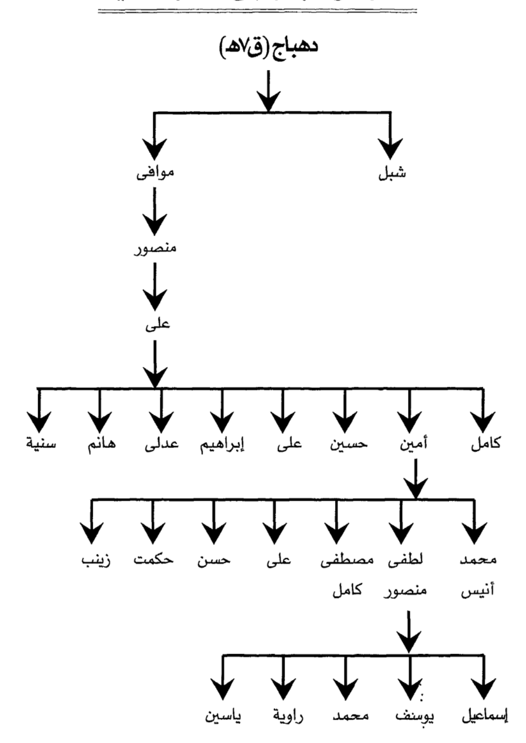
د. مصطفى عبد الغنى

الباب الأول
تمهيد

الفصل الأول

الجــذور

الأسرة من الجذور إلى العصر الحديث



لطفى منصور من هو؟

لطفى منصور، عربى، ينتمى إلى عائلة شديدة العراقة تضرب بجذورها ردحا من الزمن يناهز الخمسة عشر قرنا امتدادا يصل إلى جذور القبائل فى الجزيرة العربية.

وتشير المراجع المتاحة لدينا إلى أن نسبه ينتهى إلى «دهباج»، ذلك القائد العربى الذى كان ضمن قواد الحملة الإسلامية لفتح مصر عام ٢٠ من الهجرة «٦٤٠م» كما تشير المصادر التاريخية إلى أن هذا القائد العربى كان يملك من المهارات العسكرية ما دفع عمرو بن العاص - الصحابى الجليل - أن يطلب منه الاستقرار معه فى مصر.

وبالفعل استقر دهباج فى منطقة صحراء مصر الشرقية (*) ليعمل فى زراعة الأرض بزمام يبلغ نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة فدان.

ويقال: إن دهباج كان ينتهى فى النسب لشجرة الحسين بن على بن أبى طالب حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن هذا النسب - فيما يبدو - كان من ناحية القربى بالمصاهرة.

على هذا النحو تشير بعض المصادر، ويردده الأحفاد ويحفظونه عن ظهر قلب حتى اليوم.

استوطن دهباج فى تلك المنطقة من صحراء مصر الشرقية واستقر هناك وبدأ حياته وتزوج واستمر هو وأبناؤه، ومنذ ما يقرب من الثلاثمائة عام بدأ تسلسل العمودية بتولى موافى - أحد أحفاد دهباج - العمودية - فى منطقة بنى شبل والتى اكتسبت هذا الاسم على اعتبار أن مستوطنيها هم من ابناء «سيدنا» الرجل الصالح شبل الذى هو أيضا من أحفاد الجد الأكبر دهباج.

(*) في هذه المنطقة من أرض مصر، والتى كان يطلق عليها تاريخيا (الحوف الشرقى)، أنظر «فتوح مصر» للمؤرخ ابن الحكم.

وامتدت العمودية من موافى إلى ابنه الأكبر منصور. واستمرت العمودية فى هذه المنطقة من أرض مصر، والتى كان يطلق عليها تاريخيا «الحوف الشرقى».

وانتقلت العمودية إلى العائلة حتى ثلاثين عاما مضت فقد انتقلت من منصور إلى ابنه الأكبر على ومنه ـ بالتالى ـ إلى ابنه كامل.. وهكذا استمرت فى الانتقال للابن الأكبر.

وكان المعروف أنه من التقاليد الراسخة فى العائلة أن يتنازل أفرادها عن خمسة عشر فدانا مما يخصهم بالتساوى لمن يتولى العمودية وذلك حتى يتمكن من مواجهة أعبائها المالية.

ومن نسل العمدة على كان ستة ابناء من الذكور واثنتان من الإناث هم بالترتيب من الأكبر إلى الأصغر كالآتى:

كامل ـ أمين ـ حسين ـ على ـ إبراهيم ـ عدلى ـ هانم ـ سنية ـ تعددت بهم السبل

فتولى كامل العمودية خلفا لأبيه، أما حسين فقد شغل منصب نائب مدير مديرية محافظة الجيزة، وشغل على منصور منصب مستشار فى مجلس الدولة، أما إبراهيم فعمل بوزارة المعارف، وشغل عدلى منصب مدير البنك العقارى العربى، ثم أمين، وهو الابن الثانى بعد العمدة كامل، فهو والد لطفى منصور، وقد برع منذ صغره فى فن الإدارة خاصة إدارة الأملاك.

هذه البراعة التى كشفت عن نفسها حين عمل لدى الأمير عزيز حسن الذى كان يمتلك أربعة آلاف فدان بجوار أرض العائلة فى الشرقية حيث تولى عقب إنهاء دراسته مباشرة منصب رئيس حسابات دائرة الأمير عزيز.

ونظرا لحسن إدارته، فقد ارتفع حجم إيرادات أملاك الأمير وفى الوقت نفسه تراجعت مصروفاتها.

ونتج عن هذا كله أن أوكل إليه تولى إدارة شئون الدائرة بالكامل نظرا لما حققه من نتائج طيبة، والتى كانت تتم عن براعة خاصة، براعة انتقلت به من نجاح إلى نجاح..

وأمام هذا النجاح أوكل إليه الأمير عمر طوسون ـ والذى كان فى ذلك الوقت وصيا على ممتلكات البرنس محمد على إبراهيم الصغير ـ إدارة أملاكه وأملاك الأمير الموصى عليه أيضا.

وحين بلغ الأمير الصغير السن القانونية طلب من أمين على منصور الاستمرار فى إدارة أملاكه، بل وعينه وكيلا عنه فى هذا العمل خاصة أن الأمير كان يقضى معظم وقته فى أوروبا.

ونتيجة لهذا النجاح المتوالى فقد أصبح أمين منصور المؤتمن الأول على إدارة أملاك وأموال أغلب الأمراء والأميرات.

وقد أعطى نموذجا طيبا للمسئول والخبير البارع والأمين فى الوقت نفسه.

ولعل أكثر ما اشتهر به أمين منصور فى هذا الصدد هو نجاحه فى أن يحول أرض الملاحات التى كان يمتلكها الأمير طوسون جنوبى الإسكندرية وتحديدا فى المنطقة التى يقع بها نادى سموحة والأراضى المجاورة له حاليا إلى أرض مستوية صالحة للبناء وذلك بعد نجاحه فى إزالة ما بها من بوص ونباتات ضارة وردمها ثم بيعها وتقسيمها للبناء، وكانت هذه هى النواة الأولى لمنطقة سموحة ـ حاليا ـ بالإسكندرية.

وقد أخذ أمين منصور لقب «البكوية»، وبعد نجاحه فى العمل تزوج

أمين منصور فى سن مبكرة من إحدى بنات العمد المجاورة التى تنتسب إلى عائلة عثمان إحدى أعرق عائلات الشرقية وتحديدا هى السيدة سكينة ابنه عمدة قرية بندف والتى ينتهى نسبها إلى كون جدها الأكبر كان حاكما بمنطقة بنى غازى بليبيا قبل نزوحهم إلى مصر وقد أثمر هذا الزواج عن خمسة من الذكور واثنتين من الإناث هم على التوالى: محمد أنيس - محمود لطفى - مصطفى كامل - على - حسن - حكمت - زينب.

وتباينت المعارف والمصائر بين كل منهم.

فعرف محمد أنيس بخبرته وعمله فى مجال التأمين.

أما محمود لطفى فهو لطفى منصور محور الملحمة التى نحن بصددها.

أما مصطفى كامل فقد كان من أشهر لاعبى كرة القدم فى مصر فى ثلاثينيات القرن الماضى، ثم عمل صحفيا مع جلال الدين الحمامصى حتى أسس لطفى منصور شركته فعمل معه وظل يعمل معه حتى وافته المنية.

أما على فكان ضابطا طيارا وقائدا من قادة طيران حرب اليمن ثم ملحقا عسكريا فى موسكو بعد ذلك.

أيضا كان حسن ضابطا طيارا لكنه استشهد فى شبابه أثناء أحد العروض العسكرية.

ويرغم أن أمين منصور - والد لطفى منصور - قد استطاع بفضل كفاءته فى العمل بالإضافة إلى حسن إدارة ميراثه من والده أن يحقق ثروة طائلة بأرقام ذلك الزمان.. فإن الاقتراب والعمل وسط الأسرة الحاكمة - وإن كانت له مزاياه - فقد كانت له، أيضا، عيوبه التى هى فى الحق تعد من المصائب فى أوقات معينة.

وتفصيل ذلك أنه نتيجة لما اشتهر به الأمراء والأثرياء فى ذلك الوقت من إسراف وبذخ شديدين فقد كانوا يتجهون مع أول ضائقة مالية إلى البنوك للاقتراض وكانت أغلب البنوك وقتها فروعا لبنوك أجنبية تتقاضى فوائد وعمولات طائلة حيث انتشرت شركات الرهن العقارى وشركات البنوك والأموال مع بداية الاحتلال الإنجليزى، مما أفضى إلى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار «الأرض هى محور تجارتها» وكانت هذه البنوك تقدم قروضها لكبار ملاك الأراضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول واتسع نشاط هذه البنوك إلى الحد الذى أصبحت فيه أراضى مصر كلها تقريبا مهددة بانتزاع ملكياتها لصالح هذه البنوك حتى إن هذه الرهونات وصلت إلى ٦٦ مليون جنيه.

وبحكم علاقته الوثيقة بالأمراء كان أمين منصور هو الضامن شبه الدائم لهؤلاء المقترضين خاصة أن البنوك الأجنبية كانت تشترط وجود ضامن من خارج العائلة المالكة حتى يسهل التعامل معه فى حالة عدم التزام المقترض خاصة إذا كان من الأمراء.

ونتيجة لخلافات حدثت فى العائلة المالكة التى كان على قمتها فى ذلك الوقت الملك فؤاد المعروف بتزمته الشديد فيما يخص أفراد العائلة.. فقد كان من تأثيرات هذه الخلافات غضب الملك فؤاد على أمين منصور فما كان من الأول إلا أن أوعز للبنوك بأن تأتى على أموال الضامن - أمين منصور - أولا وتترك المقترض نفسه.

ولأن الأمور فى ذلك الوقت - أيا كانت طبيعتها - كانت تخضع للرغبة الملكية فقد استجابت البنوك وبدأت تأتى على أموال أمين منصور سدادا لديون المقترضين الذين ضمنهم واتقاء لغضب الملك فؤاد، فلم يجرؤ أحد على التفوه بكلمة.

وقد أدى ذلك إلى استنزاف الكثير من ثروة الرجل ولم يتبق منها سوى النذر اليسير بل وصل الحال به لدرجة الاستدانة وهو ما أثر فيما بعد فى حركة أبنائه وأضاف إليهم عبء سداد هذه الديون وهم لايزالون بعد فى مقتبل العمر.

هذه نظرة سريعة إلى جذور لطفى منصور، لنرى - بعد ذلك - كيف كانت نشأته وسير حياته العملية، وكيف كان لهذا كله الأثر الأكبر فى الدور الاقتصادى الإيجابى الذى لعبه لطفى منصور رجل الأعمال الكبير فى تاريخ مصر بشكل وبدرجة عالية من الوعى والوطنية الشديدة فى الوقت نفسه.

الفصل
الثانى

النشأة والتكوين

أتاحت نشأة لطفى منصور وانتماؤه لعائلة عريقة ذات وجاهة اجتماعية ومكانة مرموقة، بحكم أن العمودية وامتلاك الأرض كانتا من أهم مقومات التكوين الاجتماعى فى مصر فى مرحلة ما قبل الثورة.. أتاح له ذلك فرصة التعليم التى لم تكن متاحة للكثيرين فى ذلك الوقت.

ولد لطفى منصور يوم ١٥ يوليو ١٩٠٩ بمديرية الشرقية ونشأ فى بداياته الأولى هناك حيث كان والده لا يزال يعمل لدى البرنس عزيز حسن بالشرقية والتحق بمدارسها الابتدائية.

ومع انتقال والده لإدارة أملاك البرنس طوسون بالإسكندرية انتقل لطفى منصور ليستكمل تعليمه بمدرسة سعيد الأول بالإسكندرية واستمر هناك لبضع سنوات.

وعلى أثر انتقال الأسرة للعمل فى القاهرة بعد اتساع حجم أعمال والده الذى تولى فى ذلك الوقت إدارة أملاك العديد من أمراء وأميرات العائلة المالكة، حيث انتقل إلى القاهرة حتى يتمكن من إدارة هذه الأملاك ويكون فى الوقت نفسه بالقرب من ملاكها المقيمين بالعاصمة المصرية.

ومع هذا الانتقال الثالث انتقل لطفى منصور إلى مدرسة العباسية الثانوية بالقاهرة وأعقب ذلك انتقال رابع إلى مدرسة فؤاد الأول بالقاهرة ومنها حصل على شهادة البكالوريا.

وجرت العادة فى ذلك الوقت على حصول ابناء العائلات الكبيرة على البكالوريا من المدارس المصرية على أن يقوموا باستكمال دراستهم بالخارج فى إنجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية وكان الاتجاه الغالب فى ذلك الوقت هو الدراسة بجامعات أوروبا.

وعلى المنوال نفسه، وحين أنهى لطفى دراسته الثانوية قرر والده أمين «بك» سفره إلى إنجلترا لاستكمال تعليمه العالى.

وهناك التحق بكلية «سان جون» بجامعة «كامبريدج» وحصل منها على شهادة البكالوريوس سنة ١٩٣٣.

وعاد لطفى منصور من أوروبا يحمل ما تعلمه إلى بلده، وكان شابا فى مقتبل العمر تعلم هناك أن سر قوة اقتصاد مصر فى ثروتها القطنية، وتعلم منهم أن مصر ستظل قوية اقتصاديا مادام القطن بها قويا..

كما رأى انبهار الأوروبيين بجودة القطن المصرى وعاش معهم وهم يلبسون هذا القطن مصنوعا بل ويتفاخرون بأنه مصنع من قطن مصر.

وعلى هذا النحو، كانت التجربة المعاشة فى الخارج هى التى جعلته يرى بلاده جيدا، فمن المؤكد أن المصرى فى خارج بلاده يراها جيدا أكثر مما يعيش فى داخل هذه البلاد..

لقد تعرف على مصر من خارجها، كذلك تعرف على ثروة مصر، وآلية الاقتصاد فيها من الخارج..

كانت الرؤية المحايدة أكثر الرؤى التى قربته من الهدف الذى انفق عمره من أجله..

هكذا عاد لطفى منصور إلى القاهرة وهو ما ينتقل بنا إلى مرحلة أخرى من حياته الحافلة.

المستشار الاقتصادى

وعلى أية حال، عاد منصور بأحلام كثيرة وبعشقه للقطن الذى تربى وسط مزارعه ووسط إدارته..

وبحكم ندرة المتعلمين فى ذلك الوقت وحرص الحكومة المصرية على تمصير المصالح الحكومية عمل لطفى فى وزارة الزراعة وتحديدا فى مصلحة القطن..

وقد أبدى لطفى همة ونشاطا شديدين فى العمل خاصة أن القدر شاء أن يعمل فى القطاع الذى يحبه وهو القطن، وبدأ يبحث لنفسه فيه عن دور وتشكل فيه شكل طموحه المستقبلى فقد كانت رغبته وطموحه أن يصبح واحدا من خبراء القطن فى العالم.

وأمام هذا الإخلاص فى العمل ترقى لطفى منصور سريعا حتى أصبح، بشكل فعلى وبعيدا عن الدرجات الحكومية، المستشار الاقتصادى للحكومة خاصة فيما يتعلق بأمور القطن وبوجه أخص فيما يتعلق بتسويقه عالميا.

ومهما يكن، لقد بدأ مرحلة جديدة بالفعل الآن..

وأصبح منصور، وبحكم هذا الوضع، صاحب الكلمة العليا فى مصلحة القطن وشاءت الظروف أن يواجه القطن المصرى آن ذاك ظروفا صعبة بسبب الحرب العالمية الثانية التى توقفت معها حركة السفن التجارية وأصبح المخزون من القطن المصرى ضخما على غير العادة.. وهو ما استدعى أن يلعب منصور دورا مهما فى هذا الخصوص.

وقد فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية تغيرا فى شكل زراعة وتسويق الحاصلات الزراعية وفى مقدمتها القطن الذى أصبح من الصعب تصريفه فى الأسواق الخارجية، حتى إنه قد تم إصدار أمر عسكرى فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمامات المزروعة فى بقية مناطق القطر... وقد كان ذلك ضروريا بعد أن أصبحت مصر مرغمة فى ظل تلك الظروف على أن تبيع القطن لبريطانيا وحدها..

ولم تكن بريطانيا تدفع ثمن ما تأخذه قط، اللهم إلا بالجنيه المصرى، وبذلك جرى التوسع فى إصدار العملة الورقية مما أطلق بذور التضخم فى مصر بلا ضابط وأضر بالبلاد ضررا كبيرا وأدى إلى إغلاق معظم الأسواق التجارية أمام مصر، وتعذر نقل القطن إلى «لانكشير»، ومن ثم اتجه فكر بريطانيا إلى خزن المحصول فى مصر لما بعد الحرب.

ويذكر التاريخ أن ذلك كان سببا فى أن تفرض بريطانيا أسعارا زهيدة للقطن المصرى بحجة عدم تصريفه..

أين وجدها..؟

وعلى قدر اهتمامه بعمله كان حرص لطفى على أن يكمل نصف دينه وكذلك كان إلحاح الأسرة على أن يتزوج منصور وبالفعل بدأ الرجل فى رحلة البحث عن العروس..

وأثناء رحلة البحث عن العروس تصادف أن كان منصور فى زيارة للعائلة بالشرقية وهناك التقى بعمه المستشار على منصور عضو مجلس النواب فى ذلك الوقت والمحامى لعدد كبير من العائلات كانت منها عائلة توجاى التى تزوجت إحدى بناتها من الدكتور أمين المغربى - مدير مستشفى الزقازيق العام.

وذهب منصور مع عمه المستشار على إلى منزل د. المغربى، وهناك وقعت عينه على دولت - أخت زوجة د. المغربى - وذلك أثناء مروره من المدخل إلى داخل المنزل حيث كانت العروس تجلس مع أختها.

وكتم منصور إعجابه فى نفسه حتى انقضى وقت الزيارة وخرج مع عمه فى طريق العودة للمنزل.

وفى الطريق بدأ منصور يسأل عن نازلى أخت زوجة د. المغربى التى كان

قد رآها فى الحديقة وبدا عمه متفهما أو فاهما للموضوع وسبب التساؤل واستشعر منه الرغبة فى الزواج منها...

تتذكر الزوجة هذه الأيام فى شهادتها فتقول: «رأيته لأول مرة من خلف شباك وكانت نظرة واحدة ولكنها كانت كافية لأعطى ردا فقد كان الجميع ينتظرون ردى على العريس الذى تقدم لى، ولكنى اشترطت أن أراه أولا خاصة أننى كنت قد رفضت الكثيرين، فالمال لم يكن وحده سببا للموافقة أو الرفض صحيح كان له دور ولكن كان لى مواصفات أكثر فى الزوج المنتظر».

وبالفعل تقدم المستشار على منصور لطلب يد الآنسة نازلى توجاى من أخوتها وحضر معه منصور وعلى عادة من يتقدمون للخطوبة فى ذلك الوقت أحصى منصور ممتلكاته وممتلكات العائلة أمام أهل العروسة وكان من ضمن ما ذكره أنه لدى العائلة ١٥٠ فدانا فى شبرا الخيمة...

وانصرف منصور وعمه من منزل العروس بعد أن وعدوهم بالرد عليهم عما قريب..

موقف شجاع

وأثناء انتظار فترة الرد حدث أمر لم يكن متوقعا، فقد كان هناك نزاع قضائى بين العائلة وبين أحد البنوك على الـ ١٥٠ فدانا بشبرا الخيمة، حاول البنك أن يستولى عليها استيفاء لمستحقات له على أحد الأشخاص الذين أخذوا قروضاً من البنك ولم يسددوها، وكان أمين منصور ضامنا متضامنا مع هذا الشخص الذى لم يسدد القرض، مما دفع البنك لمحاولة الحصول على الأرض وفاء للدين.

ومن ثم اتجه أولاد أمين منصور إلى القضاء ليفصل بينهم وبين البنك.

وأثناء انتظار فترة الرد من أهل العروس صدر حكم القضاء بأحقية البنك فى الاستيلاء على الأرض وفاء للدين، وخسر لطفى منصور الأرض...

ولأنه كان قد ذكرها ضمن ممتلكات العائلة أثناء التقدم للخطبة فقد أصبح الموقف صعبا وحرجا وهنا تظهر شجاعة الرجل وجسارته.. لقد قرر أن يذهب إلى بيت العروس.. وبالفعل ذهب إلى هناك، وهناك فى بيت العروس، قابل أخاها وقال له: لقد أخبرتكم بأننا نمتلك ١٥٠ فدانا بشبرا الخيمة، واليوم صدر حكم القضاء بأحقية استيلاء البنك عليها وبالتالى فنحن لم نعد نملكها...

فما كان من أخو العروس إلا أن قال له بوضوح شديد هذه العبارة:

- أنا وإن كنت فكرت من قبل فى أن أوافق مرة واحدة، فأنا الآن أقرب للموافقة ألف مرة..!!

وبارك له بالزواج وبالفعل تم الزواج وتزوج لطفى منصور من السيدة الفاضلة نازلى عاكف فؤاد توجاى سليلة عائلة توجاى الشهيرة التى عرفت بتاريخها العسكرى المشرف فى العسكرية التركية.

فالعائلة ينتسب إليها قائد الجيش التركى المشير فؤاد باشا توجاى المنتصر فى الحرب مع روسيا (معركة أدنا الشهيرة) عام ١٩٠٥ والذى كان أصغر عسكرى يحصل على رتبة المشير فى تاريخ الجيش التركى.

الباب الثانى

فى العصر الليبرالى

الفصل الأول

مع أحمد «باشا» ماهر

الظروف السياسية والاقتصادية لدخول مجال القطن

اختار لطفى منصور مجالا يتسم بالصعوبة للعمل به.

فمن ناحية لم يكن من السهل اقتحام سوق القطن فى إطار الظروف التى كانت تحيط به سواء أثناء الكساد الكبير خلال أزمة ١٩٢٩، حيث تخلت الدولة المصرية عن سياسة الحرية واتبعت سياسة جديدة تقوم على فرض قيود على التنظيمات المختلفة وتدخلت بصورة مباشرة فى الشئون الاقتصادية وعمليات بيع القطن، أو من ناحية ثانية من خلال تحديد المساحة المزروعة قطنا بثلث الزمام المزروع ومنع زراعته فى بعض المناطق، من ناحية ثالثة حالت الحكومة الإنجليزية بين كبار الملاك وبين حصولهم على فوائد عالية من محصول القطن، حيث أعلنت أنها سوف تشترى بسعر ٢٢ ريالا للقنطار بينما كان ثمنه الحقيقى يتراوح ما بين ٥٠ - ٦٠ ريالا إضافة إلى أزمة التصريف التى تعرض لها لقطن المصرى خلال الحرب العالمية الثانية كما سبقت الإشارة.

وقد أدت الحرب إلى توقف حركة النقل البحرى الذى كان أساس حركة تجارة القطن إضافة إلى توقف مصانع النسيج بإنجلترا والدول الأوروبية، خاصة أن حجم الصناعة المصرية فى ذلك الوقت لم يكن ليستوعب الإنتاج الضخم من القطن طويل التيلة.

كما فرضت بريطانيا إجراءات اقتصاد الحرب[1] بحيث صارت جميع موارد مصر وثرواتها وعمل شعبها معبأة لمجهود الحرب، وعاشت البلاد تحت وطأة اقتصاد مفروض أساسا لمصلحة بريطانيا.. وسط هذه الظروف اقتحم لطفى منصور المجال الذى مثل بالنسبة له عشقه الأول. ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ تلقى مصطفى النحاس باشا

خطاب الإقالة من الوزارة، وبالفعل أقيلت حكومة حزب الوفد التى استمرت فى الحكم عامين ونصف العام، والتى عرف عنها أنها الحكومة التى جاءت على ظهور الدبابات الإنجليزية فى حادث ٤ فبراير الشهير الذى أجبر فيه الإنجليز الملك على تشكيل حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا عدوه اللدود والذى رأى فيه الإنجليز القدرة على قيادة البلاد فى هذه المرحلة الصعبة من التاريخ.

كانت المفارقة التاريخية فى طريقها لتغيير الكثير من آثار الحاضر، والكثير من مصائر المستقبل، فالزعيم الذى أصبحت تدور حوله كل هذه الأحداث هو زعيم حزب الأغلبية وكان انتهاء هذه الوزارة يعنى انتهاء عصر وزارة ٤ فبراير ١٩٤٤ المعروفة فى التاريخ بهذا الاسم للملابسات التى حدثت بها(*).

وكانت رؤية الإنجليز ترتكز على أن ضرورة الحرب تتطلب عدم ترك أمور الداخل لحكومات أقلية يديرها الملك وفق هواه خاصة أن الألمان والإيطاليين كانوا على الأبواب الغربية لمصر فى ذلك الوقت.

ورحلت حكومة الوفد وتشكلت وزارة جديدة برئاسة أحمد ماهر باشا فى أكتوبر ١٩٤٤، الذى حدد أولوياته السياسية فى اتخاذ إعلان قرار الحرب بجانب الحلفاء حتى تجد مصر لنفسها مكانا فى مؤتمر «سان فرانسيسكو» الذى سيكون مسئولا عن رسم خريطة عالم ما بعد الحرب. وبينما كان إعلان الحرب على دول المحور على رأس أجندة رئيس الوزراء السياسية كان لتصريف المخزون أهمية خاصة فى مناقشات مجلس النواب.

(*) وزارات ٤ فبراير استمرت بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٤، بدأها مصطفي النحاس فى ٢٦ مايو ١٩٤٢، ثم قدم استقالته الأخيرة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤م.

لقد كانت المرحلة الجديدة مليئة بالتغييرات ليس للبلاد وحسب، وإنما - بشكل مباشر بالنسبة إليه هو شخصيا.

وكما كان مجىء وزارة النحاس فى ١٨ مايو بإيعاز من الإنجليز، كذلك ذهبت الوزارة الرابعة بإيعاز من الإنجليز أيضا.

تغيير حاسم

فعقب تشكيل الوزارة الجديدة طالب النواب أحمد ماهر باشا بالاطلاع على حقيقة أوضاع القطن وعن خطته لتصريف الكميات الهائلة المخزونة، وقد أكد النواب هذا الأمر باعتبار أن القطن هو عصب الاقتصاد المصرى ويعتبر تحريك المياه الراكدة فى سوقه هو أساس تقوية عصب الاقتصاد المصرى المنهك من أعباء وتبعات الخدمات العسكرية المقدمة لحكومة جلالة ملكة بريطانيا طوال سنوات الحرب العالمية الثانية.

وأمام إلحاح مجلس النواب وضغوط أعضائه للاطلاع على موقف الحكومة تجاه القطن بدأ أحمد ماهر باشا فى البحث عن أكثر المتخصصين فى فهم سوق القطن المصرى ومداخلاته وطرق فتح أسواق تصديرية له.

وفى طريقه للمعرفة لم يجد أحمد ماهر باشا أمامه أفضل من لطفى منصور ليتولى هذا العمل خاصة ما يتعلق بتقديم دراسات حول الأوضاع الراهنة للقطن من حيث حجم المخزون وجودته وطرق تصريفه بل أوكل إليه أكثر من مرة أن يتولى تقديم التقارير الخاصة بالقطن إلى أعضاء مجلس النواب بالنيابة عنه حتى أصبح لطفى منصور بشكل عملى مستشار الحكومة لشئون القطن والرجل الأقوى فى مصلحة القطن المصرية.

وقد جاء الدور الذى لعبه لطفى منصور فى تقديم رؤية حكومية واضحة

لسوق القطن لمجلس النواب بداية لصداقة أبوية حميمة بينه وبين أحمد ماهر باشا مما جعله يعينه بشكل رسمى مستشارا اقتصاديا لرئيس الوزراء لشئون القطن، وقد نجح لطفى منصور فى وضع خطة عملية للتخلص من مخزون القطن عن طريق فتح أسواق تصديرية جديدة للقطن المصرى خاصة السوق الأمريكية التى وجد فيها منصور ضالته لاستيعاب هذا القدر الهائل من المخزون فى وقت كانت فيه مصانع أوروبا مدمرة إثر الحرب العالمية الثانية، بل كان أمامها أمد طويل حتى تستعيد قدرتها على الإنتاج وبالتالى استيراد القطن واستيعاب هذا القدر الكبير من المخزون.

ولاقت الخطة التى وضعها منصور لتحسين أوضاع القطن وتصريف مخزونه موافقة مجلس النواب.

اغتيال الوزير / الصديق

ورغم الموافقة إلا أن شيئا ما قد حدث؟!

ففى يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ كان مجلس النواب مدعوا لاجتماع استثنائى يعرض فيه رئيس الوزراء «أحمد ماهر باشا» قرار إعلان الحرب حتى ينفذ مفعوله بموافقة البرلمان عليه.

وبينما أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء يتحدث للنواب فى قاعة المجلس عن مبررات إعلان قرار الحرب كان لطفى منصور يجلس بالبهو الفرعونى مع عدد من موظفى الحكومة وأعضاء حزب أحمد ماهر فى انتظار إنهاء كلمته أمام المجلس، فى هذه اللحظة، رأى لطفى منصور شابا وحيدا غريبا يقف بالبهو. ورغم أن الشاب لم يكن به أى شىء لافت للنظر غير أن شيئا ما جعل لطفى يتتبعه بنظراته خاصة أنه لم يرتح إليه منذ البداية.

وعلى حد تعبير لطفى فى روايته لزوجته عن هذه الواقعة أن هذا الشاب كان مكفهر الوجه وتبدو عليه أمارات الغضب، وما إن انتهى أحمد ماهر باشا من إلقاء كلمته أمام المجلس، ودخل إلى البهو الفرعونى حتى تقدم الشاب - الذى لفت نظر منصور - إلى أحمد ماهر باشا بشكل سريع وحين مد الباشا إليه يده ظنا منه أنه أحد المهنئين له بقرار البرلمان بالموافقة على إعلان قرار الحرب.. حدث شىء مروع.

فى تلك اللحظة كان الشاب الغاضب وهو «محمود العيسوى» يسحب مسدسا من جيبه ويعاجل أحمد ماهر باشا بطلقات من الرصاص ترديه قتيلا؛ على الفور.

وأصيب لطفى منصور بحالة من الهلع المشوب بالحزن حين فارق أحمد ماهر باشا الحياة فور إطلاق الرصاص عليه. فقد كان رئيس الوزراء صديقا له كذلك.. وذهب إلى بيته حزينا مهموما لدرجة أن السيدة زوجته ظنت فى بادىء الأمر ولأول وهلة أن أحدا من الأهل أو الأقارب قد أصابه سوء، وكان حزن منصور ليس فقط على الأب والصديق أحمد ماهر باشا ولكن أيضا قلقا على مستقبل مصر من ناحية، وعلى مستقبل القطن - السلعة الاقتصادية المهمة فى ذاك الوقت - من ناحية أخرى..

كان منصور حزينا فقد بذل جهدا ومالا كبيرين فى خططه لتصريف المخزون خاصة أن الخريطة السياسية قد بدت متشابكة ومعقدة لحد كبير فى ذلك الوقت العصيب من تاريخ البلاد.

الفصل الثانى

المستشار الاقتصادى لحكومة النقراشى

ورحل أحمد ماهر «باشا»

وبرحيل أحمد ماهر «باشا» فى فبراير ١٩٤٥ صدر التكليف الملكى لمحمود فهمى النقراشى بتشكيل الوزارة التى وجدت نفسها هى الأخرى بَيْن مرحلتين:

الأولى:

سياسية خاصة بالتفاوض على معاهدة جديدة مع الإنجليز خاصة أن موعد النظر فى معاهدة ١٩٣٦ كان يحين بعد عام واحد وفقا لنصوص الاتفاقية.

الثانية:

الحالة الاقتصادية فى البلاد التى بدت متردية بعد الإنهاك الاقتصادى الذى تسبب فيه دعم المجهود الحربى البريطانى.

واطلع النقراشى باشا على خطط وتصورات الحكومة السابقة لحل إشكالية تصريف مخزون القطن وتحسين أوضاع السوق الخاصة به داخليا وخارجيا والحلول التى طرحت بهذا الخصوص وعليه وبعد اطلاعه على كل ذلك أصدر محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء قرارا باستمرار لطفى منصور مستشارا اقتصاديا لشئون القطن للحكومة الجديدة.

أعقب هذا القرار قرار آخر يقضى بتعيين منصور عضوا باللجنة الإنجليزية المصرية لتصريف مخزون القطن وكان مقرها بالإسكندرية.

الدور الأمريكى الجديد

ومنذ ذلك التاريخ أصبح مطلوبا من لطفى منصور أن يقضى نصف وقته بالقاهرة والنصف الثانى بالإسكندرية للقيام بواجبات عمله فى اللجنة الخاصة بتصريف مخزون القطن.

وأظهر منصور جهدا فائقا فى عمله واستند فيه إلى دراسته وخبرته فى مجال تجارة الأقطان ولاحظ منصور أن المصانع المصرية تنتج أكثر من ٩٨٪ من الملابس الشعبية والتى لا تحتاج إلى القطن المصرى طويل التيلة عالى الجودة، جاء ذلك فى الوقت الذى استطاع فيه منصور عبر اللجنة المصرية - البريطانية - لتصريف مخزون القطن أن يفتح أبواب المصانع الأمريكية أمام القطن المصرى الذى اكتسب سمعة طيبة وبسرعة كبيرة فى السوق الأمريكية، وهو ما جعل الطلب عليه يشتد من جانب أصحاب مصانع الغزل والنسيج الأمريكية بوجه خاص.

ولما كان الإنتاج المصرى من القطن عالى الجودة بدرجة لا تجلعه متناسبا مع طبيعة منتجات المصانع المصرية. وضع منصور سياسة تم إقرارها من قبل مصلحة القطن، ووافق عليها مجلس الوزراء، تقضى هذه السياسة بتصدير القطن المصرى عالى الجودة إلى الخارج واستيراد قطن قصير التيلة أقل جودة يتناسب مع ما تتطلبه المصانع المصرية ويصلح لمستوى الإنتاج بها وهو ما يحقق للبلد فارقا هائلا بالعملة الصعبة.

وبعد إقرار هذه السياسة بشكل نهائى - وهى السياسة التى مازالت متبعة حتى اليوم حكوميا فى التعامل مع القطن المصرى طويل التيلة - استلزم تنفيذ هذه الخطة جهدا خارقا من منصور ورفاقه فى مصلحة القطن، وأيضا استلزم دعما وزاريا وسياسيا غير محدود خاصة أن تصدير كامل الإنتاج المصرى من القطن طويل التيلة واجه مشكلة الحصص الاستيرادية المحددة من قبل الحكومة الأمريكية.

ولما كانت السوق الأمريكية فى ذلك الوقت هى أكثر الأسواق نشاطا واستقبالا لخام القطن من جميع دول العالم - نظرا لأن المصانع الأمريكية فى

ذلك الوقت كانت تتجه بإنتاجها لكل دول العالم بما فيها دول أوروبا التى تعرضت مصانعها لدمار ضخم أصابها وقد استمرت لسنوات حتى أمكنها العودة إلى سابق عهدها فى الإنتاج وبالتالى فى الطلب على خام القطن أصبح لطفى منصور كثير الترحال والسفر إلى أمريكا وبدأ فى مفاوضات شاقة مع الجانب الأمريكى لرفع السقف الاستيرادى، أو الحصة الاستيرادية المسموح بها للقطن المصرى.

قضية كرامة

وفى أحد لقاءات التفاوض بين الجانب المصرى والأمريكى فى واشنطن وفى حضور السفير المصرى هناك كان ذلك فى عهد وزارة النقراشى باشا - وبالطبع كان حضور السفير لمجرد الدعم السياسى، ولكنه تدخل بشكل مباشر فى التفاوض بين الجانبين وبشكل بدا أنه يلحق ضررا بمصلحة الموضوع محل التفاوض.

وحين رأى لطفى منصور أن فى الأمر ضرر وأن كلام السفير قد يفهم منه تراخ من الجانب المصرى.. احتد منصور على السفير بشكل بالغ خاصة أن دوره الدعم السياسى وليس التدخل فى صميم الاختصاص بما يخل بنتائج المفاوضات، وكان غضب منصور شديدا، وكان رده على السفير أشد.

وخرج سفيرنا فى واشنطن ليبلغ النقراشى بما حدث من منصور، ورأى السفير أن الأمر يمثل إهانة بالغة له، وبمجرد وصول منصور لمصر استدعاه سيد فريد مدير مكتب النقراشى للقاء عاجل برئيس الوزراء.

وبدأ لقاء النقراشى ومنصور وكان لقاء عاصف حقا، فما إن دخل منصور إلى مكتب النقراشى حتى عاجله الأخير بلوم عنيف لإهانته للسفير ومحاولة

التعدى عليه. وطلب النقراشى توضيحا للموقف فقال له منصور إن السفير تدخل فى صميم عملنا وأبدى استعدادا للتنازل عن بعض الأمور المهمة التى تضر بمصر وبمصالح اقتصادها، وهو أمر مرفوض لأنه ليس من اختصاصه، ولكن من اختصاص أعضاء الوفد المفاوض، ولأنه لا يقبل أى ضرر لمصر من أى نوع من أى شخص كما يأبى على ضميره ووطنيته أن يقبل إهانة مصر أو إلحاق الضرر بها.

وبرغم اقتناع النقراشى باشا بموقف منصور، والتى عبر عنها فيما بعد للمقربين منه خاصة سيد فريد مدير مكتبه إلا أنه لم يوافق منصور على موقفه بل احتد عليه وارتفعت نبرة الأصوات فى مكتب النقراشى، وفقد منصور بحماس الشباب أعصابه مما اضطر سيد فريد لأن يحتضن منصور ويخرج به من مكتب النقراشى قبل أن يحدث ما لا يحمد عقباه.

وخرج منصور من مكتب النقراشى عازما على تقديم استقالته لأنه لا يقبل ـ كما قال لسيد فريد ـ أن يراهن أحدا على وطنيته، ولا يقبل أى مزايدة على صالح الوطن حتى لو لحساب سفير أو رئيس الوزراء.

ومن مكتب النقراشى إلى بيته الذى لزمه منصور لأكثر من عشرة أيام لم يخرج فيها، ولم يذهب للعمل بل أخذ يرتب لتقديم استقالته بشكل فعلى.

وبينما هو يفكر فى مرحلة ما بعد الاستقالة جاءه سيد فريد قائلا: إن النقراشى باشا يسأل عنك ويريد مقابلتك، فقال منصور: أنا لن أعود للعمل وسأقدم استقالتى لأنى لا أقبل أن أرى ضررا للبلد من أى شخص وأصمت وأقسم بالله «لو رأيت ابنى إسماعيل يضر البلد لقتلته قبل أن يضر بها».

حاول سيد فريد تهدئته بقوله: النقراشى باشا يحبك ويحترمك ويتفهم

موقفك، ولكن وفى كل الأحوال حتى إن احتد عليك فقد ثرت أنت أيضا عليه، بالرغم من أنه فى سن أبيك ويعاملك مثل ابنه، وهو يتفهم موقفك، ولكن هناك أمور سياسية تحتم مواقف معينة بحكم وضعه كرئيس وزراء مصر، ولا تنسى يا أخى منصور انه هو الذى أرسلنى إليك.

وبالفعل عادت المياه لمجاريها وعاد لطفى إلى عمله فى مصلحة القطن واللجنة الإنجليزية المصرية لتصريف المخزون.

الفصل الثالث

من وزارة صدقى إلى وزارة النحاس

إن الساحة الخلفية للسياسة هى المال والاقتصاد.

والمال والاقتصاد فى مصر كان يعنى القطن كان فى ذلك الوقت بمثابة بترول العصر.

وبرغم اضطراب الحياة السياسية فى ذلك الوقت نتيجة صراع الأحزاب على الحكم وتدخلات القصر والإنجليز، إلا أن السياسة الاقتصادية خاصة فى التعامل مع محصول القطن ظلت ثابتة المبادئ.

فإقالة وزارة النقراشى «باشا» فى فبراير ١٩٤٦ عقب اغتيال الحرس الحديدى لأمين عثمان باشا بواسطة مجموعة اغتيالات يقودها اليوزباشى أنور السادات.. وتشكيل وزارة جديدة يوم ١٧ فبراير برئاسة إسماعيل صدقى «باشا» (*) لم تغير من سياسة الحكومة تجاه القطن.

لقد ظل منصور فى مواقعه السابقة التى نجح فيها فى البدء فى تنفيذ سياسة تصريف مخزون القطن المصرى بصفته مستشارا اقتصاديا لرئيس الوزراء، وعضو اللجنة الإنجليزية المصرية لتصريف المخزون.

وكان صدقى باشا يعرف منصور من قبل ويكن له ولمهاراته وخبرته فى العمل احتراما خاصا.

وازداد احترام صدقى باشا لمنصور حين أطّلع على الخطة التى شرع فى

(*) فى الأربعينيات تولى إسماعيل «باشا» الوزارة في الفترة ما بين ١٦ فبراير إلى ٩ ديسمبر ١٩٤٦.

وهى من الوزارات التى لعبت دورا كبيرا ضمن ما عرف بالوزارات القومية واللافت للنظر أن وزارة صدقى باشا كانت من الوزارات التى لعبت دورا فى محاولة إجلاء الإنجليز، غير أن الدور الكبير تحدد أكثر فى الجانب الاقتصادى، وهو ما تأكد معه الدور الاقتصادى لرجل نشيط مثل منصور.

تنفيذها فى تصريف المخزون وأطّلع على الدراسات والبحوث التى أعدها فى هذا الصدد والتى ضمت أفكارا عملية جدا تكشف عن الثغرات والأخطاء التى وقعت فيها فيما مضى وأثرت بشكل سلبى على اقتصاديات هذا المحصول الاستراتيجى.

وكان من الطبيعى أن يبحث صدقى باشا عن وسيلة يعطى بها لطفى منصور صلاحيات أكبر يستطيع من خلالها أن يضع هذه السياسة موضع التنفيذ، بل وينفذ تلك الحلول على أرض الواقع.

أصغر مسئول اقتصادى فى وزارة صدقى «باشا»

ولذلك أصدر رئيس الوزراء صدقى باشا قرارا بتعيين منصور مديرا عاما لمصلحة القطن فى ذلك الوقت.

ويلاحظ هنا انه كما كان منصور أصغر مستشار اقتصادى لرئيس الوزراء فى مصر كان منصور أيضا أصغر مدير عام فى مصر.

كان حقيقة أصغر مسئول فى هذه الوزارة الكبيرة، لكنه ـ فى الواقع ـ كان من الكفاءة والقدرة معا مما جعله من أكبر المسئولين فى هذا الصدد.

وبالرغم من أن مهام عمل منصور زادت بعد تعيينه فى هذا المنصب.. فإنه كان سعيدا لأنه يعشق العمل فى القطن ويحب العمل لأجل هذا الوطن.

ومن الجدير بالذكر أن قرار تعيين منصور لم يتضمن فقط توقيع صدقى «باشا» على نص القرار بل كان بجانبه عبارة كتبها صدقى «باشا» بيده يقول فيها: «هذه الترقية الاستثنائية لصالح البلد أكثر من مصلحته فهو لا يجد الأخطاء فقط ولكن يضع الحلول لها».

وكانت هذه العبارة التى ذيلت قرار تعيينه يعتبرها منصور وساما على

صدره وشهادة من رئيس وزراء مصر على كفاءته العملية والعلمية فى مجال عشقه وهو القطن بشكل خاص.

وهو ما أحدث معه ـ بالفعل ـ فى حركة الاقتصاد المصرى، تغييرا إيجابيا وملموسا إلى حد كبير.

لقد أصبحت الفرصة سانحة أمام منصور للدخول بقوة من أجل تنفيذ السياسة التى وضعها من قبل والتى كانوا قد شرعوا فى تنفيذها وهى الخاصة بتوسيع قاعدة تصدير الإنتاج المصرى عالى الجودة طويل التيلة من القطن المصرى للسوق الأمريكية واستيراد قطن قصير التيلة للإنتاج الصناعى المصرى الذى ينتج فى أغلبه ملابس ومنسوجات لا تحتاج إلى القطن طويل التيلة وهذه حنكة كبيرة من رجل اقتصاد واع.

ومن موقعه الجديد بدأ منصور يتحرك من نجاح إلى نجاح فى عمله بعد أن اكتسب كل الصلاحيات اللازمة لتمكينه من تنفيذ السياسة التى وضعها. لقد أصبح الرجل كثير الترحال بين العواصم الأوروبية والمدن الصناعية الأمريكية وداخليا بين القاهرة والإسكندرية، ودخل فى مفاوضات تجارية مع معظم الدول الكبرى لزيادة حصص القطن المصرى المصدر إلى هذه الدول.

وبرغم مشقة السفر والترحال، وبرغم مشقة المفاوضات وثقل العمل .. فإنه كان سعيدا .. فلا تعب فى عشق ولا نصب فى حب، وهو رجل يعشق القطن ويحب وطنه.

وبرغم اضطراب الحياة السياسية وتشكيل حكومة جديدة فى مارس من عام ١٩٤٨ برئاسة النقراشى باشا، عقب اغتيال المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة الاستئناف، على يد الجهاز الخاص بالإخوان المسلمين .. تلك

الحكومة التى لم تستمر فى الحكم سوى أشهر، والتى انتهت باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر (*) ١٩٤٨ وأعقبها تشكيل حكومة برئاسة إبراهيم عبد الهادى باشا لم تمكث هى الأخرى فى الحكم طويلا، حيث تمت إقالتها بعد شهور، ليقوم حسين سرى باشا بتأليف وزارة جديدة برئاسته يوم ٢٥ يونيو ١٩٤٩.

والمعروف أن هذه الوزارة لم يكتب لها من العمر سوى القليل حيث تمت إقالتها عقب الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى يناير ١٩٥٠، والتى اكتسح فيها حزب الوفد - حزب الأغلبية - باقى الأحزاب ليحصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان. وليضطر الملك فاروق إلى العودة إلى عدوه اللدود وعدو أبيه من قبله ويكلف النحاس باشا زعيم حزب الوفد بتشكيل الوزارة.

نهاية شهر العسل

وبرغم نجاح لطفى منصور فى أن ينأى بنفسه وبالقطن عن الصراعات السياسية طوال السنوات السابقة، منذ أصبح المسئول الأول عن القطن المصرى فى عهد صدقى باشا.. إلا أن الأمر الآن قد بدا صعبا فى هذه المرحلة التى اختلطت فيها السياسة بالاقتصاد، ورجال الحكومة بنسائها وبرلمانها بصالونات عائلات أعضائها، فقد بدا فى الأفق شىء غير مريح!!

لقد انتهى شهر العسل فيما يبدو بين المسئول الاقتصادى الكبير وبين

(*) الجدير بالذكر أن وزارة محمود فهمى النقراشى (وقد كانت الثانية فى تاريخ مصر) لم تستمر غير فترة بسيطة بين ٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

وفى حين شُغلت هذه الوزارة بالخلافات مع القصر والتفاوض الصعب مع الإنجليز، فإن الجانب الاقتصادى كان يتولاه بنجاح هنا الرجل المختار من قبل، وهو الاقتصادى الكبير «منصور».

النظام. وهو ما سنرى معه كيف خرج من الميرى فى الوزارة التالية، وبدأ مع تغييرات حزب الوفد عهد آخر مغايرا إلى حد كبير عما سبقه. وهو ما نتمهل عنده أكثر فى عهد وزارة مصطفى النحاس.

ثمة حقيقة لم يعرفها الكثيرون عن لطفى منصور، وهذه الحقيقة تلخص شخصيته، وتلقى أضواء كثيفة على تكوينه الشخصى، كما أنها تنير الجوانب المظلمة فى سيرته - هذا ما يؤكده الكثير من المقربين من لطفى منصور - وهو أن طموحه لم يكن يتجه إلى عالم المال والأعمال ولكنه اقتصر فقط على أن يصبح خبيرا عالميا فى مجال القطن وأن يرتكز إلى خبرته ووضعه كموظف عمومى ومسئول كبير من مسئولى القطن المصرى فى أن يصل به إلى أن يكون قاطرة التنمية الاقتصادية على كل المحاور.. ولكن أحيانا كثيرة تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، حتى إن كان فى الرياح خير، ولكنها النفس الإنسانية، فلم يكن منصور يرغب أو يفكر فى أن يترك الوظيفة الحكومية، بالرغم من أنه كان دائما يكسر حدود قيودها.. مادام كسر هذه القيود فيه خير وصالح المال العام أو صالح الوطن بصفة عامة.

وفى الحقيقة لا يمكن فصل خروج منصور من الميرى عن الظروف السياسية للبلد فى ذلك الوقت.

فبرغم أن النحاس باشا قد عاد إلى الوزارة بانتخابات ١٩٥٠ والتى فاز فيها الوفد فوزا كاسحا، إلا أن الحاصل أن النحاس الذى تولى الوزارة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن النحاس باشا الذى شكل الوزارة عام ١٩٥٠ فقد وجد النحاس باشا نفسه وسط الضغوط الهائلة من أكثر من زاوية.

وهذه الضغوط كان منها ضغوط القصر، فقد حاول النحاس باشا جاهدا أن يرضى الملك فاروق ويكسب مودته المفقودة، ولن ينسى التاريخ ذلك المشهد

الذى وقع فى مكتب الملك فاروق يوم جاءه النحاس باشا يتلقى منه تكليف تشكيل الوزارة.

بل إن سياسة النحاس «باشا» مع الملك كانت تشير إلى درجة كبيرة من المهادنة ورفض الاصطدام بالملك تحت أية ظروف، وحتى لا تكون ذريعة للملك للخروج على الدستور، وهو ما جعل بعض الكتاب المعاصرين يطلقون على وزارة الوفد، هذه «وزارة الاستسلام للملك» إلى غير ذلك مما نجده لدى مؤرخى هذه الفترة وكتابها (*).

وزاد الضعف بضغوط الانشقاق داخل حزب الوفد الذى وجد نفسه فى السلطة دون سند قوى، على عكس الوزارة بعد حادث فبراير، فلم يكن هناك إنجليز أو أحكام عرفية تجعله فى غنى عن تحرك سياسى جماهيرى.

كما أن خروج مكرم عبيد باشا ـ الرجل القوى فى الحزب والمنظم الأول ـ كان ضربة قاصمة لمصطفى النحاس «باشا».

كما كانت هناك ضغوط للإنجليز للتفاوض حول الجلاء وفقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ وهم الإنجليز ـ الذين يكن لهم رفعة الباشا معروفا سابقا ـ بإجبار الملك عقب حادث فبراير ١٩٤٢ على أن يعود بالوفد إلى السلطة.. ولكن كان هناك الضغط الشعبى والجماهيرى بضرورة إجلاء الإنجليز.. وقد بدا الموقف صعبا على رفعة الباشا الذى تجاوز السبعين عاما.

وما بين ضعف الباشا أمام الملك، وسيطرة فؤاد سراج الدين باشا على مقدرات

(*) أنظر:

ـ محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، القاهرة: بيروت ط٢ ١٩٧٣.

ـ جلال الدين الحمامصى، معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٤٤، القاهرة: ١٩٧٥.

ـ فضلا عن العديد من الكتب المهمة فى هذا الصدد.

الحـزب، ورفض الإنجليـز للمطالب المصـرية بـالجـلاء، كـان من الطبـيـعى أن تكون الساحة الخلفية مليئة بالنتائج السلبية لهذا الضعف، ومعبرة عن هذه التناقضات.

القطن = البترول

مع ضعف رئيس الوزراء بدأ الكل يبحث فى الساحة الخلفية عن أى مكسب وبأية طـريقـة، وبالطبع كـان لذلك تأثيـراته، وفى أواخـر عـام ١٩٥٠ شـهـدت بورصـة القطن مـضـاربات واسـعـة وبدأت الأسـواق الدولية للقطن تتشكك فى مصداقية ما يحدث فى البورصة المصرية، وبدأ القطن المصرى يفقد أسواقه.

وكان لطفى منصور بصفته مديرا عاما لمصلحة القطن يتابع ما يجرى ويتتبعه.. ولكن بمنطق الخبيـر الاقـتـصـادى الذى يبـحث فى الأسـبـاب الاقتـصـادية والمالية وبرغم خبرته إلا أنه لم يستطع أن يصل إلى أسباب علمية أو عملية مقنعة.

وفى حيـرته هذه إذ بأحـد أبناء عـمومتـه المقيـمـين فى الخـارج يرسـل إليـه مقتطفات مما تنشره الصحف العالمية عما يحدث فى البورصة المصرية.

وقرأهـا منصور.. ثم أعاد قـراءتها مـرة ثانية، وثالثة، فقد كان وقع المفـاجأة ثقيلا.. حيث كـانت كـارثة.. أطرافها هـم الكبـار بل أكابر الكبـار، فـقـد أظهـرت عناوين الصـحـف أسـمـاء أقلها كفيل بأن يزلزل كيان البـورصـة كلهـا، من هـذه الأسـمـاء أحـمـد «باشـا» فـرغلى وعلى «باشـا» يحيى بالإضـافـة إلى بعض كـبـار الشخصيات فى الحكومة والنظام.

كانت هذه الأنبـاء تدور حول المساومات فى البورصة المصـرية، وكيف أنها تحولت إلى مجموعة من المصالح الشخصية للكبار، حتى إن بعض الصحف أوردت عبارة حزن لها منصور حزنا عميقا، قالت فيها: «لقد كنا نحترم فى مصر القضاء والبورصة.. أما بعد الآن فلا بورصة فى مصر!!».

الفصل الرابع

الخروج من الميرى في عهد النحاس

ضريبة حب مصر

لم يخش منصور على منصب أو يبحث عن مال، بل كان جريئا فى الحق، حريصا على بلده، فطلب مقابلة الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية فى ذلك الوقت وعرض عليه ما جاء بالصحف الأجنبية وعرض عليه أيضا خطة يتم بمقتضاها اتخاذ بعض القرارات التى تعيد الأمور إلى نصابها فى بورصة القطن.

وأمام هذا الموقف الذى اعتقد فيه الدكتور زكى عبد المتعال ـ كما اعتقد منصور ـ أن ما يحدث سببه كبار المضاربين من أنسباء زعيم الوفد وأصهاره أو وكلاء سكرتير الوفد وأصدقاؤه أعطى وزير المالية لمنصور الإذن باتخاذ جميع الإجراءات والقرارات المطلوبة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح فى بورصة القطن.

وكان الوزير صادقا فى قسمه بأنه لا يعلم عن الأمر شيئا ولا يملك فى عالم القطن شيئا سوى «المرتبة» التى ينام عليها ـ على حد تعبيره.

وبالفعل بدأ منصور بصفته مديرا عاما لمصلحة القطن فى اتخاذ سلسلة من القرارات والإجراءات التى من شأنها تحجيم كبار المضاربين وتحجيم الأوضاع فى البورصة وكان هذا موقفا شجاعا ومثمرا حقا، ولم تمض أيام حتى بدأت هذه الإجراءات تؤتى ثمارها من كل جانب فقد بدأت بورصة القطن تعود إلى سابق عهدها.

ولم تكن تلك هى النتيجة الوحيدة بل كانت هناك نتيجة أخرى، نتيجة هى فى الحقيقة ضريبة حب مصر، نتيجة أعلنتها جريدة الأهرام فى أواخر عام ١٩٥٠ بخبر عنوانه «تعيين سامى الهرمينى مديرا عاما لمصلحة القطن»!!

ماذا حدث؟

لقد تمت إقالة منصور دون علمه أو إبلاغه، لأنه رجل يقول الحق ولا يخشى فيه لومة لائم.. رجل يحلم بمصر القوية الشجاعة، ويحرص على سمعتها.

وتم نقله مديرا لإحدى المصالح الحكومية قليلة الأهمية. لم يحزن منصور ولكنه صدم .. لم يغضب ولكنه ذهل .. لماذا؟

لأنه عرف أنه وزكى عبد المتعال لم يدخلا فى صراع مع أصهار وأنساب زعماء الوفد فقط ولكن فيما يبدو كانا قد دخلا فى صراع أشمل وأبعد.. لقد دخلا فى صراع ضد مصالح الملك.

وهو ما عرفاه فيما بعد..

ولهذا كان له أيضا التفسير الذى لا يمكن تجاهله..

لقد كان أقوى المضاربين هو «إلياس اندراوس» الذى يضارب باسم الخاصة الملكية ولحساب الملك نفسه ..!!

أليس هذا صداما مذهلا حقا؟

إنها المكافأة!!

وعلى هذا النحو، فإنه لا يمكن فهم عملية خروج منصور بخبرته العريضة فى مجال القطن دون النظر إلى معطيات الواقع السياسى فى ذلك الوقت الذى تغيرت فيه صورة «النحاس»، ولم تكن كذلك من قبل.

وفى ذلك الوقت الذى استسلم فيه حزب الوفد للملك، الذى استسلم بدوره لنزواته الكثيرة بعد أن أطمئن إلى أن حزب الأغلبية لن يعارضه فيها خاصة

بعد حدوث اتفاق بين أقطابه على حدود سياسية لكل منها تجاه الآخر. متمثلا فى وضع فؤاد سراج الدين «باشا»، ومن أمامه النحاس «باشا»، فى علاقته بالقصر، بحيث أصبحت الأمور مقسمة - فيما يبدو - فى حدود اللعب من أجل زيادة الثروة وفى إطار آخر هو إطار أن يحصل كل منهم على ما يريده من كعكة القطن المصرى.

فكما كان إلياس اندراوس باشا المستشار المالى للملك فاروق المضارب الأكبر، فقد كان يليه محمد أحمد فرغلى باشا.

وكما هو الحال دائما مع المال الذى يبحث عن وجاهة سياسية وبعد إقالة منصور بشهور تم استصدار أمر ملكى يقضى بتعيين اندراوس «باشا» وفرغلى «باشا» عضوين فى مجلس الشيوخ!!

وهنا لا نحتاج إلى تفسير كبير..

ربما كنوع من المكافأة السياسية على نجاحهما فى زيادة ثروات من يمثلونهم. وربما - أيضا - كان البحث عن السلطة بعد تحقيق المال.

والأرجح - كذلك - انه الاثنان معا، خاصة أن هذا المرسوم الملكى ضم أسماء شهيرة أخرى مثل عبود «باشا» المليونير المصرى الذى تولى هندسة عودة الوفد إلى السلطة عام ١٩٥٠.

الخروج الدرامى

إن هذا كله كان كفيلا بإحداث تغيير أكبر لدى منصور.. جاء الخروج الدرامى لمنصور ليغير من خريطة طموحه. إنه الخروج الدرامى الكبير فى حياة رجلنا هنا.

انه لا يقبل - من ناحية - أن يظل موظفا عموميا صامتا عن الحق مثل

كثيرين. وهو لا يقبل من ناحية أخرى وفى الوقت نفسه، أن يسير فى ركاب المفسدين.

ثم إنه لا يقبل من ناحية ثالثة أن يبتعد عن المجال الذى يمثل له عشقا أكثر منه مصدر رزق. وحبا أكثر منه علما.

صحيح أن منصور عقب قراءة الخبر فى الأهرام قد ذهب إلى وزير المالية د. زكى عبد المتعال ولكنه ذهب مستفسرا وليس معتذرا.

ذهب ليعرى الحكومة أمام نفسها، أو إن شئت الحق ليعرى نظاما بأكمله أمام نفسه وبرغم أنه كان يعلم نتيجة المقابلة مقدما، ولكنه إصرار الواثق من نفسه المحب لبلده.

بدا د. زكى عبد المتعال متحرجا من أول اللقاء، غير قادر على مواجهة عيون منصور الصارمة، ونظراته الحازمة، فما كان منه إلا أن تحاشى النظر إليه مباشرة.

واستجمع ما تبقى من قواه ليقول له بصراحة ووضوح: «النحاس باشا غاضب جدا من الإجراءات التى اتخذتها فى البورصة».

وساد الغرفة الصمت الرهيب حيث أعلن بعدها منصور بصوت شجاع أنه سيقدم استقالته حتى يعفى نفسه ويعفى معالى الوزير من الإحراج ،خاصة انه لا يقبل مثل هذه الأوضاع.

فالساكت عن الحق شيطان أخرس!!

هكذا قال الرجل الشجاع وهو يغادر المكان.

الفصل الخامس

منصور وروبير

ولأن الرجل، كما ذكرنا من قبل لا يستطيع ولا يتصور نفسه بعيدا عن القطن، الذى شكل فى الحقيقة محورا لحياة منصور. فقد قرر أن يعمل فى نفس المجال بعد أن خرج من عباءة القطن الحكومى.

وكان فى مصر فى ذلك الوقت ما يقرب من خمسين شركة من شركات تجارة الأقطان وجميعهم يعرفون منصور جيدا ،ويدركون قيمته، لذلك فبمجرد خروجه من الوظيفة الحكومية بتقديم استقالته لوزير المالية تلقى الكثير من العروض للعمل بهذه الشركات.

وكما كانت الشركات تقدر منصور وتدرك أهميته. كذلك كان هو أيضا يقدر قدرته وخبرته.

لذلك حدد منصور منذ البداية انه لايريد أن يعمل بمرتب ثابت على نحو ما كان بالحكومة ولكن بمرتب ونسبة فى أرباح الشركة التى يعمل بها.

وفى الحقيقة فإن وزن منصور من حيث الخبرة والعلم والدراية بدهاليز تجارة الأقطان، وعلاقاته الداخلية والخارجية المتشعبة كانت تسمح له بفرض شروطه وبالرغم من تعدد العروض فإن اختياره انحصر فى ثلاثة عروض:

- أحدها من شركة إنجليزية.
- والثانى من شركة سويسرية.
- أما الشركة الثالثة فكانت هى شركة روبير خورى

وبعد مفاوضات مع روبير خورى عرض خلالها روبير راتبا شهريا، يعادل ضعف الراتب الذى كان يتقاضاه منصور أثناء عمله مديرا لمصلحة القطن وباللجنة الإنجليزية المصرية لتصريف المخزون مضافا إليه نسبة ١٥٪ من الأرباح.

ولكن منصور رفض النسبة لأنها كبيرة جدا فما كان من روبير خورى إلا أن قال له: إن الـ١٥٪ هى من أرباح الصفقات التى تعقدها أنت وليس من إجمالى أرباح الشركة، وكان العرض مناسبا للطرفين.

فروبير خورى ـ من ناحية ـ كان ينتمى إلى الشركات المتوسطة التى تحلم بدور أكبر ومكانة أعلى فى سوق القطن، والأمر هنا يحتاج لمسوق جيد، يفهم السوق وحركتها فهما جيدا، ويملك الخبرة والعلم اللذين يؤهلانه لذلك والأهم يملك قنوات اتصال خارجية لتسويقه، وكان منصور يملك ما يريده روبير خورى.

ومن ناحية أخرى وجد منصور ما يرضى طموحه، فهو يعمل فى نفس المجال «القطن» وبضعف الراتب وبنسبة تقابل مجهوده فى العمل.

دارت عجلة العمل.. وكان منصور يفهم السوق الأمريكية جيدا ويعرف دهاليز هذه السوق ومسالكها وتشعباتها وهو ما ساعده أن يعقد أضخم صفقة قطن فى السوق لحساب شركة روبير خورى، ويقال إن الصفقة تجاوزت قيمتها المليون جنيه وهو رقم مهول جدا بأسعار أوائل الخمسينيات.

ونتيجة لهذه الصفقة الضخمة أصبحت شركة روبير خورى تحتل المركز الثانى بين شركات تجارة الأقطان كلها فى ذلك الوقت.

ضريبة النجاح

واحتفالا بالنجاح نظم روبير خورى حفلة ضخمة دعا لها معظم العاملين فى مجال تجارة القطن، وعددا من كبار السياسيين والوزراء وبالطبع كان منصور هو محور الحفل أو كما يقولون هو «عريس» الليلة.

وكما أن للنجاح فرحة وثقة بالنفس كذلك فله ضريبة أيضا ممثلة فى آثار سلبية أخطرها الغرور، والاعتماد على نجاح سابق مؤثر فى حساب نجاح قادم محتمل.

وقبل أن تنطفىء شموع حفل الابتهاج بالنجاح الكبير بدأت الآثار السيئة فى الظهور على روبير خورى، الذى بدأ فى الاستماع إلى أحمد الجندى ابن يوسف الجندى صاحب جمهورية زفتى الشهير.

والمعروف عنه ميوله للشيوعية وعلاقاته الوطيدة بالسوفيت وكثرة زيارته لموسكو، وكان روبير يعلم مدى قوة علاقته بالروس. وهذا يدفعنا إلى سرد أهم ما فى الحكاية لنفهمها جيدا.

أخبر الجندى روبير أن الروس سوف يدخلون بقوة إلى السوق المصرية لشراء كميات ضخمة من القطن، وانه يجب عليه ـ بالتبعية ـ أن يستعد لذلك وأنه ـ أى الجندى ـ سوف يمهد له الطريق ليكون البائع الأول لهم، وفى ضوء ما هو معروف عن قوة علاقة الجندى بالروس صدقه روبير، ولكن عارضه منصور على اعتبار أن القرار فى القطن لا يتخذ بناء على آراء أو معلومات من اتجاه واحد ولكن بناء على توقعات مبنية على أكثر من رأى وأكثر من معلومة مؤكدة من أكثر من مصدر.

وبرغم معارضة منصور فإن روبير لعب برأسه حلم الملايين بعد نجاح صفقة منصور الأولى وهنا بدأت التحولات..

بالفعل بدأ روبير فى تخزين كميات ضخمة من القطن وبدأ يشترى من الشركات الأخرى ويضع فى مخازنه بل أجر مخازن أخرى حتى جمع فى ذلك الوقت كمية غير مسبوقة من القطن المخزون، ولم تمض شهور حتى صدقت توقعات منصور، ولم يقم الروس بشراء القطن المصرى وذهب وعد أحمد الجندى أدراج الرياح وتوالت النتائج السيئة، وانخفض سعر القطن بالبورصة، وفقد روبير ما حققه من الصفقة الأولى وعليها باقى رأسماله.

شجاعة الفارس

ودخل روبير فى دوامة الأزمة ومع ذلك، لم يكن منصور ليفارقه للحظة واحدة، وحتى فى الوقت القليل الذى كان يذهب فيه منصور لبيته للراحة والاطمئنان على الأولاد كان يعاجله تليفون روبير يستغيث به ويطلبه لجانبه وكانت مروءة منصور تأبى عليه أن يتركه لأزمته التى استفحلت حتى أصبح روبير لا يملك سوى القدر اليسير الذى يسد رمقه ورمق أسرته، الأكثر من ذلك أنه استبدل السجائر الفاخرة التى كان يشتريها بنوع آخر من السجائر الشعبية الرديئة.

كل ذلك ومنصور يعيش معه أزمته لحظة بلحظة ولم يكن مجرد معايشة بل مشاركة فحتى ذلك الوقت لم يكن منصور قد حصل على نصيبه فى الصفقة الأولى ورفض أن يطالبه بنصيبه إلا بعد أن تمر الأزمة ويعود لسابق عهده، وبالطبع لم يكن روبير قادرا على أن يدفع لمنصور راتبه الضخم بمقاييس تلك الأيام.

وبالرغم من ذلك وبمروءة الفرسان ظل منصور بجانب الرجل، وللحق فإن سمعة روبير الجيدة فى الداخل ومعاملاته المالية المنتظمة مع الفلاحين والأسعار العادلة التى كان يشترى بها القطن منهم، ووقوف أصدقاء من عينة منصور بجانبه قد مكنوه من تجاوز الأزمة.. إن العملاء القدامى من أصحاب الأقطان أعطوه المحصول بدون أن يحصلوا منه على مليم واحد تقديرا لمكانته وأمانته.

واستطاع منصور بخبرته وعلاقاته أن يسوق القطن بأسعار عالية جدا، وبكميات كبيرة حتى استطاع روبير فى غضون شهور أن يستعيد توازنه، بل وأن يعود إلى سيرته المالية الأولى وربما أكثر.

فى هذا الوقت طالب منصور بمستحقاته المالية «١٥٪» من الصفقة الأولى التى تأخر صرفها بسبب أزمة روبير.. غير أن الفارس بوغت بمفاجأة غريبة.. أن روبير رفض بحجة أن الراتب الذى يحصل عليه كبير وأن منصور قد أخذ جزءا من هذه المستحقات وهذا يكفى.

وبرغم هذا الموقف الناكر للجميل إلا أن منصور لم يغضب أو يثور، فلم يكن المال يثيره على أية حال، ولكنه وبهدوء شديد قال لروبير : «إن بيننا عقد ينص على ذلك، أنا أقول إن لى مستحقات وأنت تقول لا.. إذن لنجعل القضاء يحكم بيننا».

وبالفعل رفع منصور قضية أمام القضاء وطالب فيها بمستحقاته المالية.. وجاء حكم المحكمة منصفا.. لقد حصل على مستحقاته التى كانت تمثل مبلغا ضخما أيضا قياسا على مجمل مبلغ الصفقة. وبهذا حصل على حقه بهدوء وعدالة شديدة. وعلى هذا النحو، بدا الرجل فارسا أكثر منه سمسارا أو بائعا متجولا.. كانت سماته الطيبة تغلب عليها دائما.

وكانت هذه ـ السمات الطيبة والسمعة الطيبة ـ أهم صفاته وأكثرها لفتا للأنظار..

الباب الثالث

لطفى منصور وثورة يوليو

الفصل
الأول

شركة
لطفى منصور
وأولاده

بعد تجربته مع روبير خورى تأكد عاشق القطن أنه لابد أن يسير فى الطريق وحده ويخوض تجربته بنفسه، فالقطن بالنسبة لمنصور لم يكن مجرد عمل بل كان مهنة الآباء والأجداد، وكان جزءا من الميراث بما تحمله الكلمة من معانى الاستمرارية والأصالة والحب أيضا.

لذلك قرر منصور أن يؤسس شركة خاصة به ليعمل من خلالها فى مجال القطن .. واستعان منصور فى ذلك بالأموال التى حصل عليها كجزء من حقه الذى حكم له القضاء فى صفقة القطن الشهيرة التى عقدها بين شركة روبير خورى والحكومة الأمريكية.

والواقع أن القرار لم يكن سهلا.. كان القطن المصرى تحت سيطرة خمسين شركة ليس بينها سوى عدد من الشركات المصرية التى لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، والباقى شركات أجنبية أغلبها تحمل الجنسية البريطانية والبعض الآخر تتوزع جنسياته بين دول أوروبية.

كانت شركات مصر فى ذلك الوقت متعددة ومتشابكة فى خريطتها..

وكانت أشهرها حينئذ شركة مصر للأقطان التى تستند إلى تاريخ مؤسسها طلعت «باشا» حرب وإلى أموال بنك مصر.

وكانت منها شركة فرغلى «باشا» وعلى «باشا» يحيى اللذين استندا إلى تاريخهما الطويل، وثرائهما الواسع وقربهما من مراكز صنع القرار فى الحكومة والقصر.

أما الشركات الأجنبية فقد استندت إلى النفوذ الأجنبى القوى فى ذلك الوقت ووسط هذه الخريطة المتشابكة والمعقدة قرر منصور أن يبدأ برغم انه لم يكن فى ثراء فرغلى أو يحيى، ولم يكن فى نفوذ الأجانب، ولم يكن بحجم

بنك مصر، ولكنه كان يملك من الأسلحة ما هو أقوى من النفوذ وأشد تأثيرا من المال فقد كان يملك الإيمان والعزيمة والصبر.

بهذه الأدوات بدأت شركة لطفى منصور وأولاده لتجارة الأقطان وبعدد محدود من الموظفين المصريين والأجانب تتلمس خطواتها فى السوق، كانت الصعاب كثيرة ولكن الأمل كان أكبر فخلال السنة الأولى تأزمت الأمور كثيرا وتعثرت الشركة مرات عديدة.

تأييد ثورة يوليو

غير أن منصور استطاع بخبرته وصبره أن يعبر صعاب السنة الأولى. ولم تكن السنة الأولى قد أوشكت على الانتهاء حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، وحين علم منصور وتأكد من الخبر كان فرحا جدا فقد كانت نفسه معبأة ضد مظالم الملك وفساده، خاصة فساده الأخلاقى فقد كان موقف منصور المؤيد لثورة يوليو نابعا ليس من أهداف سياسية، ولكن من أبعاد أخلاقية حيث كان منصور يكره أمرين القمار والفساد الأخلاقى، وكان الملك فاروق خاصة بعد حادث فبراير ١٩٤٢ مسرفا فى الأمرين وكانت روائح فساده تزكم الأنوف.

وهنا نتوقف عند شهادة الزوجة..

فمن الدلائل التى تسوقها السيدة زوجته على كرهه الشديد للقمار«انه كان يثور حين يرى أحدا من ابنائه ممسكا بالكوتشينة الورقية الصغيرة التى يلعب بها الأطفال وهى لم تزل بعد تذكر ذلك اليوم الذى دخل فيه المنزل ووجد ولديه إسماعيل ويوسف ومعهما محمد فى أحد الأيام وهم يلعبون هذه الكوتشينة الصغيرة، وبرغم أنهم لم يكونوا قد تجاوزوا سن الحلم إلا أنه هاج وثار ثورة عارمة وعاقبهم عقابا شديدا.

وحين حاولت الأم أن تهدئ من روعه رحمة بابنائه ازدادت ثورته وأعلن أن الكوتشينة والقمار من المحرمات التى لا تدخل بيته تحت أى ظرف».

تنتهى شهادة الزوجة وتستمر مواقفه الوطنية الشجاعة..

ومن الطبيعى أن رجلا بهذه المبادىء والصارم فى تطبيقها حتى على نفسه وصغاره أن يكون كارها لنظام كانت أخبار ملكه وجواريه ونساءه وليالى قماره تملأ الأذان وهو ما يسفر عن «موقفه» الوطنى بعوامل كثيرة أخرى.

إن تأييد منصور للثورة لم يكن لرؤية ما للقائمين عليها بقدر ما هى كره فى النظام القائم حين ذاك.

أضف إلى ذلك كرهه الشديد للإنجليز والذى ظهر حتى قبل أن يترك الوظيفة الحكومية، فلم يكن منصور يخفى طموحه فى أن يهزم الألمان الإنجليز طمعا فى أن تكون الهزيمة مقدمة لخروجهم من مصر.

فقد كان بحكم قربه من مراكز صنع القرار يعلم مدى تأثير الإنجليز السيىء على اقتصاد البلد وعلى سياستها ككل.

ثم إن كرهه للقصر والإنجليز جعل منصور يهلل للثورة ورحب بها. ومع قيام الثورة بدأ الخروج الكبير للأجانب من مصر.

ولما كانت تجارة الأقطان فى أغلبها تقع تحت سطوة الشركات الأجنبية فقد أحدث خروجها فى ذلك الوقت خللا فى سوق القطن.

الدرس والنجاح

وهنا كان لطفى منصور يترقب ويدرس ويعلم بتوقع الباحث والخبير أن ذلك سيحدث، وحين حدث ذلك بالفعل بدأ منصور يتوسع فى نشاطه هو والشركات المصرية الأخرى العاملة فى مجال القطن والذين تحركوا فى ذلك

الوقت بحماس قوى ودافع وطنى لسد الفراغ الذى نشأ عن خروج الشركات الأجنبية من السوق، صحيح أنها تجارة لكن من الصحيح أيضا أن ارتفاع المد الثورى الوطنى فى ذلك الوقت قد جعل منصور ورفاقه من الشركات المصرية يأخذون الأمر على أنه واجب وطنى حتى لا ينكشف اقتصاد البلد بسبب خروج الأجانب، وحتى لا يقال إننا كمصريين غير قادرين على إدارة شئوننا وشئون القطن المصرى الذى هو عماد اقتصاد البلد فى ذلك الوقت.

واتسعت أعمال شركة منصور للأقطان لتصبح المصدر الثانى للأقطان فى مصر بعد شركة مصر للأقطان التى يملكها بنك مصر.

وبالفعل أثبت المصريون قدرتهم على إدارة شئون القطن. وارتفع نجم منصور كرجل اقتصادى، وواحد من كبار خبراء القطن فى مصر حتى إنه عين وكيلا للغرفة التجارية بالإسكندرية وعضوا بمجلس إدارة الشركة المالية والصناعية.

ولم يكتف منصور بالنجاح الذى حققه فى مجال تجارة القطن. وهنا لابد أن نتوقع أكثر.

وللحق فإن هذا النجاح كان يمكن أن يكون كافيا لرجل عادى أو لمستثمر، لكن بالنسبة لعاشق القطن فإن الأمر يختلف، فالقطن بالنسبة لمنصور لم يكن مجرد تجارة أو مكسب وخسارة، بل كان حياة حتى انه قد دفع بابنائه الذين كان حريصا جدا على أن ينالوا أعلى مستويات التعليم لدراسة هندسة النسيج - سيرد تفصيل ذلك فيما بعد - لأنه كان يحلم بأن يكون امبراطورية متكاملة، تأخذ القطن من المزارعين ليتحول عبر سلسلة من العمليات الإنتاجية إلى منتج نهائى.

وكان حلم منصور أن تحمل هذه السلسلة اسمه، يبنى هو أساسها ويتولى الابناء رفع هذا الأساس وتقويته وتطويره، لذلك لم يكتف منصور بأن يدفع

ابناءه فى اتجاه تعلم هندسة النسيج فقط، بل اتجه هو نفسه إلى الخطوات الأولى نحو تحقيق هذا الحلم.

منصور ورجال الثورة

هذا الكره الذى تربى داخل منصور للملك وحاشيته ونظامه قابلته فى الناحية الأخرى صداقات وعلاقات وثيقة مع بعض ضباط الجيش والذين كانوا أعضاء فى جماعة الضباط الأحرار وبعدها أعضاء فى مجلس قيادة الثورة.

وكان من أصدقاء قبل الثورة عبد اللطيف البغدادى - وكمال الدين حسين - وحسن إبراهيم - وخالد محيى الدين - وزكريا محيى الدين.

وعقب قيام الثورة أصبح منصور على علاقات بخمسة أعضاء من الأربعة عشر عضوا فى مجلس قيادة الثورة.

وكما هو الحال مع كل تغيير اجتماعى جذرى، فإن ما يفرزه هذا التغير من سيطرة فئة أو جماعة ما على المقدرات السياسية لبلد ما يستتبعه عقب أحكام السيطرة عملية البحث عن تحالفات اجتماعية تساند وتدعم هذا التغير، وتكون بمثابة عوامل مساندة له.

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت ثورة تهدف إلى تغيير شامل فى النظم السياسية والاجتماعية السائدة فى البلاد.

وكان من البديهى أن تتضمن هذه الأهداف القضاء على النظام الإقطاعى الذى كان يسيطر على الدولة آنذاك، سواء أكانت هذه السيطرة على الجهاز التشريعى ممثلا فى البرلمان أم فى الجهاز التنفيذى ممثلا فى الوزارات.

لذلك كان اتجاه الثورة للبحث عن ظهير اجتماعى، واتضح منذ البداية أن

الثورة قد حددت هذا الظهير بشكل مبدئى منذ القانون الأول للإصلاح الزراعى بما يعنى أن صغار الفلاحين وغالبيتهم هم سندها الأول.

وقد نشرت «الأهرام» نص مرسوم الإصلاح الزراعى فى يوم ١٩٥٢/٩/١٠ والذى حدد الملكية بـ٢٠٠ فدان على أن يتم نزع الزيادة خلال ٥ سنوات.

ولكن هذا السند وحده لا يكفى فقد كانت الثورة بحاجة إلى الخبرة وإلى الصف الثانى من رجال المال والدكاترة والتكنوقراط من ذوى النزعات الوطنية وذلك لإدارة الشأن الاقتصادى بشكل جيد يتماشى وطموحات شباب الثورة.

ولما كانت الثورة قد بدا أنها تعادى من بداية الأمر كل من يحمل لقب باشا أو بك أيا كان موقعه واعتباره من رموز العهد البائد، ومن ثم اتجهت للبحث عن الصف الثانى أو ربما الصف الثالث.

وفى طريقها للبحث كان نجم منصور صاعدا بشدة فى ذلك الوقت خاصة مع شهرته الواسعة كخبير بالأسواق الدولية، وكقارىء جيد للبورصات العالمية.. كان منصور وجها صاعدا ومقبولا..

وبذلك تقابل بحث الثورة عن رجال لها من الصف الثانى فى عالم المال والاقتصاد، وبصفة خاصة القطن «ذهب العصر فى ذلك الوقت» مع بداية صعود نجم منصور، والذى كان معروفا أنه أحد ضحايا فساد ما قبل الثورة وواحد من قلائل رفضوا القبول بهذا الفساد.

خطر السياسة

هذه الرغبة دعمتها بالطبع صداقات منصور ببعض رجال الثورة .. ولكن وكما هو حال السياسة، وكما كانت هذه العلاقات أحد أسباب ارتباط منصور

القوى بالثورة كانت هى نفسها من أسباب بعض الكوارث التى تعرض لها فيما بعد، والتى سيرد تفصيلها فى وقت لاحق.

كانت وجهة نظر الثورة أنها فى حاجة إلى كوادر وطنية فى كل المجالات وكان مجال تجارة الأقطان أهمها، وكانت رؤيته صحيحة تماما، وقد أثبتت السنوات الأولى عقب الثورة صحتها.. حيث كان خروج الأجانب من دائرة النشاط الاقتصادى وبأعداد كبيرة وفى توقيتات متقاربة أمرا منذرا بالخطر ومهددا لاقتصاد البلد بالشلل.

لكن استعانة الثورة برجال الصف الثانى من رجال الاقتصاد المصريين هو ما مكن الثورة من حماية الاقتصاد الوطنى من التأثير الحاد لخروج الشركات الأجنبية من مجال القطن والذى قابله تزايد فى نشاط الشركات المصرية وعلى رأسها شركة منصور، صحيح كانت هناك شركات مصرية أخرى مثل شركة فرغلى «باشا» - على «باشا» يحيى ولكن الثورة كانت تعتبر وجودهما مؤقتا والتعامل معهما تعاملا مرحليا لأنهما وفقا للرؤية السائدة من بقايا العهد البائد..

أما مع منصور فهو من رجالها والذى خرج مغضوبا عليه من الحكومة والملك قبل الثورة.

وقد جاء التعبير العملى عن هذا الوضع فى احتلال شركة لطفى منصور وأولاده الموقع الثانى فى ترتيب الشركات المصرية المصدرة للأقطان فى ذلك الوقت.

الفصل
الثانى

الرجل .. كلمة!!

فى السنوات الأولى من عمر الشركة تعرض منصور لأزمة عنيفة كادت تعصف بالشركة التى كانت لم تزل بعد وليدة بالنظر إلى عمرها القصير الذى لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

فبعد قيام الثورة وخروج الإنجليز من مصر تراجع دورهم الاقتصادى فى مصر وللحقيقة ليس فقط دور الإنجليز، بل دور الدول الغربية عموما فى تعاملاتها مع الاقتصاد المصرى سواء الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع التوجهات السياسية للثورة والتى اعتبرت الدول الغربية ذات توجهات عدوانية، وهو ما دفعها إلى تقليل حجم تعاملاتها الاقتصادية مع مصر وبالطبع كان للقطن الذى يعد عماد الاقتصاد المصرى النصيب الأكبر من هذه المقاطعة.

فى الوقت نفسه طرح الاتحاد السوفيتى نفسه كبديل للدول الغربية كأكبر مشتر فى السوق التى حدث بها فراغ كبير.

وبالطبع اتجه السوفيت ليحلوا محل الغرب فى مختلف القطاعات الاقتصادية المصرية ومنها قطاع القطن الذى أصبحوا أكبر المشترين فيه.

صفقة السوفيت

ومع هذه الخريطة الجديدة اتصل المسئولون الروس بشركة منصور لشراء القطن منه، وبالفعل قابلهم منصور وأبدى له الروس رغبتهم فى شراء كميات ضخمة من القطن المصرى من خلاله وبالطبع وافق منصور، وتم تحديد كل بنود الاتفاق بوضوح، وكان من هذه البنود شرط يقتضى بألا يعلم أحد بهذا الاتفاق والشرط الآخر، والأهم هو ألا يشترى السوفيت أى قطن من مصر سوى من خلال شركة منصور.

وبالفعل حدث الاتفاق شفهيا على توريد القطن للسوفيت، وأعطى الروس كلمتهم وأعطى منصور كلمته واتفقوا على أن يبدأ التوريد مباشرة وأن يتم توقيع التعاقد فى وقت لاحق بعد الانتهاء من الصياغات القانونية والإجراءات الروتينية المطلوبة فى مثل هذه الحالات.

وفى اليوم الثانى مباشرة بدأ منصور فى شراء القطن وتوريده إلى السوفيت ولكنه اكتشف بعد يومين من الاتفاق أن سعر القطن يرتفع بشكل كبير واستمر الارتفاع بشكل ملحوظ وبصفة شبه يومية.

الرجل .. كلمة

وما هى إلا أيام حتى اكتشف منصور أن الروس يشترون من كل شركات القطن فى مصر وانهم استطاعوا أن يوهموا كل شركة بأنهم يتعاملون معها هى فقط دون غيرها.

وبرغم أن الروس خالفوا شرط منصور الرئيسى فى ألا يشتروا من أحد غيره وبرغم أنه لم يكن قد وقّع معهم العقد بعد فإنه كان قد أعطى كلمته وكانت بالنسبة له أقوى من أى عقد مكتوب.

وأمام هذا الوضع ذهب منصور للقاء السوفيت وأوضح لهم كيف أنهم خالفوا المتفق عليه بينهم، وأنه لم يوقع معهم عقدا ولكنه ارتبط بكلمة وهى أقوى من العقود لذلك سوف يستمر فى توريد الكمية المتفق عليها وسيوقع العقد معهم برغم أنهم خالفوا بنوده.

وكان موقفا معبرا عن صدق الكلمة وارتباط الرجال من ألسنتهم، واحترم السوفيت فى منصور احترامه لكلمته.. وكان لهذا الاحترام جزاءه فيما بعد.

بسبب هذه الصفقة خسر منصور الكثير من المال.

خسر الكثير حقيقة ولكنه اكتسب احترام السوفيت، بل واحترام كل المتعاملين فى سوق القطن.

بل إن موقفه قد أربك كبرى شركات القطن فى ذلك الوقت، حيث إن بعضها كان قد وقع اتفاقيات مكتوبة مع السوفيت توقف عن تنفيذها بسبب ما أدت إليه سياسة السوفيت من إشعال لأسعار القطن.

وبالرغم من أن الكثير من أصدقاء منصور وعلى رأسهم على الجريتلى الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب مدير بنك الإسكندرية نصحوه بألا يوقع مع السوفيت وأن يرفض الصفقة لأنهم هم الذين خالفوا الشروط المتفق عليها، إلا أن منصور رفض هذه النصائح، رغم أنها صادقة، لأنه رأى أن كلمته أكبر من التعاقد وأن شرفها أقوى من المال.

وما هى إلا شهور وانتهى موسم القطن، وفى الموسم التالى كان جزاء منصور على احترام كلمته فما هى إلا عدة أشهر على بداية الموسم التالى حتى اتصل به السوفيت وطلبوا منه توريد القطن، ونفذوا له جميع الشروط وقالوا بصراحة: إنهم لم يكونوا يريدون له ضررا أو لغيره، ولكن ذلك حدث بسبب عدم دراستهم ومعرفتهم الجيدة بالسوق المصرية، وانه نظرا لاحترامه لكلمته وصدقه معهم برغم ما حققه ذلك من خسائر، فإنهم سيتعاملون معه فى هذه الصفقة بشروطه.

وبالفعل اتفق منصور مع السوفيت على تنفيذ الصفقة وفقا للشروط التى وضعها وحققت الصفقة أرباحا كثيرة عوضت الخسائر التى تحققت عقب الصفقة الأولى.

وهنا كلمة لابد أن تقال وأن نتوقف عندها:

للحق فإن السوفيت كانوا يستطيعون التعامل مع أية شركة أخرى، خاصة

أنهم المشترى الأكبر الذى يسعى إليه الجميع، ولم يكونوا هم الذين يسعون للتعامل مع أية شركة، لكن مع منصور الوضع اختلف.

لقد أحرجهم منصور بالتزامه رغم الخسارة وكان لابد أن يبادروا لكسب احترام الرجل الأصدق فى تعاملاته معهم.

ألم نقل إن الرجل .. كلمة؟

الفصل الثالث

فى البدء.. كان الاتحاد الاشتراكى

. كما نعرف جميعا قامت الثورة عام ١٩٥٢ وخرج الإنجليز من مصر بعدها بعام تقريبا..

وفى هذه المرحلة وبعد حدوث استقرار نسبى للمد الثورى، جاء بحث الثورة عن هيكلة نفسها والتحول من خلال أدوات ومؤسسات سياسية إلى كيان متكامل يرتكز على الشرعية السياسية بشكل متواز مع شرعيته الثورية، خاصة أن القائمين على الثورة يدركون أن الشرعية الثورية وقتية مهما طال أمرها، وأن الشرعية القانونية والسياسية هى الأكثر والأقل إزعاجا خاصة بالنسبة للعسكريين قادة الثورة، وبصفة خاصة إذا كانوا من شباب العسكريين.

البحث عن الثورة

ومن هنا بدأت الثورة بالبحث عن قنوات سياسية، ولكن بشروط كثيرة أهمها أن تضم هذه القنوات مؤيديها، وأن يكون أعضاؤها من بين ظهرانيها ومن هنا كان الشرط الدائم ٥٠٪ عمال وفلاحين .. أما الباقى وبدون نص فكان ٥٠٪ من المؤيدين.

فلم تكن الثورة على استعداد أن تشكل مجلسا نيابيا، ثم تجد نفسها أمام مجلس نواب هو نفسه مجلس نواب قبل الثورة فقط بدون ألقاب.

لذا اتجهت الثورة إلى مؤيديها من رجال الصف الثانى والثالث والتكنوقراط ليكونوا السند الأساسى فى الهيئة النيابية الجديدة «مجلس الأمة»، وقررت بالفعل إجراء انتخابات نيابية لتشكيل المجلس الجديد.. فى ذلك الوقت كان منصور قد أثبت نفسه بشكل لافت للنظر فى مجال القطن حتى أصبح ثانى أكبر مصدر له فى مصر.

وقد نص دستور ١٩٥٦ على إنشاء مجلس الأمة الذى يعد بمثابة هيئة تشريعية، وجعل مدة عضوية المجلس خمس سنوات على أن يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب السرى العام.

كما أعطى دستور ١٩٥٦ للاتحاد القومى سلطة الترشيح لعضوية مجلس الأمة، نعم، حدث هذا، غير أن الرئيس جمال عبد الناصر اختص نفسه فى الدستور كرئيس للجمهورية بسلطة اتخاذ قرار بتكوين هذا الاتحاد، وأن على السلطة التنفيذية التى هى السلطة الثورية أن تتحكم فى تشكيل مجلس الأمة، وأن يكون لها دور فى توجيهه بعد انتخابه.

وبالفعل تم ذلك واستبعد المعارضين لكى يخلى الدوائر للعناصر الموالية له، حتى بلغ عدد الذين اعترض عليهم فى انتخابات ١٩٥٧ نصف المرشحين، وشطب الاتحاد القومى كل المرشحين الذين تقدموا لمنافسة الضباط الأحرار.

كانت الثورة فى ذلك الوقت تبحث عن «أهل الثقة» ممن يقفون معها، أهل الثقة أولا وأخيرا سواء كانت معهم الخبرة أم لا.. إذا كانت معهم الخبرة فهم معها، وإذا لم تكن معهم، فهم معها.. كان البحث عن الثورة، وعن تأمين الثورة هو الهاجس الأول لدى الثوار الجدد الآن.

وأوضح عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» إدراكه لوجود نوعين من الثورات السياسية:

- ثورة تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية.
- الثورة الاجتماعية التى تسعى إلى تحقيق العدل الاجتماعى.

وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل فى هذا الصدد:

١ـ مرحلة إقرار القانون والنظام والتى استمرت من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ وكان هدفها تثبيت دعائم النظام الجديد ومواجهة المعارضة.

٢ـ المرحلة الشعبوية والتى استمرت منذ عام ١٩٥٦، حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق «١٩٦١ ـ١٩٦٢».

٣ـ المرحلة التى امتدت ما بين ١٩٦٢ إلى ١٩٧٣ تقريبا ورفع خلالها شعار التخطيط القومى.

وقد خول دستور ١٩٥٦ للأعضاء حق توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة، وحقهم فى طلب طرح موضوع عام للمناقشة وإبداء الرأى فى مقترحات الحكومة.

وعندما جاء دستور ١٩٥٨ «دستور الوحدة» ظلت السلطة التشريعية مقرها مجلس الأمة، ونص الدستور على أن يتم اختيار أعضاء المجلس بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط أن يكون نصفهم من مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى.

بالنسبة لمجلس الأمة المنتخب فى يوليو ١٩٥٧ بلغ عدد المرشحين ١٧٤٨ مرشحا، اتسمت المنافسة بينهم بالحيوية، و يمكن إرجاع ذلك إلى بروز الانتماءات والولاءات العائلية، وكان هذا المجلس هو أول مجلس نيابى بعد قيام الثورة يقوم بمهام السلطة التشريعية، بلغ عدد أعضائه ٣٤٢ عضوا ولم يكد يكمل سبعة أشهر حتى حُل بمناسبة إتمام الوحدة المصرية ـ السورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، ثم تكون المجلس الآخر فى ١٨ يونيو ١٩٦٠ بقرار أصدره جمال عبد الناصر بتشكيله عن طريق التعيين واستمر فى العمل حتى الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١.

ومع قيام دولة الوحدة لم يكن عبد الناصر متحمسا لوجود أى مجلس أمة حتى لو كانت اختصاصاته هزيلة، أو كان هو الذى يختار أعضاءه، ونقل سلطات الأمة إلى السلطة التنفيذية.

ولعل ذلك هو السبب فى أن القرار الجمهورى باختيار أعضاء مجلس الأمة، لم يصدر إلا فى يوليو ١٩٦٠ بعد أكثر من عامين من إتمام الوحدة، ولم يجتمع هذا المجلس سوى دورة واحدة بين نوفمبر ١٩٦٠ ويوليو ١٩٦١ ثم أدركه الانفصال الذى قضى على أحلام الدول الموحدة.

ومن هذه الوضعية الجديدة ومع قربه من رجال الثورة ظهرت نصائح تدفعه إلى دخول الانتخابات النيابية وتمثيل إحدى دوائر الإسكندرية فى مجلس الأمة.. ولاقت النصيحة هوى فى نفس منصور الذى كان بعقلية الباحث الاقتصادى والملم بأحوال الأسواق الاقتصادية الدولية، والمتتبع لعالم المال فى جميع أنحاء المعمورة يرى أن هناك الكثير الذى يجب وضعه أمام متخذى القرار، خاصة أن فيه ما يحقق لمصر الخير الكثير، ولم يكن هناك أفضل من مجلس الأمة لتقديم ما يريده لصانعى القرار، خاصة مع إغلاق باقى قنوات التعبير فى ذلك الوقت مثل الأحزاب.

والسيطرة الثورية على الصحف والنقابات والجمعيات الأهلية ولم يكن هناك سوى الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة أمامه.

وبالفعل كان منصور عضوا فى أمانة الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية وكان على علاقة وطيدة بالليثى عبد الناصر أخو الرئيس جمال عبد الناصر، وكان منصور يشغل منصب وكيل الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية، فقد ترقى

منصور داخل أروقة الاتحاد حتى أصبح وكيلا لرئيس الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية.

كما لاقت فكرة دخول انتخابات مجلس الأمة لدى منصور أسبابها المنطقية العامة التى يغلفها الصالح الاقتصادى العام.

بواعث الخير

لاقت الفكرة هوى شخصى لديه.. فقد كان منصور بطبيعته معطاء يحب فعل الخير ومساعدة الناس ومساندة الفقراء وقضاء حاجات الناس.. وكان مخلصا فى أداء ذلك منذ الصغر، سواء بمنصب أو بدون منصب.. ووجوده داخل مجلس الأمة كان يتيح له القيام بالمزيد من هذه الناحية التى يجد فى القيام بها سعادة كبيرة.

والواقع أن قضاء حاجة أو سد احتياج لشخص ما ولو لم يكن يعرفه، أهم لديه من كل مال الدنيا وأهم من أية صفقة.. فقد كان يجد سعادته فى خدمة الآخرين.. ومع رغبة الثورة وقناعة منصور جاءت نصيحة بعض أصدقائه من الضباط الأحرار وأعضاء الاتحاد الاشتراكى فى دخول الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة.

ودخل منصور الانتخابات لأنه - كما ذكرنا- كان مقتنعا بالموضوع لأسباب عملية تتعلق بالصالح العام وأخرى تتعلق بحبه لخدمة الآخرين.

هدف الانتخابات

رفض منصور أن يرشح نفسه عن دائرة جناكليس لأن أغلب قاطنيها لم يكونوا فى حاجة فعلية لأن يقضى لهم حاجاتهم بل أغلبهم من أعيان وكبار

البلد، فقد رأى منصور أن فرصته للعطاء المباشر فى هذه الدائرة سيكون محدودا جدا.

لذلك طلب منصور من الاتحاد الاشتراكى ترشيحه عن إحدى المناطق الشعبية واختار دائرة كرموز تحديدا وهى الدائرة المشهورة حتى وقتنا هذا بكثرة مشكلاتها الاجتماعية وتشابكاتها الحياتية مما يجعلها من أصعب الدوائر الانتخابية.

لكن منصور لم يكن ينظر إليها كدائرة انتخابات بقدر ما هى دائرة لإثبات الذات، وبالفعل تم ترشيح منصور فى الدورة الأولى ولكنه لم ينجح وحل مجلس الأمة فى ظل الظروف السياسية الصعبة فى ذلك الوقت، وسيطرة السلطة التنفيذية.

وتقرر إجراء انتخابات أخرى، فرشح منصور فيها للمرة الثانية عن دائرة كرموز أيضا، ونجح منصور ليصبح وكيل الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية وعضوا بمجلس الأمة.. بل تم اختياره عضوا باللجنة الاقتصادية بالمجلس.. كانت الانتخابات فى كرموز تمتزج بحرارة قدوم الصيف..

وبنجاح منصور فى الانتخابات أصبح عضوا فى مجلس الأمة اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٠.

وعليه فإن منصور خاض الانتخابات فى ظل الشروط التى وضعها دستور ١٩٥٦ من كونه مصريا بالإضافة إلى توافر الأهلية العقلية والأدبية والقيد فى جداول الانتخابات، وممارسة الحقوق السياسية، وكذلك شرط السن، وعدم وجود مانع قانونى مع اشتراط دفع التأمين.

ودخل منصور المجلس فى ظل دستور الوحدة مع سوريا، هذا المجلس الذى عين نصف أعضائه من قبل رئيس الجمهورية بواقع ٦٠٠ شخص «٤٠٠ من مصر، ٢٠٠ من سوريا».

وقد استمر العمل به منذ ١٨ يونيو ١٩٦٠ وحتى سبتمبر ١٩٦١، حيث حل البرلمان بانتهاء الوحدة وظلت مصر دون برلمان حتى بداية ١٩٦٤.

لقد أثبت منصور انه رجل اقتصادى وأثبت أيضا كيف كان رجلا سياسيا ناجحا لكنه - قبل هذا وذاك أثبت - خلال العمل العام واحتكاكه بالسياسة والسياسيين - أنه رجل خير قبل كل شىء.. وهذا هو مفتاح هذه الشخصية.

الفصل الرابع

فى قاعة المجلس

وقائع الجلسة الأولى

فى صباح ٢١ يوليو من ذلك العام.. اجتمع المجلس فى ذلك اليوم فى التاسعة صباحا برئاسة السيد أحمد صبحى بصفته أكبر أعضاء مجلس الأمة سنا.

كان معظم أعضاء مجلس الأمة قد اجتازوا المسافة من البوابة الخارجية، إلى داخل المجلس، وهم يلوحون لبعضهم البعض، أو يقفون لتبادل التحية.

وكانت شمس الصيف تلقى بأشعتها الساخنة على الجدران الطويلة لمبنى مجلس الأمة من الخارج.

وعندما استقر «لطفى منصور» فى مقعده، أخرج منديلا من القماش، وجفف العرق عن جبينه، فى الوقت نفسه الذى ارتفع فيه صوت أحمد صبحى الهرميل قائلا وهو يفتتح جلسة الإجراءات..

«بعد الاطلاع على المادة ١٧ من الدستور المؤقت، قرر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بقراره رقم ١٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ دعوة مجلس الأمة للانعقاد».

أخذ «لطفى منصور» يستمع إلى صوت رئيس الجلسة، وهو يفكر فيمن سوف يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة المجلس.

ومع ذلك كان يبتسم محاولا طرد الأفكار الكثيرة المتباينة عن رأسه.

هاجس الترشيح

كان من المعروف مسبقا أن «محمد أنور السادات» هو الذى سوف يقف طالبا الترشيح لرئاسة المجلس.. ومسبقا أيضا أن أحدا لن يجرؤ أو يفكر فى الدخول فى منافسة أمام السادات.

وقد كانت هناك ظاهرتان تحكمان عمل المجلس فى ذلك الوقت:

الظاهرة الأولى هى أن مجلس الأمة المفترض له تشكيل حكومة لإدارة البلاد، يعمل تحت نظام حكم مركزى موجود بشكل مسبق، ولا يوجد أى دور تقريبا للمجلس فى تحديد سياسة من يديرون الدولة.

هذه هى الظاهرة الأولى، أما الظاهرة الثانية فتتعلق بالوضع الجديد، وهى تلك الوحدة المعلنة بين مصر وسوريا، وما تلقيه تلك الوحدة من ظلال على طبيعة عمل المجلس.

وبدأت الإجراءات..

حلف «لطفى منصور» اليمين الدستورية وجلس يتابع بقية الأعضاء وهم يحلفون، فى أول جلسة لهم. وبعد ذلك بقليل قال رئيس الجلسة بصوت رسمى: «تقضى المادة ٢٠ من الدستور المؤقت بأن ينتخب المجلس فى أول جلسة له رئيسا ووكيلين، ولنشرع الآن فى انتخاب الرئيس، وسيجرى الانتخابات على الأساس الذى كان متبعا فى مجلس الأمة المصرى، والمجلس النيابى السورى بأن يكون الانتخاب سريا وبالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات، فالمرجو من السادة الأعضاء الذين يرغبون فى ترشيح أنفسهم للرئاسة أن يتفضلوا بإعلان هذا الترشيح».

وهنا نهض أنور السادات من مقعده، وقال بصوت واثق، وبنبرة حاسمة:

أعلن ترشيح نفسى لرئاسة المجلس...

ولم ينه الكلمة الأخيرة إلا وكان التصفيق الحاد يدوى ويصم الأذان..

ولم يكن الأمر ليحتاج إلى التصويت فى صناديق مغلقة.. لكن الإجراءات أخذت طريقها، وأسفرت نتيجة فرز الأصوات عن فوزه بإجماع المجلس..

اللجنة الاقتصادية

وفى الجلسة التالية، التى عقدت ٣٠ يوليو من عام ١٩٦٠، انضم «لطفى منصور» إلى لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الأمة، وكانت تضم فى عضويتها ٤٩ عضوا من أعضاء المجلس، ليتبنى على مدار العام على وجه التقريب، كل ما يصب فى مصلحة البلاد من الجانب الاقتصادى، سواء من خلال تقارير اللجنة حول القضايا الداخلية، أو الخارجية، بالإضافة إلى مداخلات وأسئلة، وطلبات المناقشة التى تقدم بها خلال عضويته فى المجلس.. هذا إلى جانب العديد من الموضوعات التى ناقشها مجلس الأمة فى تلك الفترة، ومنها قضية الوعود التى قدمها الرئيس الأمريكى حينذاك لإسرائيل، بأنه سوف يقوم بفتح قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية، وكذلك الضغوط الأمريكية على الدول العربية لـ« حل القضية الفلسطينية»!

وعلى هذا النحو، بدأت فصول حياة سياسية جديدة فى تاريخ مصر، كان الرجل شاهدا فيها، وإحدى الشخصيات المسئولة التى لعبت دورا كبيرا ليس فى الحياة السياسية فحسب، وإنما ـ فى المقام الأول ـ فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الفصل
الخامس

نائب القطن

كان منصور مشهورا بين زملائه النواب بإنه «نائب القطن» وكان معروفا فى مجمل الوسط السياسى بأنه «النائب الاقتصادى» غير أن «نائب القطن» كانت اشمل واكثر تعبيرا عن شخصية هذا الرجل المحنك قبل ثورة يوليو وبعدها.. ويبدو أن التسمية جاءت من واقع أوراقه التى قدم الكثير منها للجنة الاقتصادية بمجلس الأمة وأيضا الأسئلة وطلبات المناقشة التى كان يقدمها والتى كانت تعالج قضايا اقتصادية معينة..

وقد تركز اهتمام منصور فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الدولية وذلك بحكم كونه كثير الترحال إلى بلاد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأيضا لانه كان كثير الاحتكاك بأسواقها وبورصتها وأوضاعها الاقتصادية بصفة عامة...

ولعل هذا هو ما دفع منصور إلى تبنى قضية ضرورة إرساء مبدأ التعاون الدولى من أجل التنمية..

ويظهر ذلك بوضوح مما ورد فى مضبطة الجلسة الثامنة المعقودة يوم الاثنين ١٣ شعبان سنة ١٣٨٠ الموافق ٣٠ يناير عام ١٩٦١ فى الصفحة «٢٥٣» وفيما يلى نص ما ورد فيها، نسجله ـ كما هو ـ لأهميته فى تأكيد جوانب شخصية لطفى منصور.

منصور وتحديد ملامحه الاقتصادية والوطنية...

من مضبطة الجلسة: **خامسا الأسئلة**

رئيس المجلس يرى السيد وزير الاقتصاد المركزى أن السؤال الثانى مرتبط بالسؤال الأول.. ولذلك فقد عرض سيادته أن يجيب على السؤالين معا.. فهل توافقون على ذلك؟

«موافقة».

٢,١ سؤالان موجهان إلى السيد وزير الاقتصاد المركزى من السيد العضو لطفى منصور.

ونص الأول:

من نتيجة المساعى الدولية فى دوائر الأمم المتحدة وفى الدورة التاسعة والأربعين للمؤتمر البرلمانى الدولى فى طوكيو أنشئت فى الشهر الماضى منظمة دولية جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة باسم الاتحاد الدولى للتنمية لمساعدة البلدان قليلة الحظ من التطور والتى فى دور التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة لمشروعاتها بفائدة مخفضة، على أن تسددها كما أن رأس مال هذا الاتحاد الجديد مبلغ ألف مليون دولار، وقد غطى منه فعلا مبلغ ٦٦٠ مليون دولار فما مدى ما يمكن أن تحصل عليه حكومتنا من قروض من هذه المنظمة، ونوع مشروعات التنمية التى يمكن أن تخصص لها من هذا القروض؟

ونص الثانى:

فى التقارير السنوية التى يصدرها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بيانات عن قروض كبيرة حصلت عليها عدة دول فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية واستراليا من هاتين المؤسستين حتى الآن، لتنفيذ مشروعات كبرى صناعية وزراعية، أو لتعزيز غطاء عملاتها.

فهل يمكن أن يعرف المجلس مدى إفادة بلادنا من تسهيلات الاقراض لدى هاتين المؤسستين الدوليتين بالقياس إلى نسبة اشتراكها فيهما، وبالنسبة إلى القروض التى حصلت عليها الدول الأخرى سواء الدول النامية أو المتقدمة صناعيا؟

«السيد لطفى منصور»: الواقع أن السبب فى تقديم هذين السؤالين هو ما

نشعر به من واجب نحو مساندة الحكومة فى تحقيق الهدف وفى تنفيذ خطة التنمية التى تفضلت الحكومة بإعلانها.

لقد تفضل السيد الوزير فأخطرنا الآن عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير وعن صندوق النقد الدولى..

والواقع أنه يجب أن نستعين بمثل هذه الهيئات الدولية إلى أقصى حد فى تمويل المشروعات لأننا نرى أن جميع الدول تحصل على قروض كبيرة من هاتين المؤسستين..

ففى خلال هذا العام بلغ مجموع القروض التى قدمها البنك الدولى للإنشاء والتعمير ٦٥٨ مليون دولار، وقد تقدمت اليابان بطلب قروض فى حدود ١٤٠ مليون جنيه لتمويل صناعات مختلفة بها.

إنه لتحقيق الهدف الذى رسمته الحكومة، وهو مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشر سنوات، يجب أن نضع فى الاعتبار الاستعانة بالتمويل الخارجى.. وإنى على يقين بأن الحكومة تهتم بهذه الناحية الاهتمام الكافى.

وقد كان لوفد الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى طوكيو فى العام الماضى شرف المساهمة فى إصدار قرار بإنشاء منظمة دولية عالمية تقدم القروض للدول المتخلفة أو النامية، لأن هذه الدول كما قال السيد الوزير تعيش على مواردها من المواد الأولية.. والملاحظ أن أسعار المواد الأولية تنخفض سنويا، بينما ترتفع أسعار المنتجات التى تقوم على هذه المواد.. ويترتب على ذلك أن تتسع الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو النامية.

وفى الجلسة نفسها تقدم منصور بطلب لمناقشة السياسة الاقتصادية فى

الإقليم الجنوبى «مصر أيام الجمهورية العربية المتحدة بينما كان الإقليم الشمالى هو سوريا».

وكان الطلب موجها للسيد/ وزير الزراعة والاصلاح الزراعى المركزى «نيابة عن السيد وزير الاقتصاد للإقليم الجنوبى» وكان يطلب أن تتم مناقشة هذه السياسة بشكل ثنائى ومفصل داخل لجنة الشئون المالية والاقتصادية نظرا للتأثير الهائل لهذه السياسة على الأسواق المختلفة وحتى لا تحدث فيها هزات عنيفة تسبب خسائر...

وفيما يلى نص ما ورد فى المضبطة بهذا الشأن:

«ثامنا» طلبات المناقشة:

١ـ طلب مقدم من السيد العضو لطفى منصور وتسعة عشر من السادة الأعضاء للمناقشة فى السياسة الاقتصادية للإقليم الجنوبى.

السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعى المركزى «نيابة عن السيد وزير الاقتصاد للإقليم الجنوبى» نرجو أن تكون مناقشة هذا الطلب بعد أسبوعين.

«السيد لطفى منصور»: السيد الرئيس نظرا لأهمية هذا الموضوع وخطورة مناقشته فى المجلس قبل دراسته مع الحكومة فى لجنة الشئون المالية والاقتصادية ونظرا لما لهذا الموضوع من أثر كبير فى الأسواق المختلفة، وحتى لا تحدث هزات فيها..

أرجو أن يحال هذا الطلب إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية لبحثه مع الحكومة، ثم تقديم تقرير عنه للمجلس لمناقشته.

«رئيس المجلس»: ما رأى الحكومة؟

«السيد لطفى منصور»: أرجو أن يشمل بحث لجنة الشئون المالية والاقتصادية موضوع السوق المالية أيضا...

السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعى المركزى: يبين النقاط الواردة فى طلب المناقشة المقدم من السيد لطفى منصور اتساع نطاق المناقشة، حيث تعرض الطلب إلى موضوع القطن والنقد الأجنبى وغيرهما.

وحقيقة الأمر أن الإسراع فى مناقشة مثل هذا الموضوع وتحديد وقت قريب له قد لا يمكن وزارة الاقتصاد من تجميع البيانات اللازمة وأرى أن تؤجل المناقشة أسبوعين أو أن يحال الطلب إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية..

طبقا لاقتراح السيد العضو.. لمناقشة وتقديم تقرير عنه لعرضه على المجلس والأمر مفوض للمجلس.

«السيد/ سيدجلال»: ليس هناك موضوع محدد يحال إلى اللجنة لبحثه وتقديم تقرير عنه.

«رئيس المجلس»: يجوز طبقا للائحة الداخلية أن يحال طلب المناقشة إلى اللجنة المختصة للدراسة وتقديم تقرير عنه إذا رأى المجلس ذلك.

«السيد/ لطفى منصور»: أرجو أن يتم بحث هذا الموضوع قبل فض دور الانعقاد الثانى للمجلس.

«رئيس المجلس»: سيعقد المجلس فى خلال هذا الأسبوع جلستين أو ثلاث كما سيعقد فى الأسبوع المقبل ثلاث أو أربع جلسات، ثم يفض دور الانعقاد الثانى بعد ذلك.

«السيد/ لطفى منصور»: أرجو أن تتفضل الحكومة مشكورة بالموافقة على

أن يبحث هذا الموضوع فى لجنة الشئون المالية والاقتصادية خلال الأسبوع المقبل.

«رئيس المجلس»: أمامنا أحد أمرين:

- إما أن تؤجل المناقشة لمدة أسبوعين.

- وإما أن يتفق على أن يناقش داخل اللجنة لوضع تقرير عنه ويحال للمجلس.

«السيد/ عبد السلام شلبى»: لقد تعرض طلب المناقشة الذى نحن بصدده لموضوع السياحة. وقد سبق للمجلس أن حدد موعدا لمناقشة مستقلة فى هذا الأسبوع فأرجو ألا يشمل قرار المجلس مناقشة سياسة الحكومة السياحية.

«السيد/ لطفى منصور»: لا مانع عندى من سحب موضوع السياحة من طلب المناقشة.

«رئيس المجلس»: والآن هل توافقون على إحالة طلب المناقشة السياسة الاقتصادية للإقليم الجنوبى إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية لتنظره وتقدم تقريرا عنه للمجلس؟

«موافقة».

إلى هنا انتهى نص ما جاء بالمضبطة...

ولعل اللافت فى الأسئلة التى تقدم بها لطفى منصور أنها تعالج شئونا عامة ذات صبغة دولية وهو ما يتناسب مع شخصية الرجل كباحث اقتصادى ورجل أعمال ذى امتداد دولى من الدرجة الأولى دون أن يرتبط ذلك بمعالجة الأمور حسب رؤيته الشخصية فحسب ولكنه يستغل ذلك فى محاولة الوصول إلى صيغ عامة تفيد القطن والصالح الاقتصادى العام على المستوى الدولى

خاصة أن مصر فى ذلك كانت قد شرعت فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى الاكثر طموحا لدى الجميع، ابتداء من القيادة السياسية وحتى المواطنين فى البيوت والشوارع والمقاهى.

إنها الشخصية المميزة التى تجمع ـ كما نرى ـ بين الوعى الاقتصادى والحس السياسى.

كما أن خبرتها فى «القطن» بوجه خاص تمتد إلى أبعاد كثيرة.

ثم إن رؤيتها الاقتصادية تقوم بدور فعال فى تقدير الأمور العامة بشكل أكثر وعيا.

إنها الشخصية التى تبدو فى موقع محدد، لكنها تجمع ـ فى الواقع ـ الخبرة والحنكة معا..

إنها الخبرة الاقتصادية

والخبرة السياسية

وهى قبل هذا وذاك الخبرة الدولية..

وهذه هى شخصية الرجل الحقيقية

الفصل
السادس

منصور سياسيا
« مبدأين وموقفين »

ورغم أن منصور يعد بشكل عملى من رجال العهد الناصرى حيث بدأ الانطلاق الفعلى بشركته، وتعاظم دوره السياسى فى المرحلة الأولى من قيام الثورة خاصة مرحلة الخمسينيات وبالذات مع دخوله عضوا فى مجلس الأمة فى كرموز التى نجح فيها بحب الناس له .. فإن رؤيته السياسية قد بدت مختلفة إلى حد كبير عن تلك الرؤية السياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت.

فقد كان منصور يتحرك على محورين يشكلان فى الحقيقة عقيدته السياسية والاقتصادية وهو ما يحتاج هنا لتفسير لدوره السياسى أكثر من ذى قبل.. وهو ما نتمهل عنده الآن أكثر.

المحور الأول: خلق مناخ اقتصادى جديد للعمل والإنتاج وذلك من خلال تكون بيئة تشريعية مستقرة تمنع تضارب القرارات والقوانين الاقتصادية وتحد من سيطرة الروتين وتغلق الأبواب الخلفية.

المحور الثانى: العمل بأى شكل على ألا تندفع مصر فى اتجاه المد الشيوعى وهو الأمر الذى كان يخشاه منصور بشدة وكان لخشيته ما يبررها فى ضوء تزايد النفوذ السوفيتى فى مصر ابتداء من صفقة السلاح التشيكية وأيضا فى ضوء ارتفاع معدلات الفقر فى مصر.

والواقع أن هذين المحورين كانا أساس تحركات منصور فى مجلس الأمة وليس فى مجلس الأمة فقط، ولكن أيضا فى كل ممارسات حياته العملية وزياراته الخارجية. وهناك واقعتان تؤكدان حرصه لترسيخ العمل بهذه المبادىء.

الأولى: هى زيارة هارولد كولى رئيس لجنة الزراعة بالكونجرس بناء على دعوة منصور لمصر ولقاء جمال عبد الناصر بتكليف غير مباشر من جمال عبد الناصر.

الثانية: رسالة د. القيسونى إلى رئيس البنك الدولى الذى حملها منصور وهو ما نتمهل عنده أكثر هنا وعبر عدة مراحل.

كولى ـ منصور

أثناء وجوده بمجلس الأمة كلف لطفى منصور بمهام كثيرة، ولكن أهم هذه التكليفات كانت المهمة التى أوكلها إليه جمال عبد الناصر بفتح قناة اتصال مع لجنة المعونات بالكونجرس الأمريكى.

وكان لمنصور علاقات جيدة مع العديد من الشخصيات الأمريكية منذ أيام تردده على أمريكا حين كان مسئولا عن القطن.

ومن حسن الطالع أن مستر كولى رئيس لجنة المعونات بالكونجرس فى ذلك الوقت كان على صلة قديمة بمنصور.

وكان المطلوب من منصور تحديدا هو جس نبض الأمريكان تجاه مساعدة مصر فى هذا التوقيت الحرج حيث كانت مصر قد بدأت تشعر بالحاجة للمعونات الفنية والمادية خلال تنفيذها للخطة الخمسية الأولى «كان ذلك أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات».

وكانت علاقتهما بالدول الأوروبية لا تسمح بقيام مثل هذا التعاون خاصة أن جراح حرب السويس مع بريطانيا وفرنسا لم تكن قد اندملت بعد.

والحليف الرئيسى ـ للاتحاد السوفيتى ـ لم يكن يملك حجم الخبرات الفنية ولا القدرات المادية التى تؤهله لأن يلعب الدور الذى تطمع فيه القيادة السياسية.

هذا بالإضافة إلى ما هو معروف عن بخل الروس الشديد فيما يتعلق بهذه

الأمور، وانه غالبا ما كان الروس يمنحون بشروط صعبة ومتطلبات أيديولوجية معينة لم يكن عبد الناصر مهيئا لها فى هذا التوقيت بما يكفى للموافقة عليها.

وبالفعل بدأ منصور عبر أصدقائه فى أمريكا فى الاتصال بالسيناتور كولى رئيس لجنة المعونة.

ولما كان المطلوب هو فقط جس نبض الأمريكان فقد كان تحرك منصور شخصيا وعبر الأصدقاء، حيث وجه منصور لكولى دعوة لزيارة لمصر هو والسيدة زوجته.

وقبل كولى الدعوة وبدأ منصور ترتيب جدول الزيارة.. وكان ضمن أولويات هذا الجدول لقاء بين كولى وعبد الناصر.

وفى اليوم المحدد لوصول مستر كولى ذهب منصور للمطار هو والسيدة زوجته وعقب الاستقبال كان منصور قد رتب لكولى العديد من الزيارات، وكان البرنامج مشحونا،، ولكنه كان مراعيا لأن يرى كولى حضارة وعظمة مصر وأن يلمس بنفسه حاجتها للمعونة.

وكان من المقرر أن يلتقى كولى وعبد الناصر ولكن لسوء الطالع توافق وصول كولى مع يوم الانفصال المصرى السورى وكان يوما حزينا أحدث انقلابا فى خريطة العمل السياسى داخليا وخارجيا وبالطبع لم يستطع عبد الناصر أن يقابل كولى فى مثل هذه الظروف.

ولكن ذلك لم يمنع من التقاء كولى بالعديد من الشخصيات السياسية المصرية من وزراء وأعضاء مجلس الأمة وحتى رئيس الوزراء نفسه.

وفى أواخر زيارته لخص منصور لكولى المشكلة حيث أخذه لزيارة دائرته

الانتخابية فى كرموز وهى من المناطق شديدة الكثافة السكانية محدودة الإمكانيات.

وأثناء عبورهما للشارع قال منصور لكولى: لدينا عدد كبير ونسبة مواليد عالية ودون مساندة حقيقية وليس من المستبعد أن يصل إلينا السوفيت وبعدها الشيوعية.

وكان ما رآه كولى كفيل باقناعه بضرورة توفير معونة فنية ومادية لمصر على كل المستويات، وبدا كولى مقتنعا ومؤيدا للموضوع وكان هذا هو رأيه الذى أوجزه فى تقرير قدمه للجنة المعونات فى الكونجرس ومن يومها أصبح كولى واحدا من أنصار دعم مصر حتى لا تقع فريسة فى براثن الشيوعية.

وفى زيارته لمصر كان مقررا أن يستمر كولى لعدة أيام ولكن لأن المصائب لا تأتى فرادى بل تأتى دفعة واحدة، بعد يومين من بدء زيارته جاء خبر من أمريكا يفيد بأن أم زوجته - زوجة كولى - قد توفيت وعليه قطع برنامج زيارته وعاد إلى أمريكا ليشارك فى مراسم الجنازة وتلقى العزاء.

وبرغم قصر المدة التى قضاها كولى فى مصر إلا أنه بات صديقا حميما لمنصور ومحبا لمصر ومقتنعا بموقفها، وأصبح كولى منذ ذلك الوقت أكبر مؤيد لمواقف مصر فى الكونجرس.

وبعد ذهابه لأمريكا، كان هادى المغربى وزيرا للتموين فى ذلك الوقت وفى زيارة لأمريكا قابل كولى وطوال أكثر من ساعة لم يتحدث كولى سوى عن منصور وثقافته الواسعة وحسن ضيافته وأيضا عن بيته وكرم السيدة زوجته وأولاده ومصر وشعبها، فقد بهره حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

ومن المصادفات الغريبة أنه يوم وصول كولى للمطار وحين ذهب منصور هو

والسيدة زوجته لاستقباله، ذهبت معهم والدة منصور لاستقبال ابنها العائد من الخارج وظن كولى أنها هى الأخرى جاءت لاستقباله.

وهذا الموقف أثر فى كولى كثيرا حتى إنه عبر لهادى المغربى عن امتنانه الشديد لها ولولدها منصور.

وأصبحت هذه الصداقة الشخصية بين كولى ومنصور أحد أسباب دعم موقف مصر فى لجنة المعونات بالكونجرس الأمريكى منذ ذلك التاريخ.

منصور فى واشنطن

وعلى نفس سياسة توفير مصادر تمويل لخطط الحكومة الطموح فى أواخر الخمسينيات كانت تتحرك كل الأجهزة وكان د. عبد المنعم القيسونى وزير المالية فى ذلك الوقت يحاول فتح قنوات اتصال مع البنك الدولى.

ولما كان لمنصور علاقات تجارية وعلاقات صداقة معروفة مع العديد من الشخصيات الأمريكية المهمة، وقبل إحدى زيارات العمل التى كان ذاهبا فيها إلى الولايات المتحدة اتصل به د. القيسونى ودعاه إلى مكتبه.

وبالفعل ذهب منصور وهناك كلفه د. عبد المنعم القيسونى أن يحمل رسالة إلى رئيس البنك الدولى على أن يذهب بها برفقة السفير المصرى فى واشنطن.

وبالفعل سافر منصور إلى أمريكا واتجه إلى السفارة المصرية فى واشنطن والسفير المصرى هناك د. مصطفى كامل.

وذهب منصور والسفير إلى رئيس البنك الدولى وأعطوه الرسالة وفتحها وقرأها ولم يكن منصور يعرف محتوى الرسالة التى كانت تدعو رئيس البنك

لزيارة مصر وبعد أن فرغ رئيس البنك من قراءة الرسالة، نظر إلى منصور قائلا:

د. قيسونى صديق عزيز ورجل محترم ولكن لماذا يريد أن أزور مصر وقد تحولتم إلى شيوعيين بدون إعلان.

كالعادة كان منصور يتحمل أية أزمات أو مواقف صعبة إلا حينما يخص الموقف مصر فقد كان يثور ويحتد إلى أقصى مدى ولكنه أدرك منذ البداية أنه فى مهمة دبلوماسية من الدرجة الأولى.

وبلهجة وأسلوب دبلوماسى لا يخلو من الحزم رد عليه منصور قائلا: «ربما يكون كلامك صحيحا لكن قل لى هل تريدها شيوعية بإعلان؟! إن كنت تريدها كذلك فليكن .. وبصراحة مادام أن هذا هو موقف المؤسسات الدولية ومادمتم ستتركون مصر بدون مساعدات فاطمئن لأنه سيكون بإعلان عما قريب.

واستطرد منصور قائلا: « نحن شعب لا يزال فى مرحلة النمو الأولى ويحتاج الكثير من التنمية ويعانى من نسبة أمية ونسبة فقر غير قليلة وبدون مساندات من الجهات الدولية فلك أن تتوقع أى شىء حتى دون إرادتنا أو تخطيطنا، لأن المواطن حين يجوع لن تشكل له الشيوعية أو الرأسمالية أو أية أيديولوجية أخرى أى معنى من أى نوع فهو لن يعرف سوى أنه جوعان وسيقبل أى فكر يملأ بطنه!».

واستمع رئيس البنك الدولى بانتباه شديد لكلمات منصور وصمت لحظات بعدها تكلم وقال: «بالفعل لديك حق وكلامك معقول ومقنع، لكن أنتم لستم فى حاجة للبنك الدولى ولا لأموال البنك الدولى» فقال منصور: كيف؟!! قال

رئيس البنك الدولى: «أنتم لديكم علاقات عربية قوية وعبد الناصر له ثقل كبير فى العالم العربى.. والعرب لديهم فلوس معقولة فى بنوك أوروبا وأمريكا وإذا استطعتم توظيف هذا الوزن السياسى اقتصاديا فسيوفر ذلك لكم موارد مالية ضخمة».

واستطرد قائلا:

«على أى حال أبلغ د. قيسونى بالعمل فى هذا الاتجاه.. وأبلغه تحياتى وبأنى سأفكر بشأن ترتيب زيارة لمصر».

الباب الرابع

من التأميم إلى الحراسة

الفصل
الأول

..عصر التأميم

استطاع منصور عبر خبرته الاقتصادية وكما يظهر من مضابط مجلس الأمة فى ذلك الوقت أن يكون من بين الأعضاء المهمين خاصة فيما يتعلق بالأمور المالية والاقتصادية.

وهو ما يتضح لنا من مناقشاته فى مجلس الأمة ومن طبيعة المهام التى كلفته بها الحكومة للقيام بها على المستوى الدولى.. خاصة مع علاقاته الاقتصادية الدولية المتشعبة.

وقد أثمرت هذه الفترة عن تقوية علاقات منصور برجال الثورة خاصة أصدقائه المقربين حسن إبراهيم وكمال الدين حسين، عبد اللطيف بغدادى حيث انضم إلى أصدقائه أنور السادات واقترب جدا من جمال عبد الناصر.

الجهد والدأب

وبحكم كونه عنصرا بارزا فى مجلس النواب واقترابه من دوائر صنع القرار.. ونجاحه فى الوقت نفسه فى إدارة شئون شركته فقد استطاع منصور عبر سنوات من تاريخ خروجه من الميرى وحتى عام ١٩٦١ أن يبنى نفسه ويكون ثروته الأولى التى كان من أهم عناصرها شركة لطفى منصور وأولاده لتجارة الأقطان «المصدر الثانى للأقطان فى مصر» ومحلج ضخم فى طوخ ومحلج آخر بالمنصورة يديره أخوه مصطفى، وكذلك عزبة تصل مساحتها إلى ١٥٠ فدانا فى كفر الدوار، و٦٥ فدانا من المبانى فى السيوف ومساهمات مالية ضخمة فى عدد كبير من الشركات المصرية، منها الشركة المالية والصناعية وشركة كيما بأسوان وشركة كتان الشرقية، والعديد من الشركات الأخرى التى كانت مطروحة فى البورصة فى ذلك الوقت ذلك بخلاف أرصدة مالية كبيرة بالبنوك.

وبالإضافة إلى هذا كانت هناك فيلا وعمارتان بأرقى أحياء الإسكندرية وحوالى ٣٥٠ فدانا فى صعيد مصر ميراث زوجته نازلى هانم من أسرتها.. هذه الثروة التى كونها منصور عبر جهد ودأب عبر أكثر من عشرين عاما من الجهد والعمل المتواصل حتى عام ١٩٦١ كان لها ما ينتظرها.. وكان المصير المنتظر صعبا ومرا وهو ما نصل إليه الآن.

مع تزايد المد الثورى فى أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات كان الجميع ينتظر حدثا وكانت ملامح هذا الحدث تبدو فى الأفق وبالطبع لم يكن خافيا على رجل فى وضع منصور السياسى والاقتصادى مقدمات هذا الحدث.. كان لديه الوعى التاريخى والخبرة المعاصرة ثم كانت لديه الرؤية الأبعد.

دأب وتأميم!!

وتفصيل ذلك أن النظام لم يجد بدا من اللجوء إلى التأميم، الذى توالى إصدار تشريعاته منذ ١٩٦١ وحتى ١٩٦٣، فى محاولة من النظام لتصفية مراكز الرأسمالية المصرية الكبيرة واستكمال بناء القطاع العام الذى أصبح يسيطر على أكثر من ٨٠٪ من جملة الاستثمارات بعد التأميم.

وجاء قانون الإصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ليهبط بالحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة، وأعطى للدولة الحق فى مصادرة ما يزيد على هذا الحد مقابل تعويضات فى شكل سندات أسمية بفائدة قدرها ٤٪ تسدد فى غضون خمس عشرة سنة.

لم تكن سياسة التأميم مستهدفة منذ البداية، ولم يكن التأميم اختيارا أيديولوجيا فلم يكن للثورة منذ قيامها أيديولوجية محكمة مسبقة.

الأكثر من هذا أن قادة الثورة انتهزوا كل فرصة ليؤكدوا عدم تبنيهم أو

اتباعهم أية عقيدة جاهزة، وكثيرا ما نظروا لأنفسهم على أنهم دعاة التجربة والخطأ.

إن سياسة التأميم سياسة فرضتها ظروف المجتمع المصرى، خاصة إذا ما نظرنا إلى أنه عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٠ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى الذى كان يمثل أكثر من ٩٥٪ من الإنتاج الزراعى، ٩٠٪ من الإنتاج الصناعى وقطاع التشييد بأكمله، والاتجاه إلى هذه السياسة وفر مناخا أفضل من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها القطاع الخاص.

الأكثر من هذا أنه كان يعرف أن التأميم قادم، وبالرغم من ذلك فقد أقدم منصور على الدخول فى صفقة شراء محلج قطن، وهو ما استفز صادق عمار مدير بنك الإسكندرية، وصديق منصور الحميم جدا حتى إنه ذهب وزوجته لزيارة نازلى «هانم» بعد أن يئس من قدرته على إقناع منصور، وذلك لإقناع الزوجة بالتدخل ليعدل منصور عن شراء محلج جديد.

وبرغم كل محاولات جميع أصدقاء منصور لإثنائه عن الشراء فى ذلك الوقت غير أن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل وكان رده من جملتين قالهما فى هدوء شديد وثقة بالغة: «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا»، وعن هذا قال لزوجته فى الوقت نفسه: «يعنى عجلة الإنتاج تقف فى انتظار مصيبة».

لم يكن هذا منطقا يناسب شخصية منصور برغم جدية ما أثير حول اقتراب صدور قرارات التأميم خاصة عقب مكالمة تليفونية من صديقه حسن إبراهيم المقرب من مراكز صنع القرار.. تلك المكالمة التى لم تسفر عن نتيجة مرضية، فما كان من حسن إبراهيم إلا أن قال له فى نهاية المكالمة: «أنا جاى علشان أزورك».

وبالفعل جاء حسن إبراهيم وزوجته واستقبله منصور فى منزله وجلس الأصدقاء وحينها طلب حسن من منصور أن يفتح الراديو فقد كان هناك بركان يعلن عن انفجاره عبر الأثير، لقد أذيعت قرارات التأميم وهنا قال له حسن:

ـ لقد فضلت أن تسمع هذه الأخبار وأنا بجوارك.

وبهدوء شديد شكره منصور على مشاعره وأضاف:

ـ مادام عقلى موجودا فكل شىء يمكن تعويضه .. صحيح أخذوا أموالى ولكنهم لم ولن يأخذوا عقلى بعد.

ومادام عقلى موجودا وسليما فسوف أعوض المال.. وعلى هذا النحو وجد منصور نفسه أمام الدأب والجهد ووجد نفسه أمام ضريبة التأميم وفى الوقت نفسه أمام الوعى الذاتى والشجاعة الفائقة .. انه الدأب والتأميم

لا بأس، فمادام يملك هذا العقل، فإنه يملك كل شىء، انه يملك ما هو قادر أن يعيد إليه كل شىء بما فيه الأموال التى ذهبت.

وعلى هذا النحو، وبمقتضى القرار الذى أعلنته الإذاعة تمت مصادرة شركة لطفى منصور للأقطان والمحلجين ومساهمات أغلب الشركات.

والواقع أن قرارات التأميم كانت ضربة قاصمة لأكثر من ثلثى ثروة منصور، وبناء على هذه القرارات تم تأميم كل شركات الأقطان وكان عددها يقرب من خمسين شركة، وتم دمجها ليصبح العدد سبع شركات فقد انضمت شركة لطفى منصور وأولاده لتجارة الأقطان لست شركات، أخرى لتصبح تحت اسم شركة بورسعيد لتجارة الأقطان .. وعين منصور مديرا لها.

غياب العضوية!!

على أن الأمر لم يتوقف عند التأميم فقط، فقد كانت الأحداث تتوالى عليه فى ذلك الوقت.. والمفاجآت تأتى دون تمهيد.. كان الزمن زمن الأحداث المتوالية، فبموجب قرارات التأميم خرج منصور من مجلس الأمة حيث صدرت قرارات تحرم من طالتهم قرارات التأميم من عضوية المجالس النيابية والشعبية فى ذلك الوقت.

والحاصل أن منصور فقد الثروة وأيضا فقد مقعده النيابى فى ضربة واحدة، وتحول من رجل أعمال ناجح إلى مدير حكومى مرة أخرى.

فكما خرج من الميرى بضربة ملكية ووزارية قاسية.. كذلك دخل إليه مرة أخرى بضربة ثورية أشد قسوة. غير أن الأمر لم ينته بعد، فقد كان القدر يدخر له مفاجآت أخرى كثيرة أشد قسوة.. لكنها، أمام منصور تتحول إلى تجربة جديدة تضاف إلى تجاربه الواعية الكثيرة.. وهو ما يبدأ معه فصل جديد.

الفصل الثانى

تحت الحراسة

الستينيات لها مكانة خاصة فى المرحلة الثورية فقد شكلت بداية الستينيات التاريخ الفعلى لعهد الانشقاق الثورى.. صحيح أن الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مصر قد ظهرت عقب الثورة بشهور قليلة.. غير أنها كلها كانت فى حدود اختلاف وجهات النظر.. ولم تصل إلى مرحلة الانشقاق الفعلى لأن الأطراف جميعها كانت حريصة على التوافق لإنجاح الثورة.. لكن ومع بداية الستينيات اختلفت الأمور كثيرا؛ وبدأت مرحلة جديدة، وكان للاختلاف أسبابه الكثيرة فى ملابسات هذه المرحلة.

مرحلة جديدة

السبب الأول فى الخلاف الذى وقع حول طريقة تعامل رجال الثورة مع حركة الانفصال فى القطر الشمالى «سوريا»، وما أعقبه من انهيار الوحدة المصرية ـ السورية.

السبب الثانى ـ كان الخلاف حول حرب اليمن وجدوى النزعة العربية المسلحة.

والسبب الثالث ـ الخلاف حول مجموعة السياسات الاقتصادية الداخلية ومنها قرارات التأميم.

إنها الخلافات التى أفرزت ظرفا جديدا وواقعا مغايرا حقا.

فكما أفرزت المرحلة خلافات، كذلك أفرزت اتجاهات عدة..

هذه الخلافات أفرزت ثلاثة اتجاهات انقسم حولها رجال الثورة ليكونوا ثلاث مجموعات:

ـ المجموعة الأولى هى عبد الحكيم عامر وأتباعه، وهذه كانت بالطبع تمثل مراكز القوى الفعلية المسيطرة على وزارة الحربية ووزارة الداخلية وجميع مراكز صنع القرار.

ـ وهناك مجموعة كمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى وحسن إبراهيم، وكانت هذه المجموعة تقف ضد توجهات المجموعة الأولى خاصة فيما يتعلق بطريقة التعامل مع حادث انفصال سوريا عن مصر، وفيما يتعلق بتوجهات مصر العربية والاتجاه إلى «عسكرة» هذه التوجهات.

ـ ثم كانت هناك مجموعة تتخذ موقفا وسطا تحرص من خلاله على لم شتات أعضاء مجلس قيادة الثورة والتوفيق بينهم، وكان يمثل هذه المجموعة خالد محيى الدين والسادات.

وبالرغم من اختلاف منطق كل منها فى التعامل مع هذه التوجهات المختلفة.. كان من الطبيعى أن تمتد هذه الانشقاقات وتصل بفروعها إلى كل أجهزة الدولة وشرائحها الاجتماعية وقنواتها السياسية، حتى إنه أطلق فى ذلك الوقت على مجموعة حسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى ـ اصطلاح «حكومة الظل» على غرار النظام المعمول به فى تسمية مجموعة الحزب المعارض فى مجلس العموم البريطانى.

ملابسات

وإذا كانت هذه هى «حكومة الظل» فقد كانت الحكومة الفعلية فى ذلك الوقت تقع فى يد المجموعة الأولى ـ مجموعة عبد الحكيم عامر ـ والتى كانت تحسب تصرفاتها على أنها تصرفات جمال عبد الناصر شخصيا.

ونتيجة لظروف ما بعد الانفصال المصرى السورى، وظهور حجم الورطة الحقيقى فى مستنقع اليمن، فقد ازدادات حدة التعامل الحكومى بمفهوم «العسكرة» فى الخارج والذى قابله المفهوم البوليسى فى الداخل.. وكان فرض الحراسات إحدى أدواتها الضاربة فى تنفيذ هذه السياسة.

والجدير بالذكر هنا أن حسن إبراهيم من الأصدقاء المقربين جدا لمنصور الذى واصل عمله كمدير لشركة بورسعيد للأقطان وكان حسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى يزورون منصور كثيرا فى الصيف حيث كانت كابينة حسن إبراهيم فى المنتزه بجوار كابينة منصور.. كانت السهرات يومية بحكم الصداقة .. وكانت اللقاءات متعددة للصيد والنزهة والسمر.

صداقة.. لا سياسة

وبعد انتهاء هذا الصيف فى منتصف الستينيات. وصلت إلى منصور تحذيرات تنصحه بالابتعاد عن حسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى.

ولكن منصور لم يكن من ذلك النوع الذى يترك صديقه وقت شدته أو يتنكر له بزوال منصبه أو غضب أصحاب السلطة والنفوذ عليه.

وبالرغم من أن الناصح لمنصور كان يحدثة بلغة أن هذه النصيحة من أعلى سلطة فى الدولة، فإن منصور رفض النصيحة لأن علاقته بمجموعة حسن إبراهيم هى صداقة ولا دخل لها بالسياسة أو حكومة الظل أو غيرها.. ومن ثم فإنه ـ أى منصور ـ يرى أنها نصيحة ليست فى محلها.

كانت الصداقة لديه غير السياسة، وكان منطق الصداقة النبيل أكبر من معنى السياسة المتغير.

إنها الصداقة لا السياسة التى تمثل شخصية الرجل وهى الشخصية التى لم تتغير ـ كما رأينا ـ مع الأحداث ومع الملابسات الكبرى فى هذا الزمن المضطرب.

ووقعت الواقعة.. وطبقت الحراسة كإجراء بين عامى ١٩٦١ - ١٩٦٦ على ٤٠٠ أسرة أجنبية ومصرية، وقد سلم للإصلاح الزراعى من الأراضى التى تم تناولها للحراسة نحو مائة ألف فدان وزهاء ٧٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية و١٠٠٠ منشأة، وفى سنة ١٩٦٤ تقرر وبعد ذلك ايلولة تلك الأموال إلى الدولة مقابل تعويض بحد أقصى قدره ١٥ ألف جنيه.

وقد صفيت الحراسات نهائيا سنة ١٩٧٧ وأفرج عن أموال من أخضعوا للحراسة بالتبعية ورد إلى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠ فدان لم يكن قد تم التصرف فيها بعد.

ومع قدوم الصيف التالى لم يكن منصور ليغير من معاملته مع أصدقائه. بل إنه على العكس من ذلك - زاد من ارتباطه بحسن إبراهيم ورفاقه، وما أن انتهى الصيف ورحل الأصدقاء فى سبتمبر من هذا الصيف حتى تم فرض الحراسة على لطفى منصور بعدها بشهر واحد.

فإذا كان التأميم قد التهم ثلثى الثروة، فقد فرضت الحراسة الآن على الجزء الباقى منها خاصة الأراضى فى كفر الدوار والسيوف والعمارتين والڤيلا.

الحراسة.. لماذا؟

وتأكد منصور من أن الناصح لم يكن يقصد به إلا خيرا.. وكان هذا الناصح هو الليثى عبد الناصر الصديق الحميم لمنصور ورئيس الاتحاد الاشتراكى فى الإسكندرية فى ذلك الوقت. وكان الليثى متأكدا من حدوث ذلك. وبرغم أن سبب فرض الحراسة عليه كان قد سبق وأنذر بشأنه، إلا أنه لم يكن مصدقا.. لذلك طلب منصور من خالد محيى الدين وكان صديقا

حميما له، أن يعرف لماذا تم فرض الحراسة عليه، ووعده خالد محيى الدين بالبحث فى الأمر، وبعد عدة أيام جاء خالد إلى منصور قال له بالحرف الواحد مفسرا الموقف ومضيفا إليه ومضيئا عليه: «لقد كنت متأكدا بنسبة ٥٠٪ بأن علاقتك بحسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى هى السبب فى فرض الحراسة.. لكن الآن أضاف خالد محيى الدين ـ أنا متأكد بنسبة ١٠٠٪ ، وسأله منصور عن سبب التأكد، فقال خالد: لقد سألت رئيس الوزراء على صبرى عن سبب فرض الحراسة عليك، قال: إنه لا يعرف، وسألت سامى شرف فقال: إنه لا يعرف السبب، ولكنه يعرف أن قرار فرض الحراسة على منصور جاء من أعلى.. وهذا ما يؤكد السبب الحقيقى فى فرض الحراسة.

رغم هذا لم يتغير شىء فى الرجل، فمن التأميم إلى الحراسة.. ومن رجل أعمال ناجح إلى موظف حكومى بدرجة مدير لشركة بورسعيد للأقطان.. ومنها إلى رجل مُصادر مغضوب عليه وموضوع تحت الحراسة هو وأفراد أسرته.. ورغم كل ذلك ظل منصور صامدا قويا ولم يتزعزع.. ولم يتراجع.

وكانت له كلمة شهيرة يعرفها كل من عرف الرجل فى هذا الوقت لكثرة ترددها منه: إن ما أخذ ظلما لابد أن يعود عدلا.. وأن المال الحلال حتما يعود لصاحبه مهما طال الوقت.

كانت قوة إيمانه وعلاقته بربه هى مصدر قوته برغم صعوبة الظرف وشدة الموقف.. لقد وجد نفسه ـ فجأة فى مناخ مغاير وعالم مضطرب لم يكن ليتصور أنه يعيش فيه برغم إيمانه الكبير.

فجأة وجد منصور نفسه فى المنزل مقيد الحركة.. يشعر بأن هناك من يعد أنفاسه وحركاته وسكناته هو وأفراد أسرته.

وعليه أن يعيش بـ ٧٠ جنيها تصرفها له الحراسة شهريا وفى المقابل لديه ثلاثة أبناء:

- إسماعيل

- يـوسف

- ومحمـد

وجميعهم يتعلمون فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم لديه عمال فى منزله ومعه طفلان: راوية وياسين.

وبعد ذلك كان يجب أن يغطى كل تلك الأعباء بالسبعين جنيها!!

الفصل
الثالث

رجل بكى مرتين

محنة مصر ومنصور

كانت محنة شديدة.. وكان لدى منصور فى منزله بعض المال من الجنيهات الذهبية وبعض المصوغات الذهبية.. وبرغم ظروف التأميم ثم المصادرة فإن منصور كان حريصا على ألا يتغير شىء فى منزله أو حياته، فالسيارات التى يركبها كما هى وسائقيها والعاملون فى المنزل ونفس مدارس الأولاد ونفس المعيشة، الأكثر من ذلك أنه كان يغالى أحيانا فى تلبية بعض طلبات الأولاد وذلك حتى لا يشعرهم بالظروف التى يمرون بها فقد كان مؤمنا بأن العبء عليه أن يتحمله وحده.

ومع طول الوقت بدأت النقود المخزونة تنفد ولجأوا إلى المصوغات الذهبية .. ولكنها هى الأخرى ما لبثت أن قاربت سريعا على الفناء.. وبدأ منصور يشعر بالقلق.

كانت مصر فى ذلك الوقت تمر بظروف عصيبة جدا .. فقد أدت حملة السياسات والصراعات الداخلية إلى جانب عسكرة السياسة الخارجية المصرية خاصة الدائرة العربية إلى مواجهات عسكرية، ثم فى مرحلة تالية نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧.. وهو اليوم نفسه الذى بكى فيه منصور للمرة الثانية فى حياته بكاء مريرا.. لقد كان البكاء يتخذ معنى وطنى أكثر منه معنى شخصى.

كان لطفى منصور رجلا صارما فى عمله حازما فى بيته حنونا على أسرته بارا بعائلته إلى حد بعيد.. ووسط هذا التناقض الظاهرى فى الخصائل كان من الطبيعى أن نجد أنفسنا أمام عين قوية فى الحق ذات بأس فى الشدائد لذا لم يكن سهلا أن نعرف متى بكت تلك العين التى لم يثبت لنا أنها دمعت سوى فى حبين:

الحب الأول: حب الأخوة وذلك حين استشهد أخوه الأصغر حسن وكان طيارا بالقوات الجوية، فقد كان لحسن محبة خاصة لدى منصور وكان أكثر الأخوة ترددا عليه وارتباطا به، وكان منصور بمثابة الأب قبل أن يكون أخا أكبر، وكان من نصائحه المتكررة لأخيه حسن أنه لابد أن يجدد حياته وفكره بمعلومات جديدة باستمرار وذلك بمزيد من القراءة والاطلاع وبدون ذلك لن يتحقق النجاح.

وكان من عادة لطفى منصور وبحكم كونه كثير الترحال ألا يتصل تليفونيا إلا بعد مرور يومين أو ثلاثة وحين وقعت الحادثة التى توفى فيها حسن كان منصور قد سافر قبلها بيوم واحد ولكنه فى اليوم التالى وهو اليوم نفسه الذى وقعت فيه الحادثة اتصل تليفونيا ببيت عمه ورد عليه عمه الذى حاول أن يخفى عنه الخبر لكن إحساس المؤمن لم يخنه، فقد طلب من عمه أن يتحدث إلى حسن وهنا قال له عمه بأسى شديد بصراحة «البقية فى حياتك».

وانقطع الصوت على الناحية الأخرى تماما وعاد منصور من الخارج يحمل حزنا لا تطيقه الجبال وبكى وبكى...

وكانت تلك هى المرة الأولى التى يشاهد فيها الأهل كل هذا القدر من الدمع والحزن الشديدين ولولا تماسك والدة منصور واتزانها النفسى لما استطاع عبور هذه الأزمة، فبرغم ألم قلب الأم الذى يعتصر نفسها فإنها وقفت بحزم أمام نهر الدموع الفياض من عيون لطفى منصور قائلة له:

- توقف.. أين إيمانك بالله إن حسن كان وديعة استأمننا الله عليها ثم استردها، فكيف نعترض على إرادة الله تمسك بإيمانك.

وبهذا الحزم المشوب بحنان الأمومة سيطر لطفى منصور على نهر الدموع الذى توقف لسنوات طويلة حتى أجبره الحب الثانى على التدفق.

الحب الثانى: صحيح أن نهر الدمع قد توقف لأمد طويل لكن ظلت ينابيعه متقدة بفعل حبه لبلده وحرصه عليها برغم كل ما لاقاه من معاناة أو شقاء من نزع ملكية أرضه أو تأميم شركته أو فرض الحراسة عليه.

لقد بدا فى الظاهر أن نهر الدمع قد توقف حقا، غير أن الحقيقة أن نهر الحب الذى كان كامنا فى شرايين الوفاء والإحساس المرهف عاد ثانية ـ فجأة ـ أمام الهزيمة التى منيت بها مصر على غير انتظار..

كانت الهزيمة المفاجئة الموجعة حقا.

ففى مساء ٥ يونيو ١٩٦٧ وبعد أن تيقن منصور من الحقيقة المرة بان جيش مصر قد هزم ورأى وسمع إذاعات العالم وهى تؤكد الخبر، عاد بركان الدمع إلى الانفجار من جديد.. وهنا بكى لطفى منصور للمرة الثانية وربما الأخيرة فى حياته.

ففى صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ كانت الإذاعة المصرية تبث أخبارا عن بداية الحرب وتؤكد أن موقفنا جيد، وعن إسقاطنا لطائرات العدو هنا وهناك، كان لطفى منصور بمنزله فى مرحلة فرض الحراسة عليه ولم يكن بجانبه سوى زوجته وأولاده الصغار راوية وياسين.

وقد بدا منصور من أول الأمر متشككا لهاجس داخلى لم يكن يعرف مصدره.. ربما يرجع إلى رؤيته السياسية التى عبر عنها أكثر من مرة لكثير من أصدقائه بأن هناك محاولات لجر مصر إلى كارثة عسكرية هى غير مستعدة لها.. وربما هى بصيرة المؤمن التى لا تكذب على صاحبها أبدا.

وأمام حالة عدم الاطمئنان لما تبثه الإذاعة المصرية بدأت أصابع لطفى

منصـور تبـحث عـن الحـقيـقـة عـبـر مـؤشـر الراديو، ليتحـول الشك إلى يقـين وليصبح الخوف فجيعة ويتحول القلق إلى طامة كبرى.

فالفجيعة ليست فى أخ كما كان فى المرة الأولى ولكن فى وطن، أو إن شئت فقل: فى «حلم الوطن».

ولم يجد منصور أمامه متنفسا لحزنه سوى الدمع وجرى الدمع، أو قل انفجر الدمع أكثر من قبل، إنه دمع الحزن على الوطن.. والحزن على أبناء الوطن.

الفصل
الرابع

الطريق إلى السودان

قبل الثورة المهدية فى السودان كانت الحكومة المصرية تشجع زراعة القطن فى السودان على نطاق واسع وبالطرق المختلفة، وكانت تقدم التقاوى مجانا للزراع وتقبل القطن فى بعض الأحيان بدلا من الضرائب المطلوبة، ولكن الاهتمام بالقطن وزراعته على نطاق أوسع جاء بعد موقعة أم درمان مباشرة حيث بدأ إدخال أصناف من الخارج خاصة من مصر وأخذت زراعة القطن بعدها فى الانتشار على نطاق واسع، حتى إن المساحة المزروعة قد ارتفعت من ٢٤ ألف فدان عام ١٩٠٥ إلى ٥٧٥ ألف فدان فى موسم عام ١٩٥٦.

وأمام هذا التوسع أصبح القطن هو عماد الاقتصاد السودانى خاصة أن القطن يزرع فى السودان لغرض التصدير إلى الخارج ولا يستهلك من محصوله محليا إلا قدر ضئيل للغاية، ومن الأصناف الرديئة، ومن ثم فإن القطن يمثل موردا لخزينة الحكومة السودانية من جهة ولندرة الأفراد من جهة أخرى، ومن ثم كان المركز المالى للسودان مرتبطا بالقطن وبتذبذب أسعاره بين الارتفاع والانخفاض ونتيجة لظروف الحرب وما اتبعها من استمرار المناوشات العسكرية، وظروف الشد والجذب فى المنطقة، فقد تأثرت معظم الاقتصاديات غير البترولية، وكان الاقتصاد السودانى من أكثرها تعرضا لهذه التأثيرات خاصة مع حالة الكساد التى أصابت القطن السودانى أحد المصادر الرئيسية للدخل برغم أنه من الأقطان الجيدة طويلة التيلة.

هذا الوضع أقلق الحكومة السودانية جدا وبدأ رئيس وزراء السودان فى البحث عن مسوق جيد له خبرة فى مجال تسويق القطن.

وكان للسيد محجوب علاقته القديمة بلطفى منصور منذ كان منصور عضوا فى مجلس الأمة ومديرا لشركة بورسعيد للأقطان، وكان يعلم بخبرة الرجل الواسعة فى هذا المجال وبعلاقاته الدولية المتشعبة التى يمكن أن تخلق

سوقا جيدة للقطن السودانى، وبالفعل تحدث السيد محجوب رئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت مع منصور وطلب منه أن يأتى للسودان ويعمل مستشارا اقتصاديا للحكومة السودانية.

وأبدى منصور موافقة على أن يتحدث السيد محجوب مع المسئولين فى مصر لأنه - أى منصور - تحت الحراسة ولا يستطيع السفر دون إذن.

وكانت العلاقات بين مصر والسودان علاقات قوية جدا، خاصة بعد الموقف السودانى الداعم لمصر عقب هزيمة ١٩٦٧ واستضافة السودان لمؤتمر الخرطوم الذى اتخذت فيه القرارات العربية المشهورة باللاءات الثلاثة.

فقد اكتسبت العلاقات المصرية - السودانية صلابة، كانت قد فقدتها قبل ١٩٦٧ حين قرر السودان ألا يقف موقفا متفرجا من النكسة.

فقد أعلن محمد أحمد محجوب ومن داخل الجمعية التأسيسية أن السودان فى حرب ضد إسرائيل، وأنه يمثل عمقا استراتيجيا لمصر، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، إذ قاد الرئيس الأزهرى والمحجوب عملا دبلوماسيا رائدا فى المنطقة حيث تبنى السودان - كما ذكرنا - انعقاد مؤتمر للقادة والرؤساء العرب ليناقش ويقيم ويواجه.

وبالفعل انعقد المؤتمر بالخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ وهو ما عرف فيما بعد بمؤتمر اللاءات الثلاثة والذى تمخضت قراراته عن ترتيب البيت العربى فقد تم من ناحية رأب الصدع بين جمال عبد الناصر وفيصل بن عبد العزيز - كما تمت من ناحية أخرى إزالة آثار العدوان بالدعم الكبير الذى قدمته الدول العربية المقتدرة لمواجهة العدوان.

ولم يكن موقف الشعب السودانى من شعب وقيادة مصر بأقل من موقف

قيادته بل انه تجاوزها كثيرا فقد كان للترحيب الحار بالرئيس جمال عبد الناصر دور إيجابى فى رفع معنوياته ولقد تردد أن عبد الناصر ظل يقول جئت للخرطوم وأنا جثة هامدة وخرجت منها قويا مرفوع الرأس مليئا بالأمل.

وما هى إلا أيام حتى أرسل شعراوى جمعة وزير الداخلية فى طلب منصور وبالفعل ذهب منصور للقائه، وفى بداية اللقاء أخذ شعراوى جمعة يتحدث عن الوطنية والبلد وبعض الشعارات والمداخل والمخارج المعتادة فى مثل هذه الموضوعات.. فما كان من منصور إلا أن قال له: «ياريت نجيب من الآخر» فقال شعراوى جمعة بسرعة:

ـ الموضوع بصراحة أن السيد محجوب تحدث إلى الرئيس «يقصد الرئيس جمال عبد الناصر» والرئيس قال له موافق لكن احنا عايزينك ترسل له تلغراف تقول له فيه: إنك لن تستطيع العمل بالسودان لأسباب عائلية أو شخصية وهذا للصالح العام، ولصالح البلد أيضا..

فقال منصور على الفور: «أنا لن أكتب شيئا ولن أرسل شيئا.. وإذا كنتوا عايزين تكتبوا أكتبوه وأرسلوه وأنا سأوقع عليه».

وعاد منصور من لقائه مع شعراوى جمعة مهموما حزينا وظل طوال الطريق من القاهرة للإسكندرية يفكر فيما يحدث خاصة مع اقتراب نفاد المال كيف سيواجه الالتزامات المطلوبة منه بسبعين جنيها فقط لا غير.

يقول خالد محيى الدين هنا: إنه تدخل لدى الرئيس عبد الناصر ونجح فى إصدار قرار بالسماح له بالسفر للسودان للعمل فى مجال القطن برغم فرض الحراسة عليه.

وكان هذا فيما يبدو للصداقة التى تربط بين خالد محيى الدين ومنصور.

وما أن دخل منصور إلى منزله بالإسكندرية حتى قالت له زوجته:

حمدى عاشور اتصل وعايزك تجهز نفسك عشان تسافر السودان وكان حمدى عاشور فى ذلك الوقت محافظ الإسكندرية.

وما أن سمع منصور هذا الكلام حتى قال: سودان إيه وسفر إيه اللى حمدى بيقول عليه.. ورفض منصور أن يذهب إليه أو حتى يتحدث إليه تليفونيا، فما كان من زوجة منصور إلا أن قالت له سوف أطلبه وأتحدث إليه لنعرف إيه الحكاية.

وتحدث منصور إلى حمدى عاشور الذى أخبره بأنه يعرف ما حدث عند شعراوى جمعة، وأن التلغراف وصل السيد محجوب الذى اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر وقال له ما معناه إن هذا الرجل خبير وأنتم لا تستفيدون منه ونحن فى حاجة إلى خبرته فما المانع فى ذلك؟!

وأن الرئيس - عبد الناصر - بمجرد أن أنهى المكالمة أعطى تعليماته بسفر - منصور - فورا..

وأخبره حمدى عاشور أيضا بأن مندوبا سوف يحضر إليه ليأخذ جواز سفره لينهى له كل الإجراءات المطلوبة وأن عليه أن يجهز نفسه للسفر غدا أو بعد غد على الأكثر.. وبدأت مرحلة أخرى جديدة.

الفصل
الخامس

أيام فى السودان

وبمجرد أن وطأت قدماه أرض السودان شعر منصور للوهلة الأولى ولأول مرة منذ التأميم ثم المصادرة بشىء من الحرية. ولكن ما شعر به لم يكن هو الحرية الكاملة ولكن شىء منها.. فلم يكن منصور ليشعر بحريته الكاملة وهو خارج بلده التى لم يهرب منها يوما كما فعل الكثيرون، ولم يكن ليستمتع بنسماتها وهو بعيد عن زوجته وأولاده وأهله وأقاربه الذين كانوا يشكلون محور أحلامه وطموحاته.

فقد كان منصور يحمل هم وطن مهزوم وأهل فى ظروف صعبة، وأولاد فى بلاد الغربة .. فقد كان أولاده إسماعيل ويوسف ومحمد فى أمريكا.. منهم من كان لا يزال يتلقى تعليمه ومنهم من أنهى تعليمه وبدأ يدخل معترك الحياة فى وقت فرضت فيه ظروف الحراسة عدم انتظامه فيما كان يرسل إليهم من أموال.. مع كل هذه الظروف لم يكن منصور يستطيع أن ينعم بحرية كاملة فقيود النفس أصعب والظروف أكبر والواقع أشد قسوة.

وما أن وصل السودان حتى صدر قرار من قبل رئيس الحكومة فى السودان بتعينه مستشارا اقتصاديا للحكومة وبراتب ضخم وزاد من ضخامة المبلغ ارتفاع قيمة الجنيه السودانى أمام الجنيه المصرى بسبب النكسات التى تعرض لها الاقتصاد المصرى عقب هزيمة ١٩٦٧.

وبدأ منصور يستقر ماليا ويرسل للأسرة فى القاهرة ما يعينها على أمور الحياة.. خاصة أنه لم يستطع أن يأخذهم معه لأن الأولاد كانوا فى المدرسة وقت سفره .. وحين أنهى الأولاد السنة الدراسية وقدمت الإجازة أرسل منصور يطلبهم للقدوم إليه فى السودان.

وبالفعل بدأت السيدة زوجته تجهز نفسها للسفر وطلبت الإذن من قبل إدارة الحراسات لأنها كانت موضوعة تحت الحراسة هى الأخرى.. وفى موعد إقلاع الطائرة ذهبت زوجته معها أولادها راوية وياسين إلى المطار وكان بصحبتهم مجموعة من الأهل والأقارب. وبينما الزوجة والأولاد فى الطائرة التى كانت على وشك الإقلاع حتى صعد على ظهر الطائرة أحد الضباط وسأل عن راوية منصور وياسين منصور وأخبر زوجة منصور أنها تستطيع السفر أما الأولاد فلا، حيث إنها لم تحصل لهما على إذن بالسفر.

ولكن زوجة منصور رفضت أن تسافر دون أولادها، وطار عقلها من المنطق الذى يتحدث به الضابط وبالفعل أقلعت الطائرة دون الزوجة والأولاد، ولحسن الحظ فقد كان مصطفى منصور أخو لطفى منصور لم يزل فى صالة المطار واستطاع أن يتدارك الموقف ويهدىء من روع الزوجة الثائرة التى أعلنت ثورتها ورفضها لما يحدث بشكل عنيف جدا.

ولكن ولحسن الحظ فقد كان الضابط الموجود حينئذ على خلق كبير استطاع أن يستوعب الأمر خاصة بعد أن أخبرهم أنه قريب ونسيب لهم فهو زوج بنت عم الدكتور المغربى زوج أخت نازلى هانم.

وهو ما أعطى الأمور طابعا أكثر هدوءا ووعدهم الضابط بإيجاد حل للموضوع على أن تذهب الزوجة والأولاد إلى البيت الآن، وأنه سيبحث فى الموضوع ويرد عليهم.

فى ذلك الوقت كان منصور وبصحبته صديقه وزير مالية السودان وعدد من أصدقائه السودانيين فى مطار الخرطوم ينتظرون استقبال أسرته.

وبالفعل قدمت الطائرة ولكن لم تكن عليها الأسرة، وكانت عليها حقائبهم ومتعلقاتهم، وسألوا قائد الطائرة عن الزوجة والأولاد فأخبروهم بما حدث.. ووصل الموضوع لرئيس الوزراء السودانى الذى اتصل تليفونيا بالرئيس جمال عبدالناصر وطلب تدخله فى الموضوع.

خرجت زوجة منصور وأولادها من المطار بصحبة أخو زوجها وذهبت إلى منزل أختها بالقاهرة وقضت ليلتها وفى الصباح الباكر وجدت أختها تقول لها:

إن شعراوى جمعة عاوزك على التليفون..

وتحدثت الزوجة إلى وزير الداخلية شعراوى جمعة الذى اعتذر لها عما حدث فى المطار الليلة الماضية وأوضح لها أن هذا حدث لأنها لم تأخذ إذن من الحراسة بسفر الأولاد وأخبرها بأنه سيرسل شخصا ليأخذ جوازات سفر الأولاد وينهى كل شىء لتسافر فورا.

وبالفعل انتهى الموقف بهذا الشكل وسافرت الزوجة والأولاد واستقبلهم منصور وأصدقاؤه السودانيون فى مطار الخرطوم.

نجاح فى الشمال.. ونجاح فى الجنوب

وما أن بدأ استقرار الأسرة فى الخرطوم حتى بدأت تنهال عليهم دعوات الغذاء والعشاء من الأصدقاء السودانيين وكان من بين هذه الدعوات دعوة السيد محجوب رئيس الوزراء الذى رحب بياسين الأبن الأصغر لمنصور حين رآه قائلا له: «أهلا باللى كان ها يعمل انقلاب فى مصر».. وكان يقصد ما حدث فى المطار.

وبفضل خبرته العريضة فى مجال القطن التى اكتسبها عبر ما يناهز الثلاثين عاما فى مجال القطن وما اكتسبه من علاقات دولية واسعة استطاع

منصور أن ينهض بتسويق محصول القطن السودانى وأن يكون له دور فعال فى العمل الاقتصادى السودانى.

وهو ما زاد من احترام الجميع له وتقديرهم لجهوده، وانعكس بالتالى فى الوضع العام الاجتماعى والمادى لمنصور فى السودان، وكانت رؤية منصور للقطن السودانى أنه يمكن أن يصبح عمادا قويا لنهضة الاقتصاد السودانى الذى يفتقر إلى مصادر جيدة للعملة الصعبة بصفة عامة.

خاصة أن السودان بلد يتعرض لمتغيرات مختلفة كثيرة تؤدى إلى عدم الاستقرار فى الزراعات العادية. وأيضا هو ليس بلدا بتروليا..

وحتى يكتسب منصور حرية حركة أكبر فى تعاملاته مع القطن السودانى اقترح على السيد محجوب أن ينفصل عن العمل الحكومى ويؤسس شركة فى السودان تتولى مهمة تسويق القطن السودانى فى الخارج بعيدا عن التعقيدات والروتين الحكومى الذى يحكم تصرفاته باعتباره يعمل لحساب الحكومة السودانية كمستشار اقتصادى لها.

ورحب السيد محجوب بالفكرة وشجع منصور على تنفيذها.. وبالفعل أسس منصور شركته الثانية لتجارة الأقطان وكان ذلك مع نهايات عام ١٩٦٩ وبالطبع فالشركة الجديدة كانت تمتلك كل مقومات النجاح من خبرة مديرها وصاحبها، والسيولة المالية التى تحققت لمنصور عبر عمله فى السودان والدعم السياسى من قبل الحكومة السودانية.

كل هذه العناصر جعلت الشركة الجديدة تولد كبيرة بطبيعة ظروفها وزاد ثقلها بسرعة فى السوق السودانية والأسواق الدولية.

إنها شخصية الرجل وقوة شكيمته وحنكته أيضا.

الباب الخامس

انطلاق العبقرية

الفصل الأول

من رفع الحراسة إلى التأميم

وبينما كانت شركة منصور السودانية تحقق النجاح تلو النجاح وتنتقل من إنجاز إلى إنجاز.. كان لا يزال تحت الحراسة رسميا فى بلده وحبه الأول.. مصر.

وكانت مصر فى ذلك الوقت عام ١٩٧٠ تمر بمرحلة مخاض صعبة يتزامن معها حدثا صعبا، هذا الحدث كان وفاة الزعيم جمال عبد الناصر الذى عرف منصور بخبر وفاته وهو فى جنيف.

الوفاء النادر

والغريب حقا أنه حين سمع خبر وفاته انتابه حزن شديد، فالرجل برغم التأميم والحراسة إلا أنه لم ينكر أنه كان يحب عبد الناصر وكان يحب فيه حبه ،وإيثاره لبلده، وأعرب للمحيطين حوله - فى ذلك الوقت - الذين استغربوا حزنه عليه أن عبد الناصر كان يريد الخير لبلده مهما تكن ملابسات الظروف التى انتهت به إلى هذا المصير المؤلم، ولكنها بطانة السوء التى أحاطت به.

فى هذه الفترة كان هناك الكثير من الأصوات حوله تذكره بما ناله هو بشكل شخصى من آلام عديدة من إجراءات الزعيم الراحل.

وكانت الكثير من الأصوات تلومه لهذا الموقف الغريب الذى دفع به للثناء على الرجل الذى سبب له الآلام بإجراءات الحراسة والتأميم.. كان هذا ما يمكن أن يطلق عليه الوفاء النادر فقد سمع كثيرا لكنه لم يستطع أن يصمت.. لم يملك غير أن يرد.

ورد منصور قائلا لكل من وجه إليه سهام النقد قائلا: نعم أنا أكره ما حدث من تأميم ومصادرات وحراسات ولكنى أحب الرجل ..!!

مبادرة يوسف

فى هذه الأيام لعبت الظروف دورا مهما فى حياة الرجل؛ ففى أحد أيام عام ١٩٧١ أرسل يوسف منصور الابن الثانى فى الترتيب للطفى منصور، وكان يعمل فى ذلك الوقت فى أحد مصانع الغزل والنسيج بأمريكا خطابا للرئيس السادات قال فيه: «إنه لا يرى سببا معقولا لفرض الحراسة على والده أو لاستمرار فرضها عليه حاليا.. لأنه - أى لطفى منصور - خدم البلد كثيرا منذ كان المسوق الثانى للقطن المصرى و منذ كان عضوا بمجلس الأمة ثم كان مديرا لشركة بورسعيد للأقطان، وأنه لم يثبت فى حقه ارتكاب أى أثم من أى نوع .. وفى نهاية خطابه طلب يوسف منصور - الابن - الرئيس السادات بالنظر فى الموضوع ورفع الحراسة عنه.

و بالفعل - بعد فترة - استقبل يوسف فى الولايات المتحدة الأمريكية خطابا موقعا من الرئيس السادات يخبره فيه بأنه مقتنع بما جاء فى خطابه بشأن والده لطفى منصور، ويبشره بأن الحراسة سترفع عن والده فى القريب العاجل..

ما أنبل الأب..وأنبل الابن..

وكما يقولون أول الغيث قطرة.. فلم تمض شهور حتى رفعت الحراسة عن لطفى منصور وأعقبه عودة أملاكه وأرضه وأمواله المصادرة إليه.. صحيح أنها لم تعد بالفعل بالحالة التى صودرت عليها ولكنها - على الأقل - عادت وفتحت مصر ذراعيها ثانية لابنها محمود لطفى منصور تطالبه بالعودة.. وكان من ضمن أملاك منصور التى عادت إليه ١٥٠ فدانا فى كفر الدوار و٥٠ فدانا من إجمالى ٦٥ فدانا فى السيوف بالإسكندرية و١٠٠ فدان كانت ملك الزوجة فى الصعيد وقطعة أرض فى أسوان وعمارة بالإسكندرية وجزء من أسهم بعض الشركات وأيضا الفيلا التى

كانت مؤجرة للقوات البحرية بالإسكندرية وإذا كانت الحراسة قد رفعت عن منصور فى إطار توجه الرئيس السادات نحو رفع الحراسات وفتح المعتقلات وإيجاد متنفس نسبى للحريات لمواجهة ضغوط المطالبة بالحرب لتحرير الأراضى المغتصبة.

إلا أن هناك جانبا آخر لرفع الحراسة عن منصور كان يفسرها أمران..

لقد كانت تربطه علاقة صداقة قديمة بالسادات منذ كان الأول عضوا فى مجلس الأمة وكان الثانى رئيسا للمجلس..

ويجب ألا نغفل أيضا أن السادات كان ضيفا فى الحفلات التى كان يقيمها منصور ويدعو إليها الضباط الأحرار، وأعضاء مجلس قيادة الثورة.

هذه العلاقة الحميمة بين السادات ومنصور كان لها تأثيرها الواضح الذى عبر عنه منصور بزيارته للسادات بعد رفع الحراسة عبر فيها عن شكره على ذلك وأبدى فيها السادات لمنصور رغبته فى أن يستقر ويعود للعمل فى القاهرة ووعده منصور بذلك بعد أن يرتب أموره والتزاماته تجاه شركته بالسودان وتعاقداته المبرمة بشأن القطن السودانى.

والواقع أن شركة منصور السودانية فى ذلك الوقت قد اتسع نطاق وحجم أعمالها فى الأسواق بشكل كبير لم يكن يملك منصور معه أن ينهى أعماله فى السودان بين يوم وليلة.

من السودان إلى سويسرا

وكما كانت مصر تمر بفترة مخاض صعبة، كذلك كانت السودان تمر بفترة تغيير ضخمة، وربما أكثر صعوبة وأكثر طولا فى مدتها الزمنية.. فقد بدأت هذه الفترة بتغيير فى سدة الحكم فى السودان أطاح بالحكم الديمقراطى

هناك إثر انقلاب قامت به مجموعة عسكرية من الضباط الأحرار فى ١٩٦٩/٥/٢٥ ولتعلن فى أول بيان لها ما يؤكد انتماءها الفكرى القومى العربى حيث جاء فى البيان الأول هذه الجملة الدالة المهمة فى هذا الشأن «التوجه نحو التقدم والاشتراكية ـ والتأكيد على الانتماء العربى».

ومضى الانقلاب المايوى ـ نسبة إلى شهر مايو الذى وقع فيه الانقلاب ـ يؤسس سلطته فى إطار مظلة اليسار الكبرى والتى ضمت شرائح القوميين العرب والشيوعيين والناصريين والبعثيين، ولم يمض وقت طويل حتى لاحت فى الأفق بدايات الصراع فى مجلس قيادة الثورة، فى نوفمبر ١٩٧١ والذى جاء عقب تعاظم الانفعالات القومية عقب وفاة الزعيم جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، وقد جرى تصنيف الانقلاب بوصفه من قبل شرائح الشيوعيين فى القوات المسلحة السودانية.. ليتولى عقبها جعفر نميرى شئون الحكم وبفعل سيطرة التوجهات الناصرية على فكر النخبة الحاكمة فى السودان فى ذلك الوقت، واتخاذ مبادىء النظام الناصرى فى مصر بوصفه القدوة... فقد بدأت فى الأخذ بسياسة التأميمات والمصادرات التى كانت سائدة فى مصر فى الستينيات.

ومع الأخذ بهذه السياسة تم تأميم شركة منصور بالسودان.. وكأن التأميم مصرا على أن يطارده حتى فى السودان، ولكن منصور كان قد تعلم مما حدث له قبل ذلك وكانت رؤيته للأمور قد نضجت بشكل لم يجعل هذا التأميم ذا تأثير ضخم عليه.

خاصة أن طبيعة العمل فى مجال القطن وتسويقه ترتبط بالمهارة العقلية والعلاقات التسويقية الجيدة، وكلاهما يمتلك فيها منصور خبرة وباعا طويلين وكلاهما غير قابلين للمصادرة أو التأميم.

ولأن منصور ـ كما ذكرنا سابقا ـ كان قد دخل فى علاقات وتعاقدات دولية واسعة

بشأن توريد القطن السودانى.. ولما كان هو بطبيعته يأبى أن ينقض تعاقداته.. فقد قرر أن يعمل فى تجارة القطن حرا بدون شركة وأن يعمل من سويسرا كنوع من الأمان الإجبارى خاصة أن مصر فى ذلك الوقت كانت فى حالة غليان شعبى يطالب بالحرب ولم يكن للاقتصاد رؤية أو توجه محدد يستطيع أن يبنى عليه رؤية يعمل من خلالها .. لذلك فضل أن يعمل متجولا من خلال مكتب خصصه له البنك الذى يتعامل معه فى سويسرا حتى ينتهى من تعاقداته الخاصة بتوريد القطن لعملائه فى أوروبا وأمريكا وبالرغم من أنه كان يعمل بمفرده دون شركة أو مؤسسة تقف خلفه إلا أنه حقق نجاحات كبيرة حتى إنه قال ذات مرة لزوجته:

«لو كنت أعلم أن العمل الحر أفضل لما أسسنا شركة لا فى مصر ولا فى السودان».

فى تعبير واضح عن حرية الحركة وحجم النجاح برغم كونه رجل أعمال جوال.

ومن هنا بدأ - من جديد - انطلاق العبقرية.

إنها عبقرية الرجل الذى عرف كثيرا من التغييرات، وناله الكثير من الظلم، وتنقل بين أكثر من بلد، لكنه - مع ذلك كله - وبرغم ذلك كله - ظل صامدا فى كل مرة..

وفى كل مرة كان ينطلق من جديد..

صحيح أنه كان يناله الألم من حجم الظلم الذى يقع عليه من هذه التغييرات الحادة التى مرت بها البلاد.

وصحيح أنه كان يمضى منصاعا حزينا لحال بلاده..

وصحيح أنه كان يمضى من بلد إلى بلد

وصحيح أنه كان يرقب التغييرات الحادة بعجب وألم شديدين لكنه، فى جميع الحالات كان لا يتردد فى القيام مرة أخرى لينطلق.. وهذه سر عبقرية منصور الكبير..

الفصل الثانى

الحلم.. والنصر

الزمان: بعد آذان العصر يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣.

المكان: منزل لطفى منصور بالإسكندرية.

الحدث: كان لطفى منصور قد فرغ من صلاة العصر لتوه وبدأ يتلو القرآن كعادته وبعد أن أنهى القرآن ومع اقتراب آذان المغرب عاوده الحلم القديم يفكر فيه بأسلوب جديد.

حلمه القديم فى إمبراطورية منصور للغزل والنسيج، فقد كان منصور يرى أنه يمتلك خبرة السوق ومهارة البيع فى مجال القطن والتى يمكن أن يورثها لأبنائه هكذا كان يعتقد.

وبناء عليه خطط منصور مستقبل أولاده فى هذا الاتجاه، فالأولاد الثلاثة إسماعيل ويوسف ومحمد أنهوا دراستهم الثانوية فى مصر وسافروا إلى أمريكا ليدرسوا هندسة النسيج وليشكلوا الجانب الصناعى فى المجموعة .. أو إن شئت فقل فى الحلم.. وكان منصور يعتقد أنه بتوافر القدرة التسويقية والكفاءة الصناعية يمكن أن يحقق حلمه من خلال أبنائه فى بناء إمبراطورية منصور للغزل والنسيج.

ومع اقتراب احتضان الغروب لشمس ذلك اليوم من رمضان بدأ منصور يفكر فى الحلم القديم بشكل أكثر نضجا وأكثر اختلافا بعد التجارب الصعبة التى مر بها..

إرهاصات المستقبل

فالقطن لم يعد كما كان عماد الاقتصاد، فقد بدأ البترول يظهر ويلعب دور الفاعل الرئيسى.. كما أن تجاربه فى مجال القطن كثيرا ما أصابته بالتوتر الشديد والعصبية الزائدة بسبب طبيعة التعاملات فى بورصة

القطن.. أضف إلى ذلك أن منصور وبحكم انفتاحه على الاقتصاديات العالمية كان يرى أن المستقبل سيكون للشركات الكبرى ذات الإنتاج الصناعى الضخم، أو التقنية الخدمية العالمية، وهى مجالات بعيدة تماما عن القطن.

أيضا لم يشأ منصور أن يعيش أبناؤه ليحملوا هم القطن لحظة بلحظة فى بورصته المجنونة .. خاصة أن القطن يحتاج لعالم فى الزراعة وخبير فى الاقتصاد ومسوق دولى ورجل أعمال كفء، وهذه عناصر لا يمكن أن يراهن عليها جميعا فى أولاده دفعة واحدة.

لذا قرر منصور أن يستبعد هذا الحلم وأن يبدأ فى البحث عن توجه جديد يتناسب مع طبيعة التطور العالمى فى الاقتصاديات التى يحتك بها بصفة مستمرة.

ولكن هذا التفكير يحتاج إلى بيئة مناسبة ولم تكن الظروف الاقتصادية فى مصر تسمح بمجرد التفكير خاصة مع أولوية تحرير الأراضى المصرية المحتلة التى لم يكن من الواضح أنها ستحرر إلا بالحرب.

وهنا ارتفع صوت آذان المغرب ليقطع تفكير الرجل ويعلن نهاية صيام يوم الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٣ التاسع من رمضان.

وفى اليوم التالى مباشرة يوم ٦ أكتوبر كانت الإجابة على تساؤلات منصور الحائرة وكانت الرسالة .. والرؤية للمستقبل.

صحيح أنها كانت رسالة لمصر كلها وللعرب جميعا، إلا أنها كانت لمنصور تنير له طريق المستقبل الذى يجب أن يرسمه لأولاده.

الحلم والحرب

ففى هذا اليوم، وقبل مرور أربع وعشرين ساعة انطلقت المقاتلات المصرية لتحلق فى سماء سيناء لتعلن عن بدء حرب استعادة الكرامة والأراضى المفقودة من خلفها.. ولتعلن انطلاق حوالى ٥٠ ألف مقاتل مصرى على طول خط القناة ليعبروا إلى سيناء المسلوبة وليجتازوا الساتر الترابى، ويدكوا خط بارليف على رأس الصهاينة.

وما أن أعلنت الإذاعة المصرية خبر عبور قواتنا المسلحة لقناة السويس واجتياز الحاجز الترابى وتدمير خط بارليف ووصل الصوت لمنصور عبر الأثير حتى قفز من مكانه مهللا الله أكبر.. كرامتنا عادت إلينا.. الله أكبر يحميك ربنا.. عملوها الأولاد.. استرددنا كرامتنا.. وطار منصور من الفرح وأخذ يتصل بأقاربه ومعارفه وأصدقائه ويستمع للإذاعات الأجنبية التى بدأت كلها تؤكد الخبر.. استمرت الحرب وظل منصور مهللا ومكبرا حتى أنه خرج إلى الشارع وهو فرح جدا فقابله (الفكهانى) الذى كان يشترى منه باستمرار فقابله منصور بالأحضان وأخذ يقبله.. كانت فرحته كبيرة.. فقد آن لنهر الدمع أن يتوقف ذلك الدمع الذى ذرفه كثيرا يوم النكسة. آن للحلم أن يكتمل وللسعادة أن تعود على وجوه الجميع.

فبالرغم من أن أمواله عادت إليه، ورفعت الحراسة عنه، إلا أنه كان يشعر بكآبة دائمة وحزن دفين فى ملامحه. وجاء النصر الآن.. ليزيل آثار الخوف وتعلو البسمة من جديد على وجه مصر كلها من شمالها لجنوبها ومن شرقها لغربها.

هكذا كان الرجل الكبير فى ذلك الوقت المجيد من تاريخنا الحديث..

الفصل الثالث

منصور وعودة إلى بلده

وبانتهاء مفاوضات فض الاشتباك الثانية، أعلنت مصر والرئيس السادات اجراءات جديدة. أعلن السادات فتح قناة السويس، كما أعلن انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تسمح للطيور المهاجرة بالعودة وتسمح لرءوس الأموال المصرية بتأسيس شركات خاصة وتفتح الآفاق أمامها للاستثمار.

المستقبل وتجسيد الحلم

وهكذا وجد منصور ضالته وبدأت رؤية المستقبل تتفتح أمامه، وبدأ البحث عن نشاط يتناسب ورؤيته لقدرات أبنائه واحتياجات السوق المصرية فى ذلك الوقت.. وبعد مشاورات كثيرة وبحث كبير استقر منصور على أن يعمل فى الحصول على توكيل سيارات يوفر للسوق المصرية احتياجاتها من السيارات، حيث كانت السوق ونتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الستينيات - متعطشة لكثير من السلع لأنه لم يكن مسموحا بوجودها إلا لفئات معينة وبشروط استثنائية جدا.

وبالفعل اتجه منصور نحو هذا التفكير وبدأ يجمع معلومات حول أكثر الأنواع التى تتناسب مع طبيعة السوق المصرية وعن الشركات التى يمكن التعامل معها.. وتصادف فى الوقت نفسه أن (جنرال موتورز) كانت تسعى لتوسيع نطاق توكيلها فى مصر وتبحث عن وكيل يستطيع أن يحقق لها نصيبا معقولا فى سوق واعدة لها مستقبل مبشر مثل السوق المصرية.

وبناء على ذلك تقدم منصور بعرض لشركة «جنرال موتورز» الأمريكية وحصل على توكيلها فى مصر..

صحيح أن جنرال موتورز كان لها وكيل فى مصر ولكن وكعادة الشركات الأمريكية فإنها تسعى لأن يكون لها أكثر من وكيل ولكل منهم نطاق مختلف

فى عمله. خاصة إذا كان للشركة أكثر من منتج يستهدف أكثر من شريحة وهو ما يتوافر فى شركة بضخامة جنرال موتورز..

مع الجنرال

ففى الخمسينيات أيام كان منصور يعمل مع روبير خورى فى القطن، كان روبير يعمل فى سيارات من إنتاج جنرال موتورز، وكان منصور معروفا لعدد من العاملين بها خاصة المندوب الذى كان مسئولا عن التعامل مع روبير خورى.

وما أن تقدم منصور لجنرال موتورز وذهب إلى هناك ليقابل المسئولين بها رآه هذا المندوب الذى كان فى ذلك الوقت قد أصبح أحد المديرين الكبار بالشركة ووجه كلامه لمنصور قائلا له: «هل تذكرنى مستر منصور» وللحق لم يتذكره منصور إلا بعد حوار بينهما عن الأيام الخوالى..

وكان لهذا الرجل دوره فى موافقة جنرال موتورز على منح توكيلها فى مصر لمنصور.. خاصة أن الرجل كان يعرف عن منصور الكثير خاصة مهارته الإدارية وعقليته الاقتصادية الثاقبة وأيضا سمعته الحسنة كرجل أعمال محترم.

وبموافقة جنرال موتورز بدأ منصور فى تأسيس شركته الثانية فى مصر والثالثة فى تاريخ عمله لكن فى مجال السيارات هذه المرة وتوكيل لشركة جنرال موتورز وأخذ مقرا للشركة بالإسكندرية وأنشأ مركزا لخدمة السيارات وشرع فى استكمال باقى العناصر اللازمة لتأسيس شركة قوية للتوكيل الجديد.

وانطلقت الشركة الجديدة فى السوق وبطبيعة الحال فقد حققت فى عامها الأول رقم مبيعات متواضعا. نعم، ولكنه كان مبشرا بالنسبة للسنة

الأولى وبالنسبة لسوق متعطشة للجديد فى عالم السيارات مثل السوق المصرية والتى كانت قد نسيت السيارات الحديثة منذ ما يقرب من الأربعة عشر عاما.

ومع مطلع العام التالى فى عمر الشركة بدا واضحا انها تحقق قفزات ضخمة فى السوق المصرية وانطلاقة غير مسبوقة فى سوق السيارات بمقياس ذلك الوقت..

الفصل
الرابع

مواقف رجل

كان من المعتاد أن ترى صباح كل يوم جمعة أمام منزل منصور بالإسكندرية عددا كبيرا من الفقراء الذين كانوا يقصدون منزله لقضاء حاجات لهم، وكان منصور ينزل إليهم ليأخذ منهم نصيبا معلوما.

غير أن واقعة حدثت أو مشهدا مؤثرا لا يمكن أن ينسى، ففى إحدى المرات وأثناء توزيعه لبعض النقود عليهم تدافعوا عليه حتى أن إحدى السيدات قد جرحت يده بدون قصد فاستدار منصور غاضبا ودخل إلى منزله.

وكان من المقرر أن يذهب إلى القاهرة وبالفعل نزل فى موعده إلى السيارة.. وبعد أن خرج إلى الطريق الرئيسى استدار قائلا لزوجته بالحرف الواحد:

- أنا متشائم من السفر هذه المرة بسبب ما حدث من تلك السيدة.

ولم يسافر، فقد كان شعوره بالذنب عظيما وما أن اقترب من البيت حتى وجد السيدة تنتظر فى الحديقة وقبل أن تبادره بالاعتذار، اقترب منها منصور وتأسف لها، وهدأ من خاطرها.

وكان مشهدا بكت له عيون الحضور وليس لنا تعليق عليه لأنه أكبر من أى تعليق أو من أية كلمات!!

وبرغم أن لطفى منصور كان أبا حازما فإنه كان حنونا على أولاده كريما مع زوجته وعائلته. ولم يكن منصور يقبل أن يبعده أحد عن أهله فقد كان قريبا منهم جدا يهتم بكل تفاصيل حياتهم مهما تكن درجة قرابته منهم.. وبغض النظر عن أفعالهم كان يزورهم كثيرا ويطمئن عليهم باستمرار ويحب الجلوس إليهم.

وفى الشهور الأولى التى أسس فيها منصور شركته وفى صباح أحد الأيام وبينما كان يستعد للذهاب للعمل وكانت السيدة زوجته تستعد للذهاب معه لقضاء بعض الحاجات حتى توجه لها منصور ودار هذا الحوار:

- هل يوجد لدينا نقود؟

أجابت: نعم يوجد ألفين من الجنيهات.

وبسرعة قال منصور:

- احضرى ألف جنيه منهما.

وأخذ منصور الألف جنيه وكان مبلغا ضخما فى ذلك الوقت وأمام ضخامة المبلغ اضطرت الزوجة أن تسأل منصور عن حاجته له، فاجاب:

- إن أحد أقاربنا يزوج ابنه وهو فى حاجة شديدة لهذا المبلغ ليتمم الزواج.

قالت الزوجة وقد بدت عليها علامات عدم الارتياح:

- يا لطفى احنا لسه فاتحين الشركة ومش عارفين الأمور هاتمشى إزاى وده زواج يعنى ممكن ينتظر..!!

هنا غضب منصور والتزم الصمت وذهب إلى عمله وطيلة الطريق من البيت إلى العمل كانت زوجته بجانبه لم يتفوه منصور بأية كلمة فقد فضل الصمت كاحتجاج على كلام الزوجة!! ووصلت السيارة إلى مقر العمل ونزل منصور إلى الشركة بينما استكمل السائق طريقه بالزوجة لقضاء حاجاتها.

وحين انتهت الزوجة من قضاء طلباتها عادت إلى مقر الشركة وطلبت من السائق أن يصعد أعلى إلى الشركة ليسأل منصور إذا كان سيذهب إلى البيت معها؟

وصعد السائق ونزل ليخبر الزوجة بطلب منصور فى أن تصعد هى إليه. وحين دخلت زوجته إلى مكتبه وجدت لديه محمد عبد الحميد الشريف الذى جاء يعرض عليه عضوية مجلس إدارة الشركة المالية والصناعية المصرية وهى من أضخم الشركات المصرية حتى وقتنا هذا.

وكانت الشركة من ممتلكات يحيى باشا وكان المقابل هو ١٢ ألف جنيه فى السنة هذا بخلاف مكافآت مجلس الإدارة وبرغم أن منصور لم يكن يتخيل نفسه سوى فى القطن فقط إلا أنه قبل ما عرضه عليه عبد الحميد الشريف وتعمد أن يكون ذلك فى حضور زوجته حتى يصل إليها برسالة ما!!

لم يتكلم منصور، ولكن نظرة واحدة فقط منه كانت تكفى لتحمل كل ما أراد منصور أن يقوله لزوجته، كأنه يقول لها كنت منذ ساعات معترضة على ألف جنيه لقريبنا ليزوج ابنه ها هى عادت أضعافا مضاعفة، لم يقلها منصور مباشرة لكن نظرة عينه كفته القول.

كان منصور لا يرد أى سائل خاصة إذا كان سؤاله فى المال وإذا كان من أقاربه أو أصدقائه حتى أن زوجته قالت له فى أحد المواقف إن هذا الشخص نصاب ومعاه فلوس كثيرة مش محتاج وهو لا يستحق المال.

فما كان من الرجل إلا أن قال لها: ربنا ما يحوجك لإنسان مثلك لتطلبى منه شيئا وهو إن كان نصابا فحسابه عند ربه.

ولم تملك زوجته سوى الصمت اقتناعا بهذا الرأى السديد.

وفى أحيان كثيرة كان يأتيه سائل أو قريب ليطلب مالا لبعض الوقت ولا يكون فى البيت سوى مبلغ بسيط وربما يكون ما يفى احتياجاتهم فقط.

وبرغم ذلك لم يكن منصور يتردد فى أن يعطى السائل ما يريد، وكان هذا يضايق زوجته ولكنها لم تلبث أن تقتنع بوجهة نظره حين يحدثها بكلماته المقنعة والحازمة فى الوقت نفسه.. خاصة أن زوجته لم تكن تنظر إليه كزوج فقط بل بنظرة احترام الأستاذ وكانت دائما تقول عنه هذه العبارة:

- هذا أستاذى أتعلم منه الحياة أكثر منه زوجى إنه الزوج والأستاذ، أو هو

الأستاذ والزوج.. وهذا الكرم مع الفقير والمحتاج كان يقابله حرص شديد للبذخ والإسراف دون داع.

ففى أحد الأيام وتحديدا وقت الظهيرة، وبينما كان بعض أصدقاء الأسرة فى زيارة للسيدة زوجته دخل منصور ليجد النوافذ مغلقة والنور مضاء، فما كان منه إلا أن أطفأ النور وطالبهم بفتح النوافذ وقال لهم:

ـ نور ربنا أحسن..!

طبعا شعرت زوجته بالحرج الشديد أمام أقاربها حتى قالت إحدى قريباتها:

ـ يا لطفى بيه إنك تتبرع كثيرا للجمعيات الخيرية وتدفع كثيرا للفقراء والمحتاجين وتستكثر إضاءة النور..!!

قال منصور:

ـ ما أدفعه للجمعيات ينفع الكثيرين أما هذا النور الصناعى فلا ينفع أحدا، ثم إن النور الطبيعى أفضل، هذا إسراف لا داعى له.. واقتنع الجميع!!

ذلك الرجل الذى كان قويا وصارما مع الأغنياء وأصحاب السلطة والنفوذ.. كان حنونا إلى أقصى حد مع الفقراء والمحتاجين من أهله وعائلته.

الرجل..والأم

وكان رجلا لا يخاف فى الحق لومة لائم ولكنه كان ضعيفا جدا أمام دمعة أحد من الأهل وأكثر ضعفا أمام غضب الفقير غير أن قمة الضعف بدت فى موقف آخر أمام أمه!!

كانت أمه تمثل له الدنيا وما عليها. كان يجلس إليها كثيرا ويستشيرها فى كل أموره سواء أمور الأسرة أو العائلة أو حتى أمور العمل.

وفى كل يوم وقبل أن يذهب إلى العمل كان لابد أن يذهب إليها ويقبل يدها.. وحين كان منصور يقطن بالدقى بشارع حسن باشا واصف كان منزل والدته بجوار منزله فكان حين يأتى من العمل يذهب إلى منزلها أولا ويقبل يدها وبعدها يذهب إلى منزله الذى كان يبعد عدة أمتار عن منزلها.

ولم يكن يمر يوم حتى تجد منصور فى غداء أو عشاء عند والدته أو تجد والدته عنده. فلم يكن يمر يوم دون أن يكونا معا.

وبقيت سمات مهمة فى حياته الشخصية..

على المستوى الشخصى كان منصور مرحا جدا برغم حزمه. يحب الفكاهة برغم وجهه الجاد، يعشق الموسيقى، تسحره أم كلثوم بصوتها الخلاب حتى انه كان ينتظرها من الشهر إلى الشهر وكانت له الطقوس الخاصة أول كل شهر استعدادا للاستماع لحفلة أم كلثوم. فكان قبلها بساعة يتهيأ نفسيا ويجهز الراديو ويجهز مكانه بجواره ثم يجلس يستمع لنغماتها بهدوء وتركيز شديدين.. وكان يكره أن يقطع عليه أحد استمتاعه خاصة أنه كان من عشاق الموسيقى الكلاسيكية ومحبا جدا للعزف على البيانو.

سلاح العلم.. والمعرفة

كان محبا للأدب قارئا جيدا له خاصة الشعر والقصة وكان دائم القراءة والاطلاع ومعظم وقته فى المنزل كان يقضيه فى مكتبه ما بين قراءة ومتابعة الأخبار الجديدة فى الشعر والأدب وأيضا متابعة القطن وأحواله ودراسة أوضاعه وإعداد الدراسات عن كل موسم من مواسم القطن، حتى إن أخاه حسن فى بداية زواجه كان يحضر كثيرا إلى منزله وكان كل مرة يجد نور مكتبه مضاء فما كان من حسن إلا أن يقول لزوجة أخيه هذه العبارة:

- أنا جاى هنا عشان زهقان من المذاكرة والدراسة فأجدها هنا!!

وسمع منصور كلام أخيه، فما كان منه إلا أن قال له بهدوء:

- الموضوع يا حسن ليس موضوع مذاكرة ودراسة فقط، فالشهادة ليست نهاية ولكنها البداية ويجب أن تقرأ وتطلع على الجديد وتتابع الأخبار أولا بأول حتى تجدد أفكارك، وتكون مواكبة للجديد دائما، وهذه هى استمرارية الفكر التى بدونها لن يكون لدينا عمل ناجح، وكان هذا من مبادئه.

وظل منصور على مبدأه يعلمه لمن حوله ولأبنائه أيضا فالعلم والمعرفة هما سلاح النجاح فى العمل والحياة.

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (٢٨) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (٢٩) وَادْخُلِي جَنَّتِي (٣٠)﴾

وبعد سبعة وستين عاما من العمل والجهد والتفانى فى حب عمله وبلده وتربية أبنائه.. استرد الله وديعته فى عام ١٩٧٦.

ولكنه ترك لنا أربعة أبناء على عهده من الإخلاص والتفانى فى العمل ويكفى أن نعرف أن هؤلاء الأبناء استطاعوا أن يحققوا حلم أبيهم فى بناء إمبراطورية منصور.. نعم استطاع الابناء تحقيق حلم أبيهم.. صحيح تغير النشاط، لكن من المؤكد أن الجهد الطموح والتفانى والنجاح لم يتغير قط، حدث النجاح كما أراد وإن كان خارج نطاق القطن وكما تمنى.. لتضم مجموعتهم الآن أحد عشر ألف مصرى من خيرة شباب مصر وأبنائها.

وهو ما سنحاول أن نلقى عليه الضوء فى موضع آخر يرصد خطوط تحقيق حلم هذا الأب العظيم.

شهادات

١. شهادة السيدة زوجته
٢. شهادة يوسف منصور
٣. شهادة محمد منصور
٤. شهادة ياسين منصور
٥. شهادة راوية منصور

نظرة واحدة

رأيتـه لأول مـرة من خلف شبـاك وكانت نظرة واحـدة ولكنها كانت كافيـة لأعطى ردا فقد كان الجميع ينتظرون ردى على العريس الذى تقدم لى ولكنى اشترطت أن أراه أولا خاصة أننى كنت قد رفضت الكثيرين، فالمال لم يكن وحده سببا للموافقة أو الرفض، صحيح كان له دور ولكن كان لى مواصفات أكثر فى الزوج المنتظر.

وما أن رأيته حتى تشكلت بذور موافقتى الأولى خاصة مع وسامته المفرطة وما روى لى عن حسن خلقه ورفعة أسلوبه وأصالة عائلته، وفوق ذلك كله كان حضوره القوى والجذاب الذى لفت أنظار الجميع وجعله فى كل مرة يجلس مع أية مجموعة يكون محورها ونجمها.

ومنذ أن تزوجت لطفى منصور إبان اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها وحتى رحيله فى منتصف السبعينيات لم أندم يوما على ارتباطى به فبرغم كل ما مر بنا من محن.. كان كما تصورته دائما، وكما تمنيت أن يكون حين رأيته أول مرة.

كان نعم الزوج الذى يحتضن زوجته بحسن أخلاقه ويستوعبها بقوة إدراكه وحسن تدبيره للأمور، وكان مثالا للزوج المحب المخلص لزوجته والحازم الحاكم فى بيته، كان الأمر فى المنزل، وفى العمل شورى بيننا، لكن كان القرار قراره والرأى النهائى رأيه..

كان إيمانه بربه هو السبب الفعلى فى قوته وجرأته فى الحق مهما يكن من يواجهه، وبرغم حزمه الشديد فإنه كان لين الجانب مع أهله وعائلته، محبا

لهم معطاء لأبعد الحدود، وبرغم أنى كنت أبدى بعض الضجر أحيانا إلا أنه كان يعلمنى بأسلوب الأستاذ العالم المدرك تماما لما يفعل.. كما كان يعلمنى أهمية صلة الرحم وأن ما تنفقه فى خير هو استثمار مع الله فى محبة الأهل والناس.

لم يغضبنى يوما ولم يقس على يوما.. حتى فى الشدائد كان يحاول أن يتحملها وحده، وفى أشد الأيام إيلاما - أيام الحراسة - كان يحاول جاهدا ألا لا يشعرنا بشىء من كل ذلك.. وكان يرفض أن نشاركه أعباءه وهمومه.. كان يبتسم بينما قلبه يتألم.. وعلى وجهه بشاشة وفى داخله احتراق بنيران الظلم..

رحم الله زوجى العزيز لطفى منصور فقد كان نعم الزوج والأخ وكان لى بمثابة الأهل جميعا.

نازلى توجاى

زوجة المغفور له بإذن الله لطفى منصور

توازن النقيضين

عندما أتحدث عن لطفى منصور الأب فإنه يجب أن أبدأ من علاقاته بعائلته الممتدة والقوية، عائلته الكبيرة والصغيرة.. لأقول إنه كان يمثل العمود الفقرى للعائلة كلها بمفهومها الواسع، يجمع بين منتهى الحنان ومنتهى القسوة ولديه قدرة عالية على إحداث التوازن بين النقيضين.

محب لأهله ولأصدقائه مهما يكلفه ذلك، شديد النظام ولا تتغير عاداته أو حركته اليومية حتى إنك تستطيع أن تعرف أين هو الآن، وماذا يفعل إذا ما عرفت كم الساعة الآن..!!

وفى هذا السياق - أذكر - أنه لم ينقطع عن فعل الخير ومساعدة الفقراء بالرغم مما مر به من ظروف وانهيارات مالية.

كان «ثورجيا» محبا لبلده عاشقا لوطنه ولأهله ولأصدقائه، حتى إن علاقته ببعض أصدقائه هى التى تسببت فى فرض الحراسة عليه، فبالرغم من التحذيرات التى وجهت إليه بالبعد عن بعض الشخصيات المغضوب عليها من قبل النظام السياسى فى الستينيات، فإنه لم يتخل عن صديق فى يوم ما مهما يكلفه ذلك.

فقد كان يتسم بالشهامة، فهو أيضا صاحب مجموعة من القيم والمبادىء، كما أن المبادىء لديه لا يمكن أن تتجزأ.. كان يبث فينا هذه القيم من خلال ما يرويه لنا من مواقف.

وهو أيضا متواضع جدا لا يميز بين الغنى والفقير رحيم جدا وعطوف جدا يتميز بكرم الأخلاق، كان يتحدث إلى أصدقائى كأنه يحدث رئيس الوزراء ويتحدث إلى الفقير كأنه يحدث رئيس الجمهورية.

كان دائما يؤكد ضرورة الاتحاد بين أبنائه، حتى أن أخى فعل خطأ ذات يوم وغضب منه والدى وعاقبه فما كان منا نحن بقية الأخوة إلا أن تكاتفنا جميعا ضد الوالد مع أخينا، وقد أعجبه جدا هذا الموقف، وبرغم أنه لم يظهر هذا فإن الوالدة أكدت أنه كان فى منتهى السعادة.

كان شديد الإيمان بالله وبأن المال الحلال لا يضيع، لذلك حينما صودرت أملاكه مرتين وفرضت عليه الحراسة كان على يقين بأنها إرادة الله سوف يأتى اليوم الذى ستزول فيه كل هذه المشاكل.

كثيرا ما تعرض لمواقف سيئة فى عمله نظرا لعمله فى بورصة القطن الدائمة الصعود والهبوط، ومع هذا ظل صامدا لا يؤمن بالقروض البنكية اللهم إلا فى أضيق الحدود وبنسب مخاطرة معقولة.

أشكره على المبادئ الغالية التى زرعها فى أولاده.. والتى ساهمت مساهمة مباشرة فى نجاح المجموعة..

يوسف لطفى منصور

رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور

رجل استراتيجى

لطفى منصور.. أظلمه كثيرا لو نظرت إليه كأب، وهذا أيضا صعب، فأنا أجد نفسى مجبرا على أن أنظر إليه كمدرسة فى الحياة والعمل، فأنا هنا أتحدث عن أب مثالى وأخ مثالى وزوج مثالى، أروى حياة أب حنون ولكنه حازم، عصبى ولكنه طيب جدا.

أتحدث عن شخصية عظيمة ورجل واسع المعرفة محب للإطلاع لديه رؤية واضحة بعيدة المدى فهو ليس رجل التفاصيل بل الكليات، رجل استراتيجى وليس رجلا تكتيكيا.

أتحدث عن إنسان مؤمن جدا بريه متواضع معطاء. أجد نفسى أمام رجل اقتصاد من الطراز الأول ملتزم جدا، صادق الكلمة فالكلمة بالنسبة له عقد، اسمه وسمعته هما سر نجاحه وخروجه من عثراته.

أتحدث عن رجل سياسى له شخصية كارزمية لها حضورها - لطفى منصور - أبى - إنسان متواضع جدا، قوى جدا لكنه ضعيف جدا أمام الحاجة والضعف الإنسانى، وأذكر انه فى إحدى المرات كنت أقود السيارة وهو بجوارى وطلب منى أن أتوقف ونزل وعبر الشارع غير مبال بما خلفه من سيارات حتى يعطى نقودا لشخص يجلس على الجانب الآخر للطريق.

رجل يتسم بالمثابرة برغم ما تعرض له من عثرات إلا أن إصراره وسمعته الجيدة أسهمت فى خروجه منها وقد ساعدته أمانته فى الحصول على توكيل "جنرال موتورز"، ففى إحدى صفقات القطن لم يكن المتفق عليه هو ما تم توريده ولأنه أمين فقد أوضح للمستورد ذلك وبعد مرور عدة سنوات، وعندما

قرر أن يحصل على توكيل جنرال موتورز، وبرغم خوف الشركة، إلا أنها قررت إعطاءه له، وذلك لأن مدير الشركة فى ذلك الوقت كان هو أحد موظفى شركة القطن فى السابق وشهد له بالأمانة.

هذا هو لطفى منصور، الذى يحركه إيمانه بربه والتزامه بمبادئه وحرصه على إرضاء ذويه وأهله..

لم يَظْلِمْ يوما لذلك نصره ربه فى العديد من المواقف.

محمد محمود لطفى منصور

رئيس مجموعة شركات منصور

عطاء لا ينقطع

لطفى منصور الأب هو المثل الأعلى فى المثابرة والاهتمام بأسرته فبرغم تعرضه للمصادرة فى مصر والسودان فإنه كافح وبدأ من الصفر من جديد، وفى كل مرة كان يبدأ من النقطة نفسها دون يأس ودون أن يفقد إيمانه بربه أو بعمله.

مرتبط جدا بعائلته، حريص على الاتحاد والتكاتف بين أولاده يزرع الحب بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الآخرين. أسرته بالنسبة إليه هى محور حياته، وبرغم حزمه الشديد أحيانا وعصبيته الحادة أحيانا أخرى، فإنه كان يجمع بينها وبين الحنان والطيبة، فلديه قدرة فائقة على موازنة الأمور.

رجل متدين جدا، شرقى الطباع، كان شديد التمسك بالتقاليد والموروثات حتى أننى دخلت عليه ذات مرة وهو على سجادة الصلاة وقبلت يده ولم أضعها على جبينى كما عودنى فقال لى «أنت بقيت خنفس احنا بقينا أجانب ولا إيه».

كان يتسم بالذكاء الشديد محبا لعمل الخير معطاء حتى فى فترة فرض الحراسة لم ينقطع عطاؤه، مؤمنا بالحظ وكان دائم القول: «قيراط حظ ولا فدان شطارة»، وبرغم تعرضه للتأميم مرتين وفرض الحراسة إلا أنه كان مؤمنا بأن المال الحلال لا يضيع. فضل أن يبعد أولاده عما جلب له المشاكل فأبعدنا عن السياسة وكذلك سوق القطن فقد أراد أن يحقق لنا الاستقرار بالاستثمار فى مجالات تتسم بالثبات النسبى.

كان أيضا رجل اقتصاد وسياسة من الدرجة الأولى، وبرغم أن صداقاته السياسية قد جلبت له العديد من المشكلات فإنه لم يتخل عن صداقاته أو

أصدقائه فى أى وقت من الأوقات سواء كانوا فى السلطة أو خرجوا منها وسواء كانوا مرضيا عنهم أو مغضوبا عليهم فهو وفى جدا.

كان ذكيا جدا، لا يندم على شىء يفعله، كان من الممكن أن يفعل من أجل الأصدقاء أى شىء فهو دائم العطاء حتى فى أحلك الظروف، وأذكر من ذلك أنه ذات يوم كان هناك أحد أقاربه بحاجة إلى نقود فأعطاه الموجود بالمنزل كله، وقد عوضه الله بصفقة كبيرة لم تكن متوقعة تمت فى نفس اليوم.

كان يتسم بالإخلاص الشديد لأصدقائه ولكنه دفع الثمن حينما فرضت عليه الحراسة نتيجة لعلاقته ببعض الأشخاص غير المرغوب فيهم من النظام القائم آنذاك. شديد الوطنية والحب لبلده حريصا على مصلحتها، وعلى الرغم مما قاساه فى الحقبة الناصرية فإنه حزن حزنا شديدا يوم وفاة جمال عبد الناصر.

برغم عدم حبه للاشتراكية إلا أنه كان يحب عبد الناصر، فهو كان مؤمنا أن المشكلة ليست فى عبد الناصر وإنما فى من يحيط به من أشخاص، كان مقتنعا (بفلسفة الثورة) ولكنه لم يكن مقتنعا بتطبيقاتها والسياسات التى يتم اتباعها وعلى حد قوله «إن الرجال المحيطين بعبد الناصر قادوا البلد إلى الطريق الخاطىء».

فإلى هذا الرجل الدائم العطاء، الحنون، المثابر أهدى باقة ورد إلى روحه الطاهرة.

ياسين محمود لطفى منصور

الابن الأصغر

نائب رئيس مجموعة شركات منصور

محبا لأسرته.. عاشقا لعائلته

درست التجارة والحقوق وأخيرا الديكور فى انجلترا لم أتخيل يوما ما أن يأتى الصباح دون أن أرى وجهه المشرق وابتسامته الدائمة وتفاؤله المستمر.

فقد كان نعم الأب، نبعا من الحنان والدفء والعطاء، كان يملك من الحكمة والمثابرة الكثير والكثير ومن الصراحة القدر الكبير، ومن الإخلاص فى العمل ما ليس بقليل، لا يخاف من أحد إلا الله ولا يخشى شيئا غير معصيته، صادق مع نفسه قبل غيره، كان يملك من المبادىء أثمنها حبه لأهله، ونصرة الضعيف، كان يرى أن من يعطى الحب يلقى الحب وأن فعل الخير ومساعدة المحتاجين هى الشجرة الوارفة الظلال التى ستظله طيلة حياته وفى آخرته، فمن يعمل خيرا يجده خيرا ومن يزرع الشر لا يجنى سوى الشر، وقد كان لقاء ما فعله من خير أن جنازته كانت مملوءة بالفقراء قبل الأغنياء بالمساكين قبل أصحاب النفوذ..

كانت جنازة مهيبة اجتمعت فيها عناصر شخصيته وانعكست فى شخصيات مودعيه.

كان محبا لأسرته الصغيرة عاشقا لتجمعها برغم حبه الشديد لأولاده فإنه كان شديدا معهم من أجل مصلحتهم، وإن كان يرى أنه يفعل هذا من أجل أن يقربهم.. وكان مرتبطا ارتباطا شديدا بعائلته وأقاربه، وكان محافظا على صلة الرحم معهم جميعا مهما يحدث منهم، وما صدر عنهم من قول أو فعل.. كان مؤمنا متوكلا على الله يعرف أن المظلوم إيمانه قوته وعلى يقين بأن ربه سينصره.

كان منظما جدا يتسم بالأناقة، وبرغم أنه تلقى تعليمه بالخارج إلا أنه كان يتميز بالشرقية الشديدة ومن ذلك أنه رفض فى البداية أن أكمل تعليمى الجامعى لأنه لم يكن مقتنعا أن تجلس البنت بجوار الولد وتحادثه.. ليس معنى هذا أنه لا يحب البنات ولا يعترف بحقوقهن بل على العكس فيوم مولدى حمد الله وفتح كتاب الله وقرأ فيه، فالبنت بالنسبة له كما كان يقول دائما شرف وأدب وكرامة، كان بداخله صراع بين ما هو غربى وما هو شرقى، بين ما تلقاه من تعليم وبين مبادئه وأخلاقه، ومع هذا كان دائم الحفاظ على هذه الشرقية وكان يجيد شرح القرآن ويجيد تلاوته ولعل ذلك هو السبب فى قدرته على الدمج بين الثقافة الغربية والثقافة والتراث الشرقى دون أن يخل بمبادئه التى تربى وترعرع عليها.

كان يؤمن أن التوفيق فى الأساس من عند الله سبحانه وتعالى، وأن المسألة لا تقاس بالعبقرية، قيراط حظ ولا فدان شطارة، وحينما فرضت علينا الحراسة شعرت بالظلم الشديد ولكنه كان شديد الإيمان ودائما كان يردد «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا».

رحمه الله رحمة واسعة..

راوية محمود لطفى منصور

الابنة الوحيدة والرابعة فى الترتيب

صاحبة ومديرة شركة Ramsco للديكور

ملحق
الوثائق

مقتطفات
من مضابط
مجلس الأمة

طلب مناقشة مقدم من العضو لطفى منصور
لوزير الزراعة والاقتصاد والإصلاح المركزى

رئيس المجلس – هل توافقون على قرار اللجنة ؟

(موافقة) ...

رئيس المجلس – ليتفضل السيد المقرر بتلاوة الأبواب لأخذ الرأى بابا بابا .

المقرر – بالنسبة للإيرادات كالآتى :

باب ١ – إيرادات صندوق الموظفين للفترة الواقعة فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وفى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ مبلغ ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية

رئيس المجلس – هل توافقون على هذا الباب ؟

(موافقة)

المقرر – باب ٢ – إيرادات صندوق العمال فى الفترة الواقعة فى ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وفى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية .

رئيس المجلس – هل توافقون على هذا الباب ؟

(موافقة)

المقرر – وبالنسبة للمصروفات كالآتى :

باب ١ – المرتبات وتوابعها فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ مبلغ ٣١٩,٠٠٠ ليرة سورية .

رئيس المجلس – هل توافقون على هذا الباب ؟

(موافقة)

المقرر – باب ٢ – النفقات العامة فى سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ ١٩١,٠٠٠ ليرة سورية .

رئيس المجلس – هل توافقون على هذا الباب ؟

(موافقة)

المقرر – باب ٣ – النفقات الخاصة فى الفترة الواقعة فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ليرة سورية وفى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ مبلغ ٣٤٠,٠٠٠ ليرة سورية .

رئيس المجلس – هل توافقون على هذا الباب ؟

(موافقة)

* * *

(سابعا) الاقتراحات

١ – اقتراح بقانون من السيد العضو محمد كامل حليف بإضافة فقرة إلى المادة ٤٤ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨

٢ – اقتراح بقانون من السيد العضو هانى الريس بإلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٠ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ مكررة من قانون الإصلاح فى الإقليم السورى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨

٣ – اقتراح بقانون من السيد العضو عطا البيال وبعض السادة الأعضاء بتعديل المادتين ٨٧ و ٩٣ فقرة (د) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن أجور العمال الموسميين .

٤ – اقتراح من السيد العضو طوى حافظ بحماية الأطفال من التشرد ووضع تشريع لمعاقبة أولياء أمورهم الذين يهملون فى المحافظة عليهم .

٥ – اقتراح من السيدة العضو جهان الموصلى وبعض السادة الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لعدم تأخير طبع الكتب الدراسية وتبديلها قبل مضى ثلاث سنوات .

٦ – اقتراح من السيد العضو محمد عبد الغنى عزام بإعداد تشريع يمنع الصحف والسينما ووسائل الدعاية والنشر من نشر الموضوعات المنافية للآداب والأخلاق .

٧ – اقتراح من السيد العضو يوسف الصمادى بتشكيل لجنة لوضع نظام موحد للعمال والمستخدمين .

رئيس المجلس – هل توافقون على احالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والعرائض ؟

(موافقة) .

* * *

(ثامنا) طلبات المناقشة

١ – طلب مقدم من السيد العضو لطفى منصور وتسعة عشر من السادة الأعضاء

لمناقشة السياسة الاقتصادية للإقليم الجنوبى

السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعى المركزى (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد للإقليم الجنوبى) – نرجو أن تكون مناقشة هذا الطلب بعد أسبوعين .

السيد لطفي منصور – السيد الرئيس نظراً لأهمية هذا الموضوع ومناقشته في المجلس قبل دراسته مع الحكومة في لجنة الشئون المالية والاقتصادية . ونظراً لما لهذا الموضوع من أثر كبير في الأسواق الخارجية ، وحتى لا تحدث هزات فيها ، أرجو أن يحال هذا الطلب إلى الشئون المالية والاقتصادية لبحثه مع الحكومة ، ثم تقديم تقرير للمجلس لمناقشته .

رئيس المجلس – ما رأى الحكومة ؟

السيد لطفي منصور – أرجو أن يشمل بحث لجنة الشئون المالية والاقتصادية موضوع السوق المالية أيضاً .

السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المركزي – يبين من النتائج الواردة في طلب المناقشة المقدم من السيد العضو لطفي منصور اتساع نطاق المناقشة ، حيث تعرض الطلب إلى موضوع القطن والنقد الأجنبي وغيرهما .

وحقيقة الأمر أن الإسراع في مناقشة مثل هذا الموضوع وتحديد وقت قريب له قد لا يمكن وزارة الاقتصاد من تجميع البيانات اللازمة وأرى أن تؤجل المناقشة أسبوعين أو أن يحال الطلب إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية – طبقاً لاقتراح السيد العضو – لمناقشته وتقديم تقرير عنه لعرضه على المجلس والأمر مفوض للمجلس .

السيد سيد جلال – ليس هناك موضوع محدد حتى يحال إلى اللجنة لبحثه وتقديم تقرير عنه .

رئيس المجلس – يجوز طبقاً اللائحة الداخلية أن يحال طلب المناقشة إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير عنه إذا رأى المجلس ذلك .

السيد لطفي منصور – أرجو أن يتم بحث هذا الموضوع قبل فض دور الانعقاد الثاني للمجلس .

رئيس المجلس – سيعقد المجلس في خلال هذا الأسبوع جلستين أو ثلاث كما سيعقد في الأسبوع المقبل ثلاث أو أربع جلسات ، ثم يفض دور الانعقاد الثاني بعد ذلك .

السيد لطفي منصور – أرجو أن تتفضل الحكومة مشكورة بالموافقة على أن يبحث هذا الموضوع في لجنة الشئون المالية والاقتصادية خلال الأسبوع المقبل .

رئيس المجلس – أمامنا أحد أمرين : إما أن تؤجل المناقشة لمدة أسبوعين ، وإما أن يتفق على أن يناقش داخل اللجنة لوضع تقرير عنه وإحالته للمجلس .

السيد عبد السلام شلبي – لقد تعرض طلب المناقشة الذي نحن بصدده لموضوع السياحة . وقد سبق للمجلس أن حدد موعداً لمناقشته بصفة مستقلة في هذا الأسبوع ، فأرجو ألا يحجب قرار المجلس مناقشة سياسة الحكومة السياحية .

السيد لطفي منصور – لا مانع عندي من سحب موضوع السياحة من طلب المناقشة .

رئيس المجلس – والآن هل توافقون على إحالة طلب المناقشة في السياسة الاقتصادية للإقليم الجنوبي إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية لبحثه وتقديم تقرير عنه للمجلس ؟

(موافقة) .

* * *

٢ – طلب مقدم من السيد فتحي الشرقاوي وعشرين من السادة الأعضاء لمناقشة في السياسة الزراعية

رئيس المجلس – لدينا الآن ثلاثة طلبات للمناقشة .

الأول مقدم من السيد العضو فتحي الشرقاوي وتسعة عشر عضواً عن مناقشة سياسة الحكومة الزراعية .

والثاني مقدم من السيد العضو عارف الجزماتي وأكثر من عشرين عضواً عن توزيع الخدمات الصحية على المحافظات ومدى إشراف وزارة الصحة على مراقبة الطبابة في القطاع الخاص .

والثالث مقدم من السيد العضو زكريا لطفي جمعه وتسعة عشر عضواً عن سياسة الحكومة نحو الكتاب .

السيد يوسف أحمد علما – فيما يختص بالطلب الأول الخاص بمناقشة السياسة الزراعية ، أرى أن خطة التنمية العامة للدولة ستعرض على المجلس ومن بين ما تشمله التنمية الزراعية . لذا أرى تأجيل المناقشة في السياسة الزراعية لحين مناقشة خطة التنمية العامة في المجلس

سؤال من العضو لطفى منصور إلى وزير الاقتصاد المركزى ١٩٦١/١/٣٠

(خامسا) الأسئلة [1]

رئيس المجلس — يرى السيد وزير الاقتصاد المركزى أن السؤال الثانى مرتبط بالسؤال الأول . ولذلك فقد عرض سيادته أن يجيب عن السؤالين معا . فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

١ و ٢ — سؤالان موجهان إلى السيد وزير الاقتصاد المركزى من السيد العضو لطفى منصور

ونص الأول :

" تقرر من نتيجة المساعى الدولية فى دوائر الأمم المتحدة وفى الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر البرلمانى الدولى فى طوكيو أن أنشئت فى الشهر الماضى منظمة دولية جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة باسم " الاتحاد الدولى للتنمية " لمساعدة البلدان القليلة الحظ من التطور والتقدم فى دور التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة لمشروعاتها بفائدة مخفضة ؛ على أن تسددها هذه البلدان بعملاتها الخاصة على أقساط متساوية . وأن رأس مال هذا الاتحاد الجديد يبلغ ألف مليون دولار ، وقد غطى منه فعلا مبلغ ٦٦٠ مليون دولار .

فما هو مدى ما يمكن أن تحصل عليه حكومتنا من قروض من هذه المنظمة ، ونوع مشروعات التنمية التى يمكن أن تخصص لها من هذه القروض ؟ "

ونص الثانى :

" فى التقارير السنوية التى يصدرها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بيانات عن قروض كبيرة حصلت عليها عدة دول فى أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية واستراليا من هاتين المؤسستين حتى الآن ، لتنفيذ مشروعات كبرى صناعية وزراعية ، أو لتعزيز غطاء عملاتها .

فهل يمكن أن يعرف المجلس مدى إفادة بلادنا من تسهيلات الإقراض لدى هاتين المؤسستين الدوليتين بالقياس إلى نسبة اشتراكها فيهما ، وبالنسبة إلى القروض التى حصلت عليها الدول الأخرى سواء الدول النامية أو المتقدمة صناعيا ؟ "

السيد وزير الاقتصاد المركزى — كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول فى القرن الماضى ، وفى أوائل القرن الحالى ، تقوم على أساس الذهب ، بمعنى أن كل دولة كانت تسدد أو تتقاضى الفرق بين قيمة صادراتها وقيمة وارداتها ذهبا . وكان سعر الصرف أو سعر القطع بين العملات المختلفة يتحدد على أساس كمية الذهب الموجودة فى عملة منسوبة إلى كمية الذهب الموجودة فى العملات الأخرى .

وكانت المحافظة على ثبات سعر الصرف تعد من أهم الواجبات التى تحرص على مراعاتها البنوك المركزية ووزارات المالية فى مختلف الدول . وكانت هذه المحافظة على سعر الصرف ميسورة إلى حد كبير فى ذلك الوقت ؛ بسبب مرونة تكاليف الإنتاج فى الدول المختلفة .

وبعبارة أخرى فقد كان الذى يحدث أنه إذا انخفضت صادرات دولة ما لسبب أو لآخر ، وعجزت بذلك عن موازنة ميزانها الحسابى ، وأوشك سعر الصرف فيها على الانهيار ، فإن البطالة كانت تنتشر فى تلك الدولة ، ويزداد بذلك عرض العمال وتنخفض الأجور انخفاضا كبيرا حتى تصل إلى ما دون حد الكفاف . فتنخفض بالتالى تكاليف إنتاج السلع ، وتتمكن الدولة تبعا لذلك من تخفيض أسعار صادراتها والتوسع مرة أخرى فى تصديرها .

هذا وقد كانت المحافظة على ثبات سعر الصرف ، رغم ما تسببه من أضرار جسيمة تلحق بالطبقات العاملة فى مختلف البلاد ، تساعد كثيرا على انتقال رءوس الأموال ، سعيا وراء الاستثمار من دولة إلى أخرى ، نظرا لاطمئنان المستثمرين إلى ثبات قيمة أموالهم فى الخارج . أضف إلى ذلك أن الاستعمار الذى كان متمثلا بصورة رهيبة فى ذلك الوقت كان يسيطر على كثير من دول العالم ؛ وكانت الدول المستثمرة عندئذ هى غالبا ذات الدول المستعمرة ، فكانت بذلك تضمن استرداد أموالها عند الحاجة ولو بقوة الحديد والنار .

ولكن ، منذ الحرب العالمية الأولى ، بدأت هذه الصورة فى التغير والتبدد ؛ ذلك أن أحزاب العمال فى مختلف الدول أخذت تقوى ... وأن الضمير الإنسانى الذى بدأ يستيقظ بعد سبات طويل ، أخذ هو الآخر يطالب للطبقات الكادحة بتوافر الاستقرار فى أحوالها ، وضمان معيشتها ، واستتباب أجورها . فلم يعد من الميسور بعدئذ ضغط تكاليف الإنتاج وتخفيض الأجور كلما منيت إحدى الدول بالكساد ؛ ونتج من ذلك أنه إذا ما اجتاح الكساد بلدا وأضعف تجارته الخارجية ؛ وكان على هذا البلد فى ذات الوقت أن يحافظ على مستويات الأجور فيه ، لا يمسها بالتخفيض . . . كان الطبيعى عندئذ أن يعجز ذلك البلد عن تخفيض تكاليف الإنتاج فيه ، وبالتالى يزداد عجزا عن استعادة الأسواق الخارجية التى فقدها

من هنا كان العجز فى ميزانه التجارى ، لابد أن يستمر وأن يتفاقم الأمر الذى يؤدى إلى ازدياد المعروض من عملته فى الخارج وقلة الطلب عليها . وعندئذ يصبح التدهور فى سعر صرف هذا البلد هو النتيجة الحتمية .

[1] أسئلة أجيب عنها كتابة ملاحق أرقام ٤ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٢

ولا ريب أن تغيير في سعر الصرف، رغم ما فيه من أضرار، كان يساعد الدول – كما حدث لكثير إحداها – على تخفيض أسعار صادراتها بالنسبة لمنافسيها الأخرى؛ وبالتالي يمكنها من استعادة أسواق التصدير، من أن تمس مستويات الأجور الداخلية فيها.

وعندما وضحت هذه الحقيقة، أخذت بعض الدول تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف خاص بها؛ وإن لم يكن هناك مبرر قوي يدعو إلى ذلك، فتتمكن بهذا من اكتساب أسواق خارجية جديدة، ومنافسة الدول الأخرى منافسة غير مشروعة.

كذلك كانت هناك دول أخرى تعاني من صعوبات مؤقتة في ميزانها التجاري صعوبات تعترض الدولة ثم لا تلبث أن تزول، قد يكون ناشئة من نقص في حاصلات التصدير بسبب ظروف طبيعية ترجع إلى التقلبات الجوية مثلا. وقد يكون منشؤها نقص عرض في الطلب على صادراتها لأى من الأسباب التي تدعو إلى ذلك.

هذه الصعوبات المؤقتة – أو الدورية – كانت تؤدي إلى ... بين المعروض من عملة تلك الدولة وبين المطلوب منها في الأسواق الخارجية. وإن لم يتيسر لدى هذه الدولة احتياطي كاف لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها، فإن سعر صرف عملتها كان يلحقه الانهيار.

وكانت هذه الاضطرابات في سعر الصرف مصحوبة في ذات الوقت ببداية الاحتضار الاستعماري ونهاية عهده المظلم. فبدأت الاستثمارات الخارجية للدول المختلفة تتناقص تدريجيا إما بتأثير الاضطرابات المذكورة في سعر الصرف؛ وإما للمخاوف التي بدأت تساور المستثمرين من أبناء دول الاستعمار على أموالهم بعد أن أخذ الاستعمار في الزوال، وأدركت النهاية حكم الحديد والنار الذي يحمي أموال المستثمرين في مختلف المستعمرات.

وقد أدى ذلك كله إلى تفكير جدي لدى الدول المختلفة في إنشاء مؤسسات دولية تعاون على تفادي الصعوبات التي تنشأ من اضطراب سعر الصرف، وتساعد الدول أيضا على مواجهة الصعوبات الوقتية التي تعترض ميزان مدفوعاتها، كما تساعد على تنظيم تغيير أسعار الصرف الخاصة بتلك الدول إذا لم يكن هناك بد من إجراء هذا التغيير بسبب التغيرات الجوهرية التي قد تطرأ على الهيكل الاقتصادي بها.

كذلك بدأ التفكير في إنشاء مؤسسات دولية أخرى لتنظيم عملية الاستثمار الدولي، وتوفير الضمان له، وإبعاده عن رغبة السيطرة الاستعمارية.

وكان أن أنشيء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فقد أنشيء صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٤٤ لمعاونة الدول الأعضاء في التغلب على الصعوبات المؤقتة في ميزانها التجاري، وما ينشأ عنها من عجز طارئ بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية لها، وبنظم في ذات الوقت أي تغيير ضروري في أسعار صرف العملات المختلفة حتى تسير العلاقات النقدية بين الدول في جو من الثقة والاستقرار.

كذلك فقد أنشيء البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمد الدول المختلفة بالقروض اللازمة لها لإعادة تعمير ما خربته الحروب، وتنمية اقتصادياتها المختلفة أثناء تلك الحروب؛ والمساعدة أيضا في رفع مستوى المعيشة بين شعوبها.

وقد بدأ كل من إقليمي الجمهورية (مصر وسوريا قبل انعقاد الوحدة المباركة) إلى صندوق النقد الدولي للحصول منه على الأموال اللازمة لها حتى يواجها الصعوبات المؤقتة التي اعترضت كلا منهما، وحصلا على المبالغ التي تسمح بها حصتهما في الصندوق.

فقد لجأت مصر في عام ١٩٥٦ إلى صندوق النقد الدولي عندما اضطربت العلاقات الدولية؛ وتألبت الاحتكارات الاستعمارية علينا، بعد أن أممت مصر شركة قناة السويس.

عندئذ طلبنا من الصندوق قرضين مجموعهما ٣٠ مليون دولار؛ حصلنا عليهما فورا.

كذلك فإننا – بعد أن واجهتنا المشكلات البلجيكية – في العام الماضي (١٩٦٠) تقدمنا إلى الصندوق بطلب قرض جديد قيمته ٢٧ مليونا من الدولارات وحصلنا عليه دون تأخير أيضا.

ولعل ذلك يدل على ما تتمتع به إدارة الصندوق من نظرة دولية مجردة ورغبة صادقة في التعاون مع الدول الأعضاء بغض النظر عن الاعتبارات السياسية المتصارعة في العالم.

هذا وقد قام الإقليم السوري بسحب قرض في عام ١٩٦٠ يبلغ ٥ مليون دولار حصل عليه فورا.

وقد بلغت المسحوبات الإجمالية للجمهورية العربية المتحدة من صندوق النقد الدولي منذ إنشائه ٨٢٫٨ مليون دولار؛ ثابت برد ١٥٫٣ مليون دولار منها؛ وأصبح الباقي ٦٧٫٥ مليون من الدولارات مقسطا سدادها على عدة سنوات.

كذلك فقد أسهم الصندوق في كثير من النواحي الفنية، وإبداء الرأي والمشورة في بعض المشاكل النقدية التي واجهتنا، مثل تنظيم الميزانية النقدية/الرقابة على النقد والرقابة على الاستيراد ومشاكل التموين المختلفة.

أما البنك الدولي، فدخله معروف في الإقليم الجنوبي بصفة خاصة بانسحابه من عملية تمويل السد العالي.

ولكن جدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن ارتباط البنك بتمويل هذا المشروع كان مرتبطا منذ البداية؛ بفكرة المساهمة المشتركة بينه وبين

حكومتي دولة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تمويل المشروع. تمت برحب أن سحبت الحكومتان المذكورتان تمويلهما للسد العالي بدوافع لا تخفى على حضراتكم ، سقط بالتبعية عرض البنك المذكور .

هذا ويجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد ساهم مساهمة فعالة في المفاوضات الطويلة التي انتهت إلى عقد اتفاقية تعويض حملة أسهم قناة السويس والاتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتحدة بعد أن قاما بتصفية جزء كبير من الممتلكات البريطانية في الإقليم المصري . وكانت هاتان الاتفاقيتان موضع الرضا من جانب الطرفين المعنيين ، وكان اشتراك رئيس البنك شخصيا واشتراك معاونيه في تلك المفاوضات موضع تقدير الحكومتين .

كما أن البنك الدولي قد أسهم كذلك في تمويل مشروع تعميق وتوسيع قناة السويس بالقرض اللازم وقدره ٥٦,٥ مليون دولار تسدد على عدة سنوات . وقد تم ذلك على الرغم مما بذلته إسرائيل من محاولات مسعورة لعرقلة هذا القرض .

وجدير بالذكر أن الإقليم السوري قد تقدم في سنة ٥٥/١٩٥٦ بطلب قرض من البنك الدولي ، ودارت مفاوضات في هذا الشأن أوشكت أن تكلل بالنجاح . إلا أن مجلس الوزراء السوري في ذلك الوقت رأى العدول عن السير في تلك المفاوضات : الأمر الذي أدى إلى صرف النظر عن طلب القرض .

ومنذ ذلك الوقت لم يتقدم الإقليم السوري إلى البنك بطلب قروض .

وإننا لنتطلع إلى إمكان التوسع مستقبلا في التعاون مع البنك الدولي في تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الواردة في خطة التنمية .

أيها السادة أعضاء مجلس الأمة :

على الرغم من كل ما أداه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من مساعدات للدول المختلفة ، فإن دول العالم أدركت — بعد تجاربها مع هاتين المؤسستين الدوليتين — أنها مازالت بحاجة إلى مزيد من التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات .

ولعله من أهم أسباب عجز البنك عن إشباع رغبات الدول المختلفة وتقديم كل ما تتطلبه الدول النامية من معونات ، أنه يحتاج ويتطلب أيضا تسديد القروض التي يمنحها إلى الدول المختلفة بنفس العملة التي منح بها القرض .

أهمها الكساد الاقتصادي الذي يقوم بين حين وآخر ، ويؤدي إلى إغلاق أسواقها في وجه صادرات الدول النامية . كذلك ما نشاهده الآن من تطور مستمر لغير صالح هذه الدول النامية فيما يتعلق بنسبة التبادل التجاري بينها وبين الدول المتقدمة . الأمر الذي يؤدي إلى عجز الدول النامية عن توفير العملات الصعبة اللازمة لسداد القروض التي تحتاجها لتنفيذ عمليات التنمية الأجنبية فيها . بالإضافة إلى ما تواجهه من ضغط على مواردها .

لذلك فكرت الدول في إنشاء مؤسسة دولية جديدة تابعة للبنك الدولي ، فأنشئت مؤسسة "التنمية الدولية" لكي تقوم بتذليل هذه الصعوبات النقدية التي تواجهها الدول النامية في معاملاتها الدولية . إذ يجيء نظام هذه المؤسسة الجديدة تقديم القروض للدول النامية بالعملات الصعبة تسدد جزئيا أو كليا بعملة البلاد المحلية .

ولا زالت هذه المؤسسة في مرحلة تأسيسها حديثة العهد ويؤمل — عندما تتم إنشاؤها — أن تبدأ في تحقيق ما هو معقود عليها من آمال .

السيد لطفي منصور — الواقع أن السبب في تقديم هذين السؤالين هو ما نشعر به من واجب نحو مساندة الحكومة في تحقيق الهدف وفي تنفيذ خطة التنمية التي تفضلت الحكومة بإعلانها . لقد تفضل السيد الوزير وأخطرنا الآن عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعن صندوق النقد الدولي . والواقع أنه يجب أن نستعين بمثل هذه الهيئات الدولية إلى أقصى حد في تمويل المشروعات لأننا نرى أن جميع الدول تحصل على قروض كبيرة من هاتين المؤسستين . ففي خلال هذا العام بلغ مجموع القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ٦٥٨ مليون دولار : لقد تقدمت اليابان بطلب قروض في حدود ١٤٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات مختلفة بها .

إنه لتحقيق الهدف الذي رسمته الحكومة : وهو مضاعفة الدخل القومي في مدى عشر سنوات ، يجب أن نضع في الاعتبار الاستعانة بالتمويل الخارجي ، وإني على يقين بأن الحكومة تهتم بهذه الناحية الاهتمام الكافي .

ولقد كان لوفد الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في طوكيو في العام الماضي شرف المساهمة في إصدار قرار بإنشاء منظمة دولية مالية تقدم القروض للدول المتخلفة أو النامية ؛ لأن هذه الدول — كما قال السيد الوزير — تعيش على مواردها من المواد الأولية . والملاحظ أن أسعار المواد الأولية تنخفض سنويا ، بينما ترتفع

تقرير الشئون المالية الاقتصادية عن مشروع قرار بضمان الحكومة لمؤسسة دعم السينما

(ثالثا) تقرير اللجنة

تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية[1] عن مشروع قرار بضمان الحكومة لمؤسسة دعم السينما لدى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات للحصول على قرض في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه تسدد على عشرة أقساط سنوية متساوية

ونص التقرير الآتي :

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة : وبعد فأتشرف بأن أرفع مع هذا لسيادتكم تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن قرار رئيس الجمهورية في شأن ضمان الحكومة لمؤسسة دعم السينما لدى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات للحصول على قرض في حدود خمسمائة ألف جنيه لإنشاء مدينة الثقافة والفنون ، ورجاء عرضه على المجلس .

وقد اختارتني اللجنة مقررا لها أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة

" محمد رشدي "

رئيس الجلسة — ليتفضل السيد المقرر .

السيد محمد رشدي (المقرر) — أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ٦ فبراير ١٩٦١ إلى اللجنة هذا القرار لبحثه على وجه الاستعجال . فاجتمعت اللجنة لبحثه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦١ ، وقد حضر اجتماعها السيد حسن صلاح الدين وزير الخزانة التنفيذي بالإقليم الجنوبي ، والسيد محمود عبد الفتاح وكيل وزارة الخزانة المركزية المساعد . واللجنة تورد تقريرها فيما يلي :

رسمت وزارة الثقافة والارشاد خطة المستقبل هدفها الارتفاع بالمستوى الفني لفنون المسرح والموسيقى والسينما . وكانت أولى درجات هذه الخطة إعادة تنظيم مؤسسة دعم السينما ، وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في مادته الأولى على أن " مؤسسة دعم السينما مؤسسة عامة ملحقة بوزارة الثقافة والارشاد القومي بالإقليم المصري " ونص في المادة الثالثة أغراض المؤسسة ومنها أن تقوم المؤسسة بإنشاء معاهد للدراسات السينمائية أو المساهمة في تمويلها والإشراف على إدارتها ، ولها أن تنشيء أيضا معاهد ومنشآت لها صلة بالنشاط السينمائي ، ويكون من شأنها النهوض بمستوى الفيلم العربي .

وقد رأت مؤسسة دعم السينما بوزارة الثقافة والإرشاد القومي معا أن ضرورة العمل للمستقبل وتخريج جيل جديد من السينمائيين تقضي بإنشاء معهد للسينما .

ولما كان الارتفاع الصحيح بمستوى الفيلم لا يمكن أن يتم على وجهه السليم إلا إذا ارتقى أيضا بالمستوى العام للفنون الأخرى المكملة والمتصلة به . لذلك رأت وزارة الثقافة والارشاد القومي إقامة مدينة للثقافة والفنون تضم المعاهد العالية لفنون المسرح والموسيقى والسينما ومدرسة الباليه ومركز الفنون الشعبية باعتبار أن جميع هذه الفنون يكمل بعضها بعضا . ومن العسير أن يتقدم أحدها دون أن تتعاون معه الفنون الأخرى ؛ وبخاصة أن في إقامة هذه المعاهد في مكان واحد وسيلة فعالة لتعاون هذه الفنون في مرحلة الدراسة تمهيدا لتعاونها في مرحلة التطبيق حتى يتقدم على مستويات متقاربة . ولما كانت ميزانية مؤسسة دعم السينما محدودة ، فقد رأت تحقيقا لرسالتها أن تتقدم بطلب قرض في حدود مبلغ خمسمائة ألف جنيه لتنفيذ المشروع .

وقد تقدمت وزارة الخزانة المركزية بمشروع هذا القرار ، ومؤداه أن تضمن الحكومة مؤسسة دعم السينما لدى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات للحصول على قرض في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء مدينة الثقافة والفنون .

ولما كانت هذه المدينة ستصبح أحد المعالم الرئيسية في تطورنا الفني في عهد الثورة . فقد رأت اللجنة الموافقة على مشروع القرار بإجماع الآراء .

وهي ترجو من المجلس الموافقة على القرار الآتي :

يؤذن لوزير الخزانة المركزي — نيابة عن الشركة — في أن يضمن مؤسسة دعم السينما لدى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات للحصول على قرض في حدود خمسمائة ألف جنيه ؛ تسدد على عشرة أقساط سنوية متساوية ؛ لإنشاء مدينة الثقافة والفنون تضم معاهد للسينما والتمثيل والموسيقى والباليه وغيرها ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة المركزي بقرار منه

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

السيد مصطفى كامل مراد — يجرى العرف ، بالنسبة للمؤسسات التي تؤدي خدمات عامة ، أن تدرج في ميزانيتها اعتمادا ماليا يعاونها على أداء ما تقوم به من خدمات . ولذلك فإني لا أفهم إطلاقا أن يسمح لهذه

(١) القرار الجمهوري والمذكرة الايضاحية ملحق رقم ٧

نص خطاب البرلمان الروسى إلى مجلس الأمة

وإن السوفييت الأعلى – وهو المعبر عن إرادة الشعب السوفيتى كله عن موقفه تجاه مسألة الجزائر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بتأييده التام لسياسة الحكومة السوفيتية الخارجية بعد البيان الذى ألقاه السيد جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى دورة المجلس والذى أعلن فيه مرة ثانية أن الاتحاد السوفيتى يؤيد كل التأييد الشعب الجزائرى فى كفاحه لتحرير وطنه ويؤكد استنكاره لسياسة الدوائر الحاكمة فى الجزائر .

وإننا – نيابة عن السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية – نعبر عن ثقتنا بأن النصر سيكون حليف الشعب الجزائرى فى قضيته العادلة" .

ب . لوبانوف

رئيس سوفييت الاتحاد السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

ا . بيف

رئيس سوفييت القوميات فى السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية"

* * *

(٤) برقية من السيد رئيس مجلس نواب قبرص إلى السيد رئيس مجلس الأمة فى شأن الجزائر ، هذا نصها :

نيقوسيا فى ١٩٦١/١/١١

"السيد رئيس مجلس الأمة . الجمهورية العربية المتحدة

ردا على برقيتكم المؤرخة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، أتشرف بأن أحيطكم علما بأن مجلس النواب بجمهورية قبرص ناقش المسألة الجزائرية فى ٩ يناير سنة ١٩٦١، ويسرنى أن أبعث لسيادتكم بالقرار المرفق الذى تمت الموافقة عليه بـ ٢٣ صوتا مقابل ١١ صوتا .

جلفكوس كليريدس

رئيس مجلس النواب

القرار

اجتمع مجلس نواب شعب قبرص يوم ٩ يناير سنة ١٩٦١ وأحيط علما بالنداء الذى وجهه السيد رئيس مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الخاص بكفاح شعب الجزائر البطولى للحصول على حقه فى تقرير مصيره ، واتخذ القرارات الآتية :

(١) يعلن إيمانه وتأييده حق جميع الشعوب المستعبدة فى تقرير مصيرها .

(٢) يستنكر جميع المحاولات التى تقوم بها الدول الاستعمارية لانتهاك حقوق الإنسان بالإبقاء على استعباد الشعوب بوجه عام، ويشجب بوجه خاص المعاملة غير الإنسانية التى يلاقيها شعب الجزائر من القوات المحتلة .

(٣) يعبر عن تصميمه على المساهمة بجميع الوسائل الممكنة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على شعب الجزائر فى أقرب وقت ، وأن يتاح للشعب الجزائرى فرصة التعبير عن إرادته فى استفتاء حر وعام تحت إشراف الأمم المتحدة .

(٤) يعلن عن مساندته التامة والكاملة لشعب الجزائر وزعمائه الذين يكافحون ببسالة لنيل حريتهم .

(٥) يرجو رئيس مجلس النواب فى أن يبعث بهذا القرار إلى السيد رئيس مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة"

* * *

(٥) برقية موجهة إلى رئيس مجلس الأمة من مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، هذا نصها:

"إلى فخامة السيد أنور السادات

رئيس مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة

القاهرة

السيد الرئيس الموقر

ان مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، رغبة منه فى الاسهام فى إنماء علاقات الصداقة بين شعبى الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة ، وإدراكا منه أن توطيد الصلة المباشرة بين البرلمانات له أهميته فى سبيل التعاون الدولى والتفهم المتبادل بما يحقق السلام العام، ليشرفه أن يوجه الدعوة إلى وفد من مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة يتكون من ثمانية إلى عشرة أعضاء لزيارة الاتحاد السوفيتى خلال عام ١٩٦١

ونكون شاكرين لكم، ياسيادة الرئيس، إذا تكرمتم بإخطارنا من نتيجة عرض هذه الدعوة على مجلس الأمة ، وعن تكوين الوفد وموعد وصوله إلى الاتحاد السوفيتى .

مع صادق الاحترام .

ب . لوبانوف"

رئيس المجلس — أعتقد أننا نرحب بهذه الدعوة ، فهل توافقون على قبولها ؟

(موافقة بالإجماع) .

رئيس المجلس — تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ على ما يأتي :

" إذا دعت الحال إلى انتخاب وفد يمثل المجلس ، تحدد هيئة المكتب التنفيذية عدد أعضائه وتختارهم ، ثم تعرض أسماءهم على المجلس للموافقة . فإذا لم يوافق ، يجرى انتخابهم " .

وطبقا لهذا ، ستقوم هيئة المكتب التنفيذية باختيار أسماء أعضاء الوفد ثم عرضها على المجلس للموافقة عليها أو لانتخاب غيرهم .

* * *

٦ — كتاب من السيد العضو مظهر الشوربجى وبعض السادة الأعضاء يطلب استعجال النظر في اللائحة الداخلية ، هذا نصه

" السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

لما كانت اللائحة الداخلية قد أحيلت إلى لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية كمشروع لدراستها وإحالتها إلى المجلس لإقرارها بشكلها النهائي ؛

وحيث إن سير الأعمال في المجلس يستدعى سرعة البت في هذه اللائحة ،

لذلك ، وعملا بأحكام المادة / ١٧٧/ وما بعدها من اللائحة ، نطلب استعجال النظر فيها وإعلان اللجنة المختصة بوجوب تقديم تقريرها في أقرب وقت ممكن .

مع الاحترام .

مقدم من
السيد/ مظهر الشوربجى
وبعض السادة الأعضاء"

فهل توافقون على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية ؟

(موافقة) .

السيد عبد السلام عبد العزيز شلبي — أذكر أنه عندما قرر المجلس إحالة اللائحة الداخلية المؤقتة إلى لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية كان اتجاه المجلس ، واتجاه سيادة رئيس المجلس بالذات ، أن تنظر هذه اللجنة اللائحة على وجه السرعة . فهل يتفضل السيد رئيس اللجنة ليبين الأسباب التي أدت إلى تأخير الانتهاء من نظر هذه اللائحة ، والميعاد الذى سينتهى فيه نظرها .

رئيس المجلس — لقد وافق المجلس الآن على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية ، فهل توافقون على ما يراه السيد العضو ؟

(لم يوافق أحد) .

(رابعا) الأسئلة [1]

١ — تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة العمومية المركزى من السيد العضو زعيم الهلالى عن تبادل الأدوية والعقاقير بين الإقليمين

رئيس المجلس — يطلب السيد وزير الصحة العمومية المركزى تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا ، فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

* * *

٢ — سؤال موجه إلى السيد وزير الإصلاح الزراعى للإقليم الجنوبى من السيد العضو عبد الحليم سليمان الأعصر

ونصه :

"يشكو الصيادون فى بحيرة مريوط وعددهم حوالى ١٠٫٥٠٠ صياد من إجراءات التجفيف الجارية حاليا فى تلك البحيرة، نظرا لأثرها المباشر على أرزاقهم ، فلماذا لا توقف هذه الإجراءات ؟ وما هى الأسباب الداعية للتعجيل بالتجفيف رغم وجود مساحات كبيرة مجففة فعلا بالمنطقة لم تزرع حتى الآن ؟ "

السيد وزير الزراعة للإقليم الجنوبى (بالنيابة عن السيد وزير الإصلاح الزراعى للإقليم الجنوبى) — " تبلغ مساحة بحيرة مريوط نحو ٨٠ ألف فدان ويبلغ عدد الصيادين المسموح لهم بالصيد بها ٣٥٠٠ صياد. وقد تم تجفيف واستصلاح ١٩٫٥٤٠ فدانا تم توزيع ٣٫٥٤٠ فدانا منها بالتمليك حتى عام ١٩٥٩، ويتم توزيع مساحة أخرى قدرها ستة آلاف فدان فى أوائل العام الحالى ١٩٦١

أما باقى المساحة وقدرها عشرة آلاف فدان فستنتهى الهيئة المصرية الامريكية لإصلاح الريف من استزراعها هذا العام تمهيدا لتوزيعها بالتمليك .

---

(١) سؤال مطلوب عنه الاجابة كتابة ملحق رقم ٣

بيان السيد رئيس الجمهورية

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة

لقد أحسست بغامر من السعادة ، وأنا أتلقى رسالة مجلسكم الموقر التى وصلتنى والباخرة الحرية ما زالت تشق البحر الأبيض متجهة إلى الوطن بعد انتهاء مؤتمر الدار البيضاء .

وكان مبعث السعادة أن رسالتكم أكدت لى من جديد تلاقى فكرنا جميعا فى أساليب العمل العربى وفى أهدافه ، فلقد كان واضحا من رسالتكم أن القيمة الحقيقية لمؤتمر الدار البيضاء قد وجدت مكانها الأمين فى الضمير الشعبى العربى الذى يعتبر مجلسكم لسانه وترجمانه

ولقد كانت النقطة البارزة فى مؤتمر الدار البيضاء على حد ما وصفته رسالتكم إلى ، هى أنه عمل ضد الاستعمار وضد الصهيونية كعميل من عملاء هذا الاستعمار وأداة من أدواته .

وكان التعبير الكامن فى رسالتكم أن كل عمل ضد الاستعمار عمل عربى ، وكل عمل ضد الصهيونية — أداة الاستعمار — عمل عربى .

أى أن كل عمل من أجل الحرية عمل عربى

(تصفيق حاد) .

فإن القومية العربية فى مضمونها الواعى ، لا تزيد على أن تكون حرية كل وطن عربى ، وحرية كل مواطن عربى .

ومن هنا تصبح قضايا الحرية ، حتى فى صورتها العامة ، امتدادا لقضايانا ، ويصبح انتصارها فى أى مكان طاقة دافعة لإمكانيات نضالنا التحررى .

ولقد امتد النضال العربى على خط عريض يمتد من باندونج إلى الدار البيضاء ، وأثبتت الأيام والتجارب أن هذا الخط العريض هو خط السلامة العربية ، وهو أيضا خط السلام.

(تصفيق)

وعلى هذا الخط العريض من باندونج إلى الدار البيضاء خضنا المعارك مع غيرنا من الشعوب ، خضناها على أرضنا وخضناها على أرض غيرنا من طلاب الحرية .

لم نكن وحدنا نقاتل معاركنا ، وإنما كانت شعوب كثيرة تؤمن بمثل ما نؤمن به تقف معنا

كذلك لم نتخل يوما عما آمنا بأنه واجبنا فى نصرة غيرنا ، وإننا لندعو الله أن يقود هذه الجمهورية دائما إلى طريق الواجب ، وأن يملأها بالعزمة تشد إيمانها لتكون طليعة كل زحف وقاعدة كل نضال من أجل الحرية .

(تصفيق حاد) .

ذلك أن الحرية لاتصان باستجداء المستعمر ولا بمساومته ، ولا تصان الحرية بمهادنة الاستعمار أو بملاينته .

إنما تصان الحرية بعيدا عن تصور الرجعية والاقطاع ، وبعيدا عن الهمس الذليل ، وبعيدا عن الأنانية الفردية ، تستر نفسها وراء مبرقعة الألفاظ وفى حمى التعبيرات المطاطة .

إن معارك الحرية لاتواجه إلا بالنضال الإيجابى الواعى ، ولا تقاتل إلا على الأرض فى مواجهة قوى الاستعمار ذاتها ، ولا يمكن أن تكون لها غير نتيجة واحدة هى دحر الاستعمار وتصفية وجوده .

(تصفيق) .

مضبطة الجلسة الثامنة المعقودة يوم الاثنين ١٣ من شعبان سنة ١٣٨٠ ، الموافق ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

... من حرية إفريقيا . وكشفت للعالم عن مؤامرة الاستعمار التى من وراء خلق دولة صورية فى موريتانيا والإنكار من الدول المستعمرة فى إفريقيا الأمر الذى يشكل تهديدا مستمرا على سلامة القارة التى يقوم من الشواطئ المستعمرة داخل إفريقيا ، ويمكن الاستعمار من أن تتخذ منها قواعد من أنيابه ومخالبه يهدد بها أمن الدول الإفريقية المتحررة ويتخذ منها مركزا للسعى لتطوير الاقتصادى لصالح شعوبها وتدعم بها سلطة الدعاية فى إفريقيا لينشر استغلاله لخيرات أرضها والطاقات شعوبها .

ولقد أبرزت القرارات الدور الخطير الذى أصبح من مسئولية الدول الإفريقية المتحررة أمام تطور الأحداث فى الكونغو بعد أن أهدرت الغايات والمبادئ التى من أجلها أنشئت قيادة عسكرية الأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو . وقد حددت القرارات المبادئ والأسس السليمة التى يجب أن تتوخاها قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو لإعادة الأوضاع الشرعية الطبيعية به واحتفظت الدول الموقعة على هذه القرارات بحق القيام بأى عمل تراه مناسبا ، إذا لم تحقق هذه المبادئ والأسس ، صيانة لوحدة جمهورية الكونغو واستقلالها والمحافظة على سلامة أراضيها .

وتعرب اللجنة عن تأييدها للقرار السديد الذى اتخذته حكومة الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها فورا من القيادة العسكرية فى جمهورية الكونغو بعد أن أصبحت هذه القيادة عونا للاستعمار على تحقيق مآربه فى تحطيم أوصال هذه الجمهورية (تصفيق) وفى إقامة قواعد له من الخونة والعملاء الذين أعمتهم أطماعهم عن التفكير فى مصير بلادهم ومستقبل شعبهم .

وترى اللجنة أن استمرار وجود قوات أفريقية فى الكونغو تحت القيادة العسكرية للأمم المتحدة إنما يتيح للاستعمار فرصة العمل مستترا تحت علم الأمم المتحدة ، وأن الوقت قد حان لأن تتضح معالم المعركة بين الاستعمار سافرا وبين قوى الحرية فى أفريقيا . لذلك تنتظر من الدول الأفريقية المتحررة أن تحذو حذو الجمهورية العربية المتحدة حتى تكون يدها طليقة فى مساعدة العناصر الوطنية المناضلة فى الكونغو من أجل وحدته وصيانة استقلاله ودحر جيوب الاستعمار فيه .

ولقد عرضت القرارات لقضايا الحرية فى كل مكان من إفريقيا باعتبار أن معركة الحرية فى كل بقعة إفريقية هى امتداد لمعارك الحرية التى خاضتها الدول الإفريقية المتحررة وسياج قوى لهذه الدول فى صيانة حريتها وتأكيد سيادتها ، وأن المعركة ضد الاستعمار فى مختلف صوره وأشكاله فى الكونغو وفى الجزائر وفى رواندا أورانداى وفى اتحاد جنوب إفريقيا هى جزء من المعركة ضد الاستعمار فى القارة الإفريقية كلها .

وتجد اللجنة فى القرارات الخاصة بالميثاق الإفريقى إيذانا بفجر جديد لتحقيق التعاون الكامل بين الدول الإفريقية فى الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما ترى فى إقامة المؤسسات والمنشآت الإفريقية المشتركة التى تضمنتها القرارات المذكورة دعما لاستقلال الدول الإفريقية المتحررة ، وسندا لأزر الأقطار الإفريقية الأخرى التى ما زالت تخوض معارك الحرية ، وإيذانا بأن إفريقيا لن تبقى ضعيفة الكيان هزيلة البنيان مشلولة الحركة مسلوبة الإرادة بل ستصبح من القوة والحصانة بالدرجة المنشودة لشعوبها ، وأنها ستكون عاملا قويا فعالا فى تشكيل السياسة العالمية بما يؤكد السلام والعدل والحرية والمساواة .

وتوصى اللجنة للأسباب المتقدمة المجلس بأن يعلن تأييده الكامل ومساندته القوية لهذه القرارات ، ورغبته الصادقة فى أن يسود تنفيذها نفس الروح الطيبة التى أملت نصوصها ، وأن يسود التعاون الكامل ووحدة الرأى والعمل دستور الدول الموقعة عليها .

كما توصى المجلس بأن يوجه رغبته إلى الحكومة متعاونة مع حكومات الدول الإفريقية الموقعة على هذه القرارات فى أن تبذل كل الجهود الممكنة لتؤيد بقية الدول الإفريقية المستقلة هذه القرارات ، وأن تنضم متعاونة إلى الميثاق الإفريقى من أجل وحدة أممها وحريتها ورفاهية شعوبها .

كما توصى المجلس بأن يتجه بنداء إلى البرلمانات الإفريقية ، وخاصة فى الدول الإفريقية التى لم تمثل فى مؤتمر الدار البيضاء ، بأن تبذل نفوذها لدى حكوماتها لتأييد هذه القرارات ودعم الصف الإفريقى المتحرر فى سبيل وحدة شعوب إفريقيا وعزتها ومنعتها .

واللجنة إذ تتقدم بتقريرها هذا إلى المجلس ترجو الموافقة عليه .

(تصفيق) .

رئيس المجلس — حضرات الأعضاء :

هل توافقون على هذا التقرير ؟

(موافقة بالإجماع) .

رئيس المجلس — وصلتنى رسالة موقع عليها من السيد مجدى حسنين وسبعين عضوا ، ونصها :

"لتذكار الموقف العظيم الذى وقفته حكومة الرشيد فى مسألة الكنغو ، وأخذها المبادأة فى مقاومة عوامل التآمر الخفية والمجمعة على شعب الكنغو الصغير ، وعلى زعمائه الأبطال ، بقيادة البطل " باتريس لومومبا " أزره الطيب بين جميع المواطنين ، بل بين شعوب العالم الحرة " .

لذلك نقترح إصدار القرار الآتى وإبلاغه إلى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة .

والحوادث التي تجري في الكنغو خصوصاً الحادث الأخير الخاص بمصرع البطل الوطني باتريس لومومبا رئيس حكومة الكنغو الشرعي وبعض وزرائه في الكنغو وقتلهم تحت قبضة العميل تشومبي، وذلك بأمر من العميل كازافوبو، وتحت سمع وإبصار قوات الأمم المتحدة في الكنغو، لمواجهة هذه الحوادث استهتار بالرأي العام العالمي وما تحس الإفريقيين.

لذلك فإن مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة يرسل احتجاجه على الحادث — إلى المسئولين في هيئة الأمم المتحدة والدول الاستعمارية التي تكشفت منذ ظهر هؤلاء العملاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا، ويحمل همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة مسئولية جميع ما يحدث من اضطراب في الكنغو، وما حدث لهؤلاء الزعماء الموجودين الآن في السجون، ويطلب من الأمم المتحدة العمل فوراً على إطلاق سبيل هؤلاء الأحرار.

ويطلب السادة مقدموها عرضها على المجلس. وأود أن أوجه النظر إلى أن هذا المجلس لم يتوان في أن يؤيد الكونغو بكافة الوسائل في أكثر من مناسبة بالنسبة لموقف هيئة الأمم المتحدة منه وبالنسبة للتطورات الخطيرة المشكلة من وقت أن بدأت إلى الآن. ولقد ورد في تقرير لجنة الشئون الخارجية عن قرارات مؤتمر الدار البيضاء الذي تنظرونه الآن جزء خاص وفقرة كاملة عن الكونغو وقد وافقتم على هذا التقرير الآن بالإجماع.

فهل توافقون مع ذلك على أن يصدر المجلس مشروع القرار الذي يقترحه السيد العضو أم يكتفي بالقرارات السابقة وبالقرار الذي أصدرتموه الليلة بموافقتكم على تقرير لجنة الشئون الخارجية.

السيد محمد مجدي حسنين — سيادة الرئيس، السادة الأعضاء:

إن الموقف في الكونغو ليس من السهولة بحيث نأخذه ببساطة أو بنوع من عدم المبالاة على دعم الموقف الخارجي لشد أزر الرجال الذين يقفون في الكونغو حماية وطنهم من الاستعمار.

ولاشك أننا إذا كررنا المواقف التي تسند هؤلاء الأبطال، كان هذا عملاً عظيماً من ممثل شعب من شعوب أفريقيا، ولما كان الموقف في الكونغو موجهاً إلى الآن، يتطور تطوراً خطيراً، سيما وأن أمريكا تأخذ الآن العمل منفردة هناك في التقريب العاجل حتى يمكنها القضاء على جميع القادة الأفريقيين، كان علينا نحن نواب الجمهورية العربية المتحدة أن نقف الموقف الحازم حتى تبين هذه الدولة التي تتآمر على إخواننا في الكونغو أننا واقفون لها بالمرصاد...

بأن التاريخ لن ينسى هذه المواقف، إنما يجب أن نقف باستمرار إلى جانب إخواننا المكافحين في الكونغو.

ولذلك أرجو الموافقة على إرسال هذه البرقية إلى همرشلد لتحميله مسئولية هذا العمل الذي يخجل فيه استخفافه شعوبنا وشعبيته استخفافاً لاقبله.

رئيس المجلس — الأمر متروك للمجلس لكي يقرر ما يراه في هذا الشأن.

السيد محمد مجدي حسنين — أريد أن أرجع السادة الزملاء أن المجلس لم يسبق له أن اتخذ قراراً بشأن همرشلد نفسه.

رئيس المجلس — لقد رفع الموضوع بما فيه الكفاية، وأرى أعرض الأمر على المجلس، فهل توافقون حضراتكم على اتخاذ مثل هذا القرار؟

فالموافق يتفضل برفع يده.

(وافقت أقلية).

رئيس المجلس — إذن لا يوافق المجلس على الاقتراح.

* * *

٢ — تقرير لجنة شئون الميزانية والحساب الختامي[1]

عن فتح اعتماد إضافي بالميزانية الإنتاجية لفرع ٢٥ (وزارة الثقافة والإرشاد القومي) الباب ٣ (مصلحة الآثار) الثقة الثانية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ١٠٥,٠٠٠ جنيه

أشير إلى الكتاب الآتي:

"السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة، وبعد فأتشرف بأن أرفع مع هذا لسيادتكم تقرير لجنة شئون الميزانية والحساب الختامي عن فتح اعتماد إضافي بالميزانية الانتاجية لفرع ٢٥ (وزارة الثقافة والارشاد القومي) الباب ٣ (مصلحة الآثار) الثقة الثانية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

وقد انتخبت اللجنة السيد عطية الكفراوي مقرراً لها.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

١١ يناير سنة ١٩٦١ — رئيس اللجنة
"الطاهر سلطان"

رئيس المجلس — يتفضل السيد المقرر.

[1] التقرير والمذكرة الإيضاحية ملحق رقم ١

المقرر .

أحيل هذا الموضوع على اللجنة من المجلس بجلسته المنعقدة فى ٩ يناير سنة ١٩٦١ ، فاجتمعت فى يوم الأربعاء الموافق ١١ منه لنظره وحضر اجتماعها السادة : محمود عبد الفتاح الوكيل المساعد لوزارة الخزانة المركزية ومحمد مهدى وكيل عام مصلحة الآثار وسامى أبو الخير مدير إدارة الميزانية بوزارة الثقافة والإرشاد القومى وعبد الوهاب الباقى المشرف على النواحى المالية والادارية لمشروع استعراضات الصوت والضوء .

وتورد اللجنة تقريرها فيما يلى :

تمشيا مع السياسة العامة التى تنتهجها الجمهورية لتشجيع السياحة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر الدخل القومى وموردا لاكتساب العملات الأجنبية ودعامة قوية للدعاية ، قامت وزارة الثقافة والارشاد القومى بالنهوض بالسياحة وتشجيع السائحين على زيارة آثارنا القديمة والتعرف على ما وصلت إليه الجمهورية فى عهد الثورة من تقدم فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية وغيرها . ومن المشروعات التى أنشئت فى هذا الصدد مشروع استعراضات الصوت والضوء فى المناطق الأثرية مثل الأهرام وأبى الهول والقلعة .

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ بإدراج الاعتمادات اللازمة لهذا المشروع فى الباب الثالث من ميزانية مصلحة الآثار (الميزانية الإنتاجية) للسنتين الماليتين ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦١/١٩٦٢ وقدرت تكاليف المشروع الكلية بحوالى ٢١١,٦١٠ من الجنيهات تدفع على قسطين يستحق القسط الأول فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ والقسط الثانى فى ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ولم يتضمن المبلغ المشار إليه ما يستحق على هذه الأدوات والمهمات من رسوم جمركية ورسم الاستيراد ورسم البلدية على أساس أنها معفاة من هذه الرسوم .

وبعرض الموضوع على اللجنة الوزارية للنظر فى أمر هذا الإعفاء وجدت انه يتعذر إجابة هذا الطلب ، وأوصت باستصدار قرار جمهورى بفتح اعتماد إضافى بالباب الثالث من ميزانية مصلحة الآثار للسنة المالية ٥٩/١٩٦٠ بقيمة الرسوم المستحقة والتى قدرت بمبلغ ١٠٥,٠٠٠ جنيه .

وطلبت وزارة الخزانة المركزية فتح الاعتماد الإضافى بهذا المبلغ فى ميزانية ٥٩/١٩٦٠ حتى يمكن إتمام المشروع قبل عيد الثورة الثامن فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠ .

وانتهت السنة المالية ٥٩/١٩٦٠ دون الانتهاء من إجراءات فتح الاعتماد المطلوب مما حدا بوزارة الخزانة المركزية إلى تجديد طلب فتح الاعتماد الإضافى فى الميزانية الإنتاجية لسنة ٦٠/١٩٦١ الباب ٢ (مصلحة الآثار) فرع ٢٥ (وزارة الثقافة والارشاد القومى) .

ولهذا فإن اللجنة توافق على فتح الاعتماد المطلوب ، وترجو من المجلس الموافقة على القرار الآتى :

" يفتح فى الميزانية الإنتاجية فرع ٢٥ (وزارة الثقافة والإرشاد القومى) الباب ٢ (مصلحة الآثار) — الفئة الثانية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ اعتماد إضافى قدره ١٠٥,٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة آلاف جنيه) لتجاوز الاعتماد المدرج بميزانية الفرع المذكور لمشروع استعراضات الصوت والضوء ، وذلك لمواجهة الرسوم الجمركية المستحقة على المهمات والآلات المستوردة لهذا المشروع ، على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من موارد الميزانية الإنتاجية "

رئيس المجلس — هل توافقون على قرار اللجنة ؟

(موافقة) .

* * *

٣ — تقرير اللجنة المشتركة

من لجنتى الشئون المالية والاقتصادية ، والمرافق العامة والمواصلات عن القرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس وإنشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة

أشير إلى الكتاب الآتى :

"السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ، وبعد فأتشرف بأن أرفق مع هذا تقرير اللجنة المشتركة من لجنتى المرافق العامة والمواصلات والشئون المالية والاقتصادية عن القرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس وإنشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة ، رجاء التفضل بعرضه على المجلس .

وقد اختارت الهيئة السيد العضو محمد رئيف المانى مقررا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٧ يناير سنة ١٩٦١

رئيس اللجنة المشتركة

محمد رشدى"

رئيس المجلس — نظرا لغياب السيد المقرر ، ميتولى السيد العطافى متبل عضو اللجنة عرض تقرير اللجنة نيابة عنه وليتفضل سيادته .

أحال المجلس بجلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ إلى لجنتى المرافق العامة والمواصلات والشئون المالية والاقتصادية مجتمعتين القرار[1] بقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس وإنشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة .

وقد نظرت اللجنة المشتركة هذا القرار بقانون بجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٦١ وحضر اجتماعها السيد مصطفى رشدى وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية المساعد .

ويتلخص بحث اللجنة المشتركة فيما يلى :

تقوم الدولة أساسا بإنشاء المرافق العامة وإدارتها لتوفير الخير والرفاهية العامة للمواطنين بما تحققه لهم هذه المرافق من خدمات .

وإذا منحت الدولة التزاما بإدارة مرفق عام ، كان ذلك إنابة منها للملتزم فى توفير الخدمة العامة التى خصص المرفق لإدارتها بانتظام واطراد وعلى وجه يكفل تحقيق الصالح العام للمنتفعين بالمرفق من أفراد الشعب .

(١) قرار السيد رئيس الجمهورية ملحق رقم ١٠

لا يخل منح الالتزام بسلطان الدولة فى التدخل فى أى وقت لرقابة سير المرفق الملتزم به والمحافظة على انتظامه وإدارته لتحقيق الخير العام للشعب .

وتعد التزامات المرافق العامة من أخطر أنواع النشاط الاقتصادى لما لها من ارتباط وثيق بالمصالح الحيوية للسواد الأعظم من المواطنين فى كل دولة . ولذلك يجب أن تكفل الدولة فى وثيقة الالتزام حماية المواطنين المنتفعين بهذه المرافق من الاستغلال وضمان أدائها للخدمات الحيوية الضرورية لهم على أكمل وجه .

ولم تكن الحكومات قبل الثورة تلتزم هـذه المبادئ الأساسية التى تقتضيها طبيعة النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فى الحكم ، ولم تكن تفى شروط التزامات المرافق العامة إلا بما كانت تمليه عليها يد الاحتلال وسيطرة رأس المال المستغل عليها من شروط .

وقد أبرمت الحكومة فى الإقليم المصرى تحت سلطان هـذه السيطرة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ عقد التزام بينها وبين بوغوص نوبار والمسيو إدوارد امبان لتعمير مساحة شاسعة من الأراضى كان يطلق عليها فى ذلك الوقت واحات العباسية مقابل جنيه واحد عن كل فدان من هذه الأرض وهى التى أصبحت فيما بعد ضاحية مصر الجديدة .

كما أبرمت فى ذات التاريخ ومع نفس الأشخاص عقد التزام خاص بالسكك الحديدية الكهربائية والترام منحت لهما بمقتضاه حق إنشاء سكك حديد كهربائية لوصل مصر الجديدة المعروفة فى ذلك الوقت بواحات صحراء العباسية بكوبرى الليمون وإنشاء خطى ترام واستغلالها دون مقابل هذا النص على التزام الملتزمين بإعداد قطارات خاصة للخديو وأسرته وعدم خضوع قطارات الخديو على طول خطوطهم لأى رسوم .

وقد أجازت أحكام هذين العقدين الملتزمين سالفى الذكر التنازل عنهما إلى شركة مساهمة مصرية وتم فعلا التنازل عنهما إلى شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس .

وقد تم تعمير ضاحية مصر الجديدة بعرق وجهد المصريين وما زال يقوم امتداد العمران فيها على أكتافهم . وعلى الرغم من ذلك لا يملك المتمصرون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أسهم الشركة التى جنت ثمرة هذا الجهد خلال نصف قرن من الزمان أكثر من ٢٧٪ من أسهمها .

وقد عمدت هـذه الشركة منذ أمد طويل إلى المعارضة فى الخضوع لقوانين الدولة والتخلص من التزاماتها الجوهرية التى تفرضها عليها عقود الالتزام الممنوحة لها ، وعدم القيام بأعمال التجديد والصيانة والتوسع اللازم فيما تؤديه المرافق العامة التى تتولاها من خدمات ، ثم عمدت إلى استغلال أموالها فى نشاط خاص لتحقيق أرباح لا تخضع للحد الأقصى المحدد بقانون المرافق العامة وهى أموال كان يجب استغلالها فى تحسين الخدمة فى المرافق التى تتولاها وتوسيعها بما يواجه العمران فى منطقة الالتزام .

كذلك عمدت الشركة إلى تفسير أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمرافق العامة حسبما تشاء مصلحتها الخاصة . فعلى الرغم من أن التزامها بالتعمير وما يرتبط به من استغلال فى منطقة الالتزام يرتبط ارتباطا كاملا بمرفق المواصلات الذى تتولاه بحيث تكون جميعا وحدة واحدة متكاملة تحقق لها فى النهاية أرباحا طائلة ، فقد اعتبرت الشركة هذه المرافق وحدة واحدة بالنسبة لحساب إجمالى الأرباح التى يحدد قانون المرافق العامة حدها الأقصى بنسبة معينة من رأس المال ، حتى يحسب هذا الحد الأقصى من الربح على أساس رأس المال المستغل فى المرافق التى تتولاها جميعا . وعند حساب رأس المال المستثمر فى المرافق التى تتولاها وفقا لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون ، أبت إلا أن تدخل فى تحديد رأس المال المستغل فى المرافق التى تتولاها عناصر غريبة عليه لزيادة قيمته حتى تزيد بالتالى الأرباح التى يجوز لها الحصول عليها بنسبة منه ، واعتبرت فى ذات الوقت كل مرفق من المرافق التى تتولاها منفصلا من الناحية المالية عن غيره حتى يتحقق لها السند فيما تدعيه من خسارة فى مرفق النقل تبيح لها رفع التعريفة وإرهاق المنتفعين بالمرفق بهذه الزيادة .

وقد تولت هـذه الشركة بصفة فعلية مرفق المياه فى نطاق الالتزام الممنوح لها بالتعمير فى حين لم يتم صدور التشريع اللازم بمنح الشركة الالتزام الخاص بالمياه فى منطقة الالتزام منذ بدء الالتزام حتى الآن ولم تقم هـذه الشركة من جانبها بإنشاء ما يلزم من إنشاءات لكفاية الخدمة التى يؤديها مرفق المياه الذى تتولاه بصفة فعلية فى منطقة الالتزام منذ مدة طويلة والذى تحصل على أرباح طائلة منه ، وعمدت الى الاستعانة بالمياه الارتوازية المسرة حتى لا تتحمل تكاليف إقامة عملية مياه متكاملة لمنطقة الالتزام ضنا على سكان الضاحية من الاستفادة بالمياه العذبة مثل غيرهم من السكان فى مدينة القاهرة . وفضلا عن ذلك فقد أهملت هذه الشركة التوسع فى إقامة الآبار اللازمة لمواجهة حاجة السكان للمياه . وأصبحت الشركة مضطرة لعجز مرفق المياه الذى تديره إلى الحصول على نصف حاجة سكان الضاحية من المياه من مرفق مياه القاهرة وتحقيق أرباح على حساب هـذا المرفق داخل نطاق الالتزام بدون مبرر .

وقد منحت الشركة التزام استغلال تيار الكهرباء بمقتضى أحكام المرسوم الصادر فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٠ الخاص بالتزام استغلال توزيع التيار الكهربائى بهليوبوليس على أساس الشروط التى وردت فى عقد سبق إبرامه فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ بينما كانت تقوم منذ بداية منحها الالتزام باستغلال هـذا المرفق دون مقابل ودون تنظيم شروط خاصة بهذا

الاستقلال ؛ وبقيت تستغله دون مقابل حتى الآن مع تحميل الدولة نفقات الإدارة العامة فى منطقة الالتزام . وقد أهملت الشركة هذا المرفق فلم تقم بإدخال التجديدات والإنشاءات اللازمة لمواجهة الضغط على موجوداته لزيادة العمران بالضاحية ، مثله فى ذلك مثل باقى المرافق التى تتولاها حتى تؤول فى نهاية الالتزام إلى حالة سيئة تواجه معها الدولة بضرورة تجديدها تجديدا شاملا مع ما يصاحب ذلك من اضطراب فى الخدمة التى تؤديها هذه المرافق وانقطاع لها .

وترى اللجنة أن هذه الأسباب جميعا تشكل ضرورة قصوى تبرر إصدار هذا التشريع فى غياب المجلس تطبيقا لأحكام المادة ٥٣ من الدستور المؤقت

ولهذا ترى اللجنة أن لا اعتراض لها على هذا القرار بقانون ؛ وترجو المجلس الموافقة على ذلك

رئيس المجلس — هل توافقون على تقرير اللجنة ، وعدم الاعتراض على هذا القرار بقانون ؟

(موافقة) .

٤ — تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية [1]

عن القرار بقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ بوضع مرفق ترام القاهرة تحت الحراسة الإدارية

أشير إلى الكتاب الآتى :

" السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ، وبعد

فأتشرف بأن أرفع مع هذا لسيادتكم تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القرار بقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ بوضع مرفق ترام القاهرة تحت الحراسة الإدارية ، رجاء التفضل بعرضه على المجلس .

وقد اختارتنى اللجنة مقررا لها أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

١٢ يناير سنة ١٩٦١

وكيل اللجنة

محمد رئيف المفتى "

رئيس المجلس — نظرا لغياب السيد المقرر ، فسيتولى السيد العطافى سنبل عرض تقرير اللجنة نيابة عنه ، وليتفضل سيادته

(1) تقرير اللجنة وقرار السيد رئيس الجمهورية ملحق رقم ١١

السيد العطافى سنبل — التقرير وزع على حضراتكم ، وقد تحققت اللجنة توافر شرط الضرورة الذى دعا إلى اتخاذ هذا القرار فى غياب المجلس .

وترى اللجنة أن لا اعتراض لها على هذا القرار بقانون ، وهى ترجو من المجلس الموافقة على ذلك .

رئيس المجلس — هل توافقون على رأى اللجنة ؛ وعدم الاعتراض على هذا القرار بقانون ؟

(موافقة) .

٥ — تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية [1]

عن القرار بقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ بوضع شركة الكهرباء المصرية تحت الحراسة الإدارية

أشير إلى الكتاب الآتى :

" السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ، وبعد فأتشرف بأن أرفع مع هذا لسيادتكم تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القرار بقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ بوضع شركة الكهرباء المصرية تحت الحراسة الإدارية ؛ رجاء التفضل بعرضه على المجلس .

وقد اختارتنى اللجنة مقررا لها أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

١٩٦١/١/١٢

وكيل اللجنة

محمد رئيف المفتى "

رئيس المجلس — نظرا لغياب السيد المقرر ، فسيتولى السيد العطافى سنبل عرض تقرير اللجنة نيابة عنه ، وليتفضل سيادته .

السيد العطافى سنبل — لقد وزع التقرير على حضراتكم ، وترى اللجنة أن شروط إصدار هذا التشريع فى غياب المجلس بالتطبيق لنص المادة ٥٣ من الدستور المؤقت متوافرة ، ولا اعتراض لها على هذا القرار بقانون وهى ترجو من المجلس الموافقة على ذلك .

رئيس المجلس — هل توافقون على رأى اللجنة ، وعدم الاعتراض على هذا القرار بقانون ؟

(موافقة) .

* * *

(1) تقرير اللجنة وقرار السيد رئيس الجمهورية ملحق رقم ١٢ .

تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية

عن القرار بقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية "البنك البلجيكي والدولي بمصر" إلى الدولة

ورد الكتاب الآتي :

"السيد رئيس مجلس الأمة

تحية وبعد ،

أتشرف بأن أرفع مع هذا لسيادتكم تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القرار بقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية "البنك البلجيكي والدولي بمصر" إلى الدولة ؛ رجاء التفضل بعرضه على المجلس .

وقد اختارتني اللجنة مقررا لها أمام المجلس

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

١١ يناير سنة ١٩٦١

وكيل اللجنة

محمد رئيف المفتي"

رئيس المجلس – نظرا لغياب السيد المقرر ، فسيتولى السيد العطار سنبل عرض تقرير اللجنة نيابة عنه ، وليتفضل سيادته

السيد العطار سنبل – وزع التقرير على حضراتكم .

ترى اللجنة أن تأميم البنك كان أيضا ضرورة تقتضيها تصفية مجموعة الشركات البلجيكية ؛ إذ أن هذا البنك كان بمثابة المصرف الرئيسي لها حيث ترتبط معه بالعديد من المصالح المشتركة في فروعها في بلجيكا وفي إقليمنا المصري .

ولا شك أن هذه الأسباب جميعا تشكل ضرورة قصوى تبرر اتخاذ هذا التشريع في غياب المجلس تطبيقا لأحكام المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

ولهذا ترى اللجنة أن لا اعتراض لها على هذا القرار بقانون ، وترجو المجلس الموافقة على ذلك .

---

(١) راجع الملحق رقم ١٢

رئيس المجلس – هل توافقون على رأي اللجنة . وعدم الاعتراض على هذا القرار بقانون ؟

(موافقة) .

السيد مجدي حسنين – اقترح شكر الحكومة على اتخاذها هذه القرارات الوطنية

* * *

٧ – تقرير لجنة شئون الميزانية والحساب الختامي(١)

بشأن تجديد ميزانية مصلحة التأمين والمعاشات للإقليم السوري

أحيل إلى الكتاب الآتي :

"السيد رئيس مجلس الأمة

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة شئون الميزانية والحساب الختامي بشأن تجديد ميزانية مصلحة التأمين والمعاشات للإقليم السوري .

وقد انتخبت اللجنة السيد محمد أديب المكاري مقررا لها

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

١٨ يناير سنة ١٩٦١

رئيس اللجنة

العطار سنبل"

رئيس المجلس – ليتفضل السيد المقرر .

المقرر – أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٩ يناير سنة ١٩٦١ هذا الموضوع على اللجنة للنظر على وجه الاستعجال فبحثته في اجتماعها يوم الأربعاء ١١ و١٨ من يناير سنة ١٩٦١ بحضور السيد محمود عبد الفتاح الوكيل المساعد لوزارة الخزانة المركزية والسيد الدكتور ابراهيم البادل مدير عام مصلحة التأمين والمعاشات بالإقليم الشمالي .

وتورد اللجنة تقريرها فيما يلي

كان من أهم الأمور التي عنيت بها الثورة منذ قيامها أن عملت على دعم مستقبل الموظفين والمستخدمين والعمال الحكوميين ضمانا لهم ولذويهم من بعدهم . وتأكيدا للسياسة الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة ، ونشرا للعدالة الاجتماعية التي نادت بها ، صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين في إقليمي الجمهورية .

---

(١) القرار والمذكرة الإيضاحية ملحق رقم ١٤

صورة زنكوغرافية لبعض تجلياته الدينية بخط يده

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير"

"نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين"

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

والحمد لله رب العالمين

لقد تفضل الله سبحانه وتعالى علي بأنه هداني

لتصحيح هذا المصحف الشريف الكريم وإني

أسجد لله سبحانه وتعالى شكرا على نعمة الإيمان والإسلام

وأرجو من الله عز وجل أن يقدرني على عمل الخير

وأن يكتب لنا الهداية والرشد من عنده دنيا وآخرة

وأن يقدرنا على خدمة والدتي الطاهرة وكبار [illegible]

دائما وخدمة أسرتي وأولادي البارين منهم [illegible]

والسلام عليكم جميعا. آمين يارب آمين يارب آمين يارب

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

الخادم [illegible] ١٩٧٤

صورة زنكوغرافية لوثيقة بخط يده يسجل فيها
عدد مرات ختامه للقرآن الكريم بعدد ٦١٧ مرة

مراجع
ومصادر
مختارة

- ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ـ بدون

- حسن يوسف، **«مذكرات»، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٨٢**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢

- حسنين توفيق، **الدولة والتنمية فى مصر «الجوانب السياسية: دراسة مقارنة»**، القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠

- خالد محيى الدين، **والآن أتكلم**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

- منصور خالد، **النخبة السودانية، إدمان الفشل**، الجزء الأول والثانى، القاهرة: دار الأمين للنشر، ١٩٩٣

- روبرت مابرو، **الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢**، ترجمة صليب بطرس، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦

- سامية سعيد إمام، **من يملك مصر**، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ ـ١٩٨٠، القاهرة: دار المحروسة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢

- سيد مرعى، **الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى**، القاهرة: الدار القومية للطباعة، يناير ١٩٦٦

- صلاح عيسى، **دستور فى صندوق القمامة**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥

- طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢**، القاهرة: دار الشروق ط٢، ١٩٨٣

- عاطف عبد الغنى، **الانقلاب على ثورة يوليو**، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢

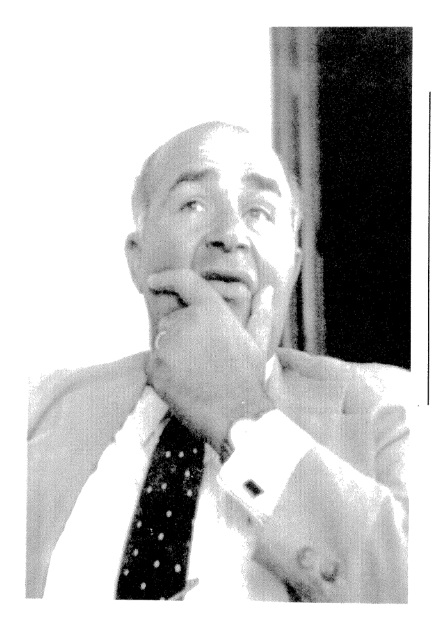
- عبد العظيم رمضان، **ليلة ثورة ٢٣ يوليو «أوراق يوسف صديق»**، القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠١

- عبد الرحمن الرافعى، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٧

- عزة وهبى، **السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢**، دراسة تحليلية فى تجربة مجلس الأمة «١٩٥٧ ـ ١٩٥٨»، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣

- على الدين هلال، **تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣ ـ ١٩٩٩**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١
- لمعى المطيعى، **موسوعة نساء ورجال من مصر**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣
- محمد حسنين هيكل، **سقوط نظام!.. لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣
- محمد رشاد: **عبد الناصر وقضايا الفلاحين**، الاتحاد الاشتراكى العربى والاتحاد التعاونى الزراعى المركزى
- محمد زكى عبد القادر، **محنة الدستور**، القاهرة ط.ع بيروت ١٩٧٣
- محمد عبد العزيز عجيمة، **صبحى تادرس، مذكرات التاريخ الاقتصادى**، دار الجامعات المصرية، إسكندرية ب.ت
- محمد عبد الغنى علام، **ملوك اقتصاد القيم، مصريون جسدوا معنى الائتمان**، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٧
- محمد محمود الصياد، **اقتصاديات السودان**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧
- محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى «١٩٥٢ ـ ١٩٧٠»** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨
- **دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨
- محمود متولى، **تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥**، القاهرة ـ دار الثقافة للطباعة، ١٩٧٧
- مصطفى عبد الغنى، **المثقفون وعبد الناصر** القاهرة دار غريب، ط٢ ٢٠٠٠
- مصطفى الفقى، **الأقباط فى السياسة المصرية، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية**، القاهرة ـ دار الشروق، ١٩٨٨
- **مصر والعروبة وثورة يوليو (ندوة) بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢

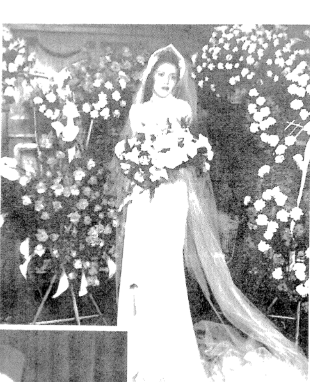
ملحق الصور

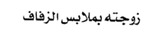


لقطات من أرشيف العائلة



منصور عقب الصلاة يتلو آيات من الذكر الحكيم ويظهر فى الخلفية أحد أبنائه

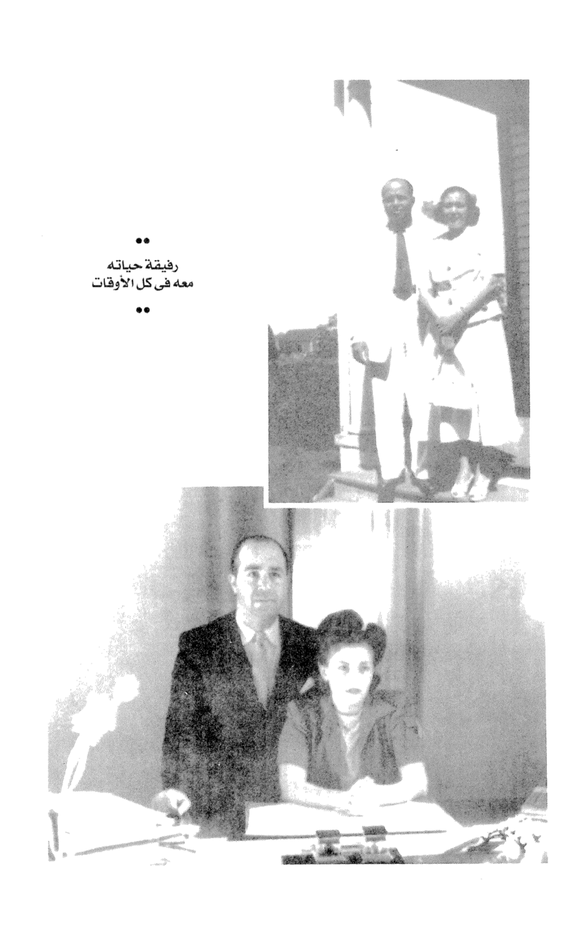




زوجته بملابس الزفاف



فى مقتبـــل الشبــــاب



••

رفيقة حياته
معه فى كل الأوقات

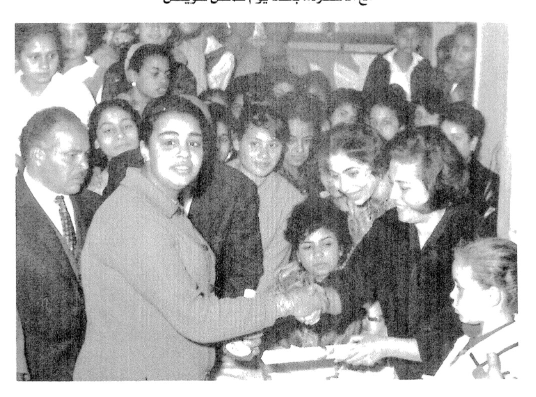
••



على الـــدرب معـــا



مع الأسـرة.. بعـد يوم عمـل طويـل



السيدة نظلى زوجته ودور بارز فى حملته الانتخابية



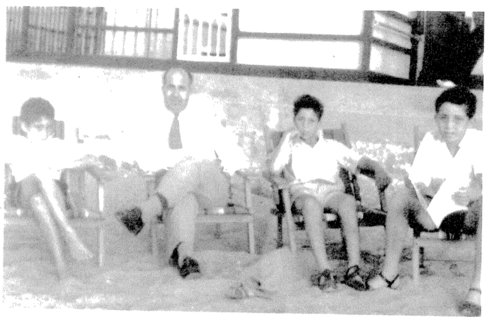
••

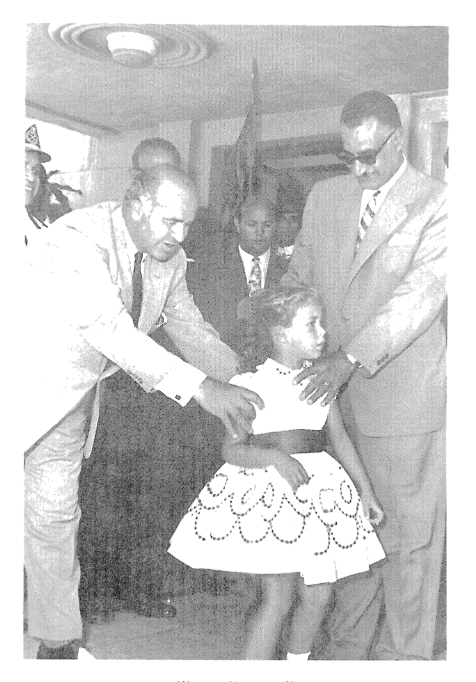
برغم الأعباء

كان دوما حريصا

على التواجد مع العائلة

••

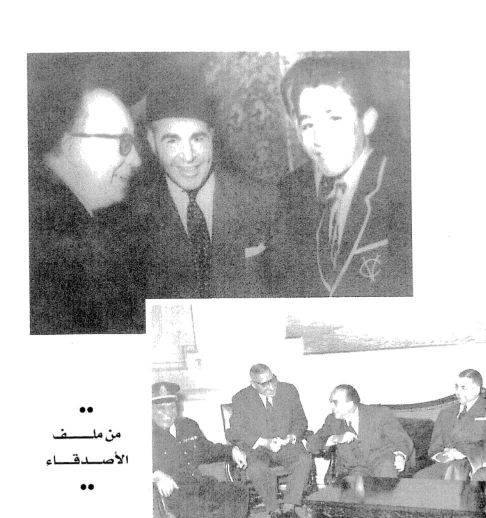




مع الزعيم جمال عبد الناصر

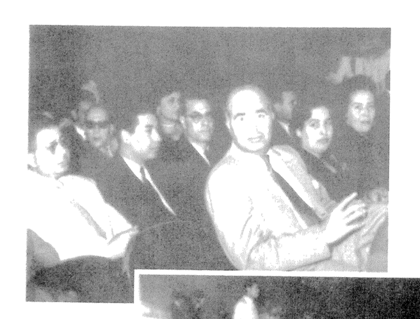


••
لقطات تعبر عن
علاقة امتدت لأكثر
من ربع قرن
مع الرئيس
محمد أنور السادات
••



••
من ملـــــف
الأصـــدقـــاء
••





••

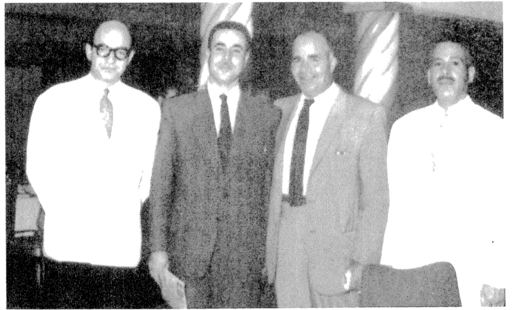
جـانب من تواجـده
فى المناسبات العامة
والاجتماعية

••





••
مع فرغلى باشا
••



مع رفقاء العمل والمهنة

محتويات الكتاب

الباب الثالث

لطفى منصور وثورة يوليو

الباب الرابع

من التأميم إلى الحراسة

الباب الخامس

انطلاق العبقرية

شهـــادات

الكتاب :

بين الثروة والثورة

لطفى منصور

صفحات من تاريخ مصر
الحديث والمعاصر

تحت رعاية :

أبناء لطفى منصور

تحرير :

د. مصطفى عبد الغنى

جريدة «الأهرام»

شارك فى الإعداد :

نجوان فاروق شيحة

مركز دراسات الدول النامية
جامعة القاهرة

الغلاف :

سيد عبد الفتاح

جرافيك :

أسامة زهير

إشراف عام :

أحمد هاشم

الإعداد والتنفيذ :

Seven Days
Tel: 3440667

الطبعة الأولى

يناير ٢٠٠٤

رقم الإيداع : ٢٠١٥٩ / ٢٠٠٣

لطفى منصور الذى نحاول رسم بعض ملامحه هنا، ليس هو رجل أعمال عـادى وإنما هو أحـد رجال الأعمال الذين عاشـوا أهم فترات القـرن العشـرين .

كـان رجـلا فريـدا من طـراز آخـر مختلف ونموذجـا متفـردا لرجـل الأعمـال الذى ينتمى إلى الجانب المضئ .. عرفناه رجـلا نظيفـا.. دفع الكثير لمواقفه النبيلة.

كان لطـفى منصـور يجمـع بين منتـهى الحنـان ومنتـهى القسـوة ولديـه قدرة فائقـة على إحداث التـوازن بين النقيضـين وهذا ما أكـدته شـهادة الأبنـاء والتى أشـارت ايضـا الى انـه كـان " ثورجيـا " محبـا لبلده عاشـقا لوطنه ولأهـله ولأصـدقائـه.

وبقـدر ما كـان رجـلا واسـع المعرفة ولديه رؤية واضحـة بعيدة المدى، رجـلا إسـتراتيجيا وليس تكتيكيا، بقدر ما كـان رجـل إقتصـاد من الطراز الأول ملـتزم جـدا، صادق الكلمة فالكلمة بالنسبة اليه كالعقد المكتوب، ومن أسرار نجاحه وخروجه من عثراته ، حفاظه الشديد على اسمه وسمعته .

قالوا عنه أن حياته كانت تجسد تاريخا طويلا من الصمود والإصرار والتحدى .. وكـان يمتلك شخصية فـذة .. وكفاءة منقطعة النظير وإصـرار دائم على النجاح . ورغم الهزات المالية وما تعرض له من مصادرة وفرض الحراسـة عليه، ثم المصـادرة مرة أخرى ..فإنـه تمكن من إعـادة بنـاء ثروتـه وإمبراطوريتـه (الماليـة) .. ولم يفقد يومـا ثقته بالله أو إحترامـه لنفسـه .

رحـم الله لطفى منصـور الذى كـان - بحق - نموذجـا لرجل الأعمـال الذى نحتاجه الآن ونموذج للوطنـى المخلص الذى يمثل قمة نجـاح خلطة الرأسـمالية بالوطنيـة على اعتبار أنها وصفة مصرية متفردة الملامح والأبعاد .

رحـل لطفى منصـور، ولم ترحـل معه مواقفـه النبيلة وإيمانـه العميـق .

رحـــل لطـفى منصــور

ومـا زال بيننا .